

مجمع البيان في تفسير القرآن

مؤلفه الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي

تأليفه الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي

الجلد الخامس والعشرون



مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية
قدس الله روحه

بجمع وترتيب الرخوم
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
بمساعدة ابنه محمد

المجلد الخامس والعشرون

كتب الفقه الحنفي

الجزء الخامس

الزكاة والصوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله ، نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي
له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً
عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً (١) .

أما بعد : فإن الله تعالى أنعم على عباده بمحمد صلى الله عليه وسلم
فهو أعظم نعمة عليهم ، ومن قبلها تمت عليه النعمة ، وأكمل له الدين وجعله
من خير أمة أخرجت للناس ، فبعثه بالهدى ودين الحق ، وأنزل عليه الكتاب
والحكمة ، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من الكتب ، وأمر فيه

(١) هذه قاعدة تتعلق بالزكاة .

بعبادة الله ، وبالإحسان إلى خلق الله . فقال تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) .

وجعل دينه ثلاث درجات : إسلام ، ثم إيمان ، ثم إحسان .

وجعل الإسلام مبنياً على أركان خمسة : ومن أكدها الصلاة ، وهي خمسة فروض ، وقرن معها الزكاة ، فمن أكد العبادات الصلاة ، وتليها الزكاة ، ففي الصلاة عبادته ، وفي الزكاة الإحسان إلى خلقه ، فكرر فرض الصلاة في القرآن في غير آية ، ولم يذكرها إلا قرن معها الزكاة .

من ذلك قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) وقال : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين خفاه . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) .

وفي الصحيحين : من حديث أبي هريرة ، رواه مسلم من حديث عمر « أن جبريل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام

فقال : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت . . . وعنه قال صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم ، وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » . ولما بعث معاذاً الى اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ، فان هم أطاعوك لذلك فخذ منهم ، وتوق كرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب » .

فصل

وجاء ذكر الصلاة والزكاة في القرآن مجملاً ، فبينه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وان بيانه أيضاً من الوحي ؛ لأنه سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة .

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلاً قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما تيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلس من الدغل . فلهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الطهارة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تزكى) نفس المتصدق تزكو ، وماله يزكو ، يطهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فحده أنصبه ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه كالماشية ، والحرث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء ، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالنضح ، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيما الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أبابكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فلهذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحرق ،

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة
فيها ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر النيسابوري : اجمع اهل
العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم
والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من
كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود
صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي
لفظ — « ليس فيما دون خمسة أو ساق من تمر ، ولا حب صدقة —
وفي لفظ : تمر » بالثاء لثلاثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من
الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والغيمة العشر ،
وفما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر
ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثرياً العشر ، وما سقى
بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبعل » والبعل : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض .

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثري » ما نسقيه السماء ، وتسميه العامة المدى وقيل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « الذود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن اربعين درهما ، و « النش » نصف اوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو حبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنائير . يروي هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاووس وعطاء ، والزهري ، ومكحول ، وعمرو بن دينار

وابو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة اوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فنصاب الورق » التي تجب زكاته مائتا درهم ، على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس اواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين ايضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

واما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درهم . فقد حكى مالك إجماع اهل المدينة ، وما حكى خلاف الا من الحسن انه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . واما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فان لم تكن قيمته مائتي درهم ، فلا زكاة فيه بالاجماع ، وان كان اقل من عشرين ، وقيمه مائتي درهم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله (الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها ، الحديث . وسيأتى ان شاء الله ، وسواء في ذلك للمضروب منها حرام ، ودنانير ، وغر المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب ويؤدى أم لا ؟
على ستة أقوال :

قيل : لا يضم أحدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروي
عن شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه تبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ،
لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر ، وهو قول
الشعبي ، والاوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنخعي .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي حنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم : وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدینار فی الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والماشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عما له على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في الماشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكاتكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولا ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتسم النصاب ،
بني الأول على حول الثاني . فالاعتبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منها على حوله ، وربح المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحول الأصل ، وإذا كان الأصل نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : اجمع أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي داود من سمرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعد للبيع » . وروى عن حماد ، قال : مر بي عمر ، فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جعاب وأدم ، فقال قومها ، ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وأما مالك فذهب إلى أن التجار على قسمين : متربص ، ومدير .

فالمتربص : وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الأسواق ،
فربما أقامت السلع عنده سنين ، فهذا عنده لا زكاة عليه ، إلا أن يبيع
السلعة فيزكيها لعام واحد ، وحجته أن الزكاة شرعت في الأموال النامية
فاذا زكى السلعة كل عام — وقد تكون كاسدة — نقصت عن
شرائها فيتضرر ، فاذا زكيت عند البيع فإن كانت ربحت فالربح كان
كامناً فيها ، فيخرج زكاته ، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد
ذلك ما يبيعه من كثير ، وقليل .

وأما المدير : وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول ، فلا يستقر بيده
سلعة ، فهذا يزكى في السنة الجميع ، يجعل لنفسه شهراً معلوماً ، يحسب
ما ييده من السلع والعين ، والدين الذي على المولى الثقة ، ويزكي
الجميع ، هذا إذا كان ينض في يده في أثناء السنة ، ولو درم ، فإن لم
يكن يبيع بعين أصلاً ، فلا زكاة عليه عنده .

فصل

وأما « الحلي » فإن كان للنساء فلا زكاة فيه عند مالك ، والليث
والشافعي ، وأحمد ، وأبي عيسى ، وروى ذلك عن عائشة ، وأسماء ،

وابن عمر ، وأنس ، وجابر — رضي الله عنهم — ومن جماعة من التابعين . وقيل : فيه الزكاة ، وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري ، والأوزاعي .

وأما حلية الرجال : فما أيسع منه فلا زكاة فيه ، كحلية السيف ، والخاتم الفضة ، وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني ، ففيه الزكاة . وما اختلف فيه من تحلية المنطقة ، والخوذة ، والجوشن ، ونحو ذلك ففي زكاته خلاف ، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة ، ولا يجوز اتخاذه ، وأباحه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة ، وأما حلية الفرس كالسرج واللجام والبرذون ، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء . وقد منع من اتخاذه مالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك الدواة ، والمكحلة ، ونحو ذلك فيه الزكاة عند الجمهور ، سواء كان فضة أو ذهباً .

فصل

وتجب الزكاة في مال اليتامى عند مالك ، والليث ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وهو مروى عن عمر ، وعائشة ، وعلي ، وابن عمر وجابر — رضي الله عنهم — قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى ،

لا تأكلها الزكاة ، وقالته عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول . عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المنصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكى كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذها : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الياقوت ، والزرجد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولا ويزكيه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين يسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، واسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك إن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء ثقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما ييده ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

قرأى الزهري أن فيه الزكاة ، وهو قول الاوزاعي ، وأبي حنيفة
وأصحابه ، وهو قول ربيعة ، ويحيى بن سعيد ، وهو العشر . وعند
مالك والشافعي وأحمد لا زكاة فيه .

فصل

وأما الحديث الثاني : وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فياسقت
السماء ، والعيون العشر » . الحديث . ففيه ما اتفق العلماء عليه ، وهو
المقدار المأخوذ من المعشرات . ولكن اختلفوا في أي شيء يجب
العشر ، ونصفه .

فقال طائفة يجب العشر في كل ما يزرعه الآدميون من الحبوب ،
والبقول ، وما أنبته تجاراتهم من الثمار ، قليل ذلك وكثيره ، ويروى
هذا عن حماد بن أبي سليمان ، وأبي حنيفة ، وزفر .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية ، فيما يبلغ
خمسة أوسق . وقال أحمد : يجب العشر فيما يبس ، ويبقى ، مما يكال
ويبلغ خمسة أوسق ، فصاعداً . وسواء غنم أن يكون قوتاً كالحنطة ،
والشعير ، والأرز ، والذرة ، أو من القطنيات كالباقلاء ، والعدس ، أو
من الأباذير كالكسفرة ، والكمون ، والكرأويا ، والبزر ، كبزر الكتان ،

والسمسم ، وسائر الحبوب .

وتجب أيضاً عنده فيما جمع هذه الأوصاف ، كالتمر ، والزبيب ،
واللوز ، والبندق ، والفسق ، ولا تجب في الفواكه ، ولا في الخضر ،
وهذا قول أبي يوسف ، ومحمد .

ويشبهه قول ابن جبيب من المالكية . قال مثل قول مالك ، وزاد
عليه فقال : تؤخذ الزكاة من الثمار ذوات الأصول كلها ، ما أدر منها
ومالم يدخر ، وقال إذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها ما يبلغ
خرص تمرته خمسة أوسق ، إن كان مما يبس : كالجوز ، واللوز ،
والفسق أخرج عشره ، وإن كانت مما لا يبس : مثل الرمان ، والتفاح
والفرسك ، والسفرجل ، وشبهه ، فبلغ خرصها وهي خضراء خمسة
أوسق ، وجبت فيها الزكاة ، إن باعه بعشر الثمن ، وإن لم يبيعها
فبعشر كيل خرصها .

وقال مالك وأصحابه في المشهور من قولهم : تجب الزكاة في الحنطة
والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والحمص ، والعدس ،
والجلباب ، والرش ، والبسلة ، والسمسم ، والماش ، وحب الفجل ، وما
أشبه هذه الحبوب المأكولة المدخرة .

وتجب في ثلاثة أنواع من الثمار : وهي التمر ، والزبيب ، والزيتون

وقال الشافعي : تجب الزكاة فيما يبس ، ويدخر ، ويقنات ، مأكولا
أو طبيخاً ، أو سويقاً ، وله في الزيتون قولان ، وتجب الزكاة عنده
في التمر والزبيب .

وقال الليث بن سعد : كل ما يختبئ فيه الصدقة ، مع انه يوجب
الزكاة في التمر والزبيب والزيتون . وكذلك الثوري يوجب الزكاة
في الزيتون ، والاوزاعي والزهري ، وروى عن ابن عباس ايضاً . وقال
الأوزاعي : مضت السنة ان الزكاة في الحنطة ، وفي الشعير ،
والسلت والتمر ، والغنبل ، والزيتون . وقال اسحق : كل ما يختبئ
ففيه الصدقة .

وعند ابن المنذر : تسعة أشياء كما تقدم فقط : التمر ، والزبيب ،
والحنطة ، والشعير ، والفضة ، والذهب ، والابل ، والبقر ، والغنم . وكل
هؤلاء يعتبر الخمسة الأوسق ، إلا ما يروى عن مجاهد ، وأبي حنيفة : أنه
يوجب الزكاة في القليل ، ويعتبر أيضاً عندم اليبس ، والتصفية في الحبوب
والجفاف في الثمار ، وما لا زيت فيه من الزيتون ، وما لا يزيب من
الغنبل ، ولا يثمر من الرطب ، تخرج الزكاة من ثمنه ، أو من حبه .
قال مالك اذا بلغ منه خمسة أوسق فيبيع اخرج الزكاة من ثمنه .

فصل

ويضم القمح والشعير والسلت في الزكاة ، وتضم القطاني بعضها إلى بعض ، ويضم زرع العام بعضه إلى بعض ، ولو كان بعضه صيفياً ، وبعضه شتوياً ، وكذلك الثمرة ، ولو كان في بلدان شتى ، إذا كان لرجل واحد . وأما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصيب .

فصل

والوسق : ستون صاعاً : والصاع أربعة أمداد بمقدار النبي صلى الله عليه وسلم ، والمد خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي ، والرطل البغدادي ثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم هي هذه التي هي من زمان عبد الملك : كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل . فبلغ النصاب بالرطل البغدادي ألف وستمائة رطل .

وتقديره بالدمشقي : ثلاثمائة رطل ، واثنان وأربعون رطلاً ، وستة أسباع رطل .

فصل

ومن باع ثمرة ، أو وهبها ، أو مات عنها بعد بدو صلاحها ،
فالزكاة عليه ، وإن كان قبل بدو صلاحها ، فالزكاة على المشتري ،
والموهوب له ، والوارث إن كان في حصة كل واحد نصاب . ويخرص
التخل والكرم على أربابه ، ويخلى بينهم وبينه ، فإن شاؤوا أكلوا ،
وإن شاؤوا باعوا ، ويخفف عنهم وما أكل من الزرع ، أو القطافي .
وهو أخضر صغير ، فلا زكاة فيه ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« إذا خرصتم فدعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث ، فدعوا الربع »
رواه أبو داود . وقال : « خففوا على الناس ، فإن في المال الوطية ،
والآكلة ، والعرية » . رواه أبو عبيد . وقال : « الوطية » السابلة ،
سموا بذلك لوطيهم بلاد الثمار ، مجتازين . و « العرية » : هي هبة ثمرة
نخلة ، أو نخلات لمن يأكله . و « الآكلة » أهل المال يأكلون منه .

فصل

ولا تجب الزكاة إلا في خمسة أوسق من صنف واحد . والقمح
والشعير والسلت عند مالك صنف واحد ، فإذا اجتمع من هذه الثلاثة

نصاب وجبت الزكاة ، ويخرج كل بحسابه . وكذلك القطافى : وهي الحمص ، والباقلاء ، والعيس . ونحو ذلك صنف واحد عنده ، والقدر المأخوذ بقدر التعب والمؤنة . كما في الحديث : « ما كان يسقى بماء السماء والأشجار والعيون ففيه العشر ، وما كان يسقى بالنضح أو السانية والدواليب — وهي أسماء شيء واحد ، كالسانية والناضح هي الأبل يستقى بها لشرب الماء — ففيه نصف العشر ، وما سقى نصفه بهذا ، ونصفه بهذا ، أو نصف السنة ، ففيه ثلاثة أرباع العشر » .

فصل

وكل من نبت الزرع على ملكه فعليه زكاته ، قال الله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما اخرجنا لكم من الأرض ، ولا تسموا الحثيث منه تنفقون ولستم بأخذيه) الآية .
وسواء كانت الأرض ملكا له ، أو استأجرها ، أو أقطعها له الامام ، يستغل منفعتها ، أو استعارها ، أو كانت موقوفة عليه .

قال ابن المنذر : أجمع كل من احفظ عنه من أهل العلم ، على ان كل أرض اسلم أهلها عليها ، قبل قهرم ، أنها لهم ، وإن عليهم فيها زرعوا فيها الزكاة . فأرض الصلح كما قال ، وكذلك أرض العنوة ، اذا

كان عليها خراج أدى الخراج ، وزكى ما بقى .

فمن استأجر ارضاً للزراع فعليه الزكاة ، عند جمهور العلماء : كمالك والشافعي ، وأحمد ، وأبي يوسف ، ومحمد . وكذلك للمقطعين عليهم العشر ، فان كان الزرع كله له ، وهو يعطي الفلاح اجره ، فعليه العشر كله ، وان كان الزرع مقاسمة نصفه أو ثلثه للفلاح ، ونصفه أو ثلثه للمقطع ، فعلى كل منها عشر نصيبه ، فان الزرع نبت على ملكه وهذا قول علماء الاسلام .

وقد كان الصحابة يأخذ منهم النبي صلى الله عليه وسلم العشر يعطيه لمستحقه ، ويأمرهم أن يجاهدوا بما بقى من اموالهم ، فاذا كان الجند قد أعطوا من بيت المال ما يجاهدون به ، كان أولى ان يعطوا عشره ، فمن أقطعه الامام ارضاً للاستغلال والجهاد إذا استغلها ، ونبت الزرع على ملكه فى ارض عشرية ، فما يقول عالم انه لاعشر عليه .

وقد تنازع العلماء ، فيمن استحق منفعة الارض بعوض ، كالمستأجر لها بدراهم ، أو بخدمة نفسه ، ونحو ذلك ، فجمهورهم يقول : عليه العشر ، وهو قول صاحبي أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد واما أبو حنيفة فانه يقول : العشر على رب الأرض .

فهؤلاء المقطعون إذا قدر أنهم استؤجروا بمنفعة الارض ، فبذلوا

خدمة انفسهم ، كان عليهم العشر عند الجمهور ، وعلى القول الآخر على الذي استأجرهم . فمن قال : إن العشر الذي اوجبه الله لمستحقي الصدقات يسقط ، فقد خالف الاجماع .

وأيضاً فهؤلاء الجند ليسوا كالأجراء ، وإنما هم جند الله يقاتلون في سبيل الله عباده ، يأخذون هذه الأرزاق من بيت المال ليستعينوا بها على الجهاد ، وما يأخذونه ليس ملكاً للسلطان ، وإنما هو مال الله يقسمه ولي الأمر بين المستحقين ، فمن جعلهم كالأجراء جعل جهادهم لغير الله . وقد جاء في الحديث : « مثل الذين يغزون من أمتي ، يأخذون ما يعطونه مثل أم موسى ترضع ابنها ، وتأخذ أجرها »

فصل

فإن كان على مالك الزرع والثمار دين ، فهل تسقط الزكاة ؟ فيه ثلاثة اقوال .

قيل : لا تسقط بحال وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ورواية عن أحمد .

وقيل : يسقطها . وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار

وميمون بن مهران ، والنخعي ، والليث والثوري ، واسحق . وكذلك
في الماشية : الابل ، والبقر ، والغنم .

وقيل : يسقطها الدين الذي أنفقه على زرعها ، وثمرتها ، ولا يسقطها
ما استدانته لنفقة اهله .

وقيل : يسقطها هذا وهذا . الأول : قول ابن عباس ، واختاره
أحمد بن حنبل ، وغيره . والثاني قول ابن عمر .

فصل

والرطب الذي لا يثمر ، والزيتون الذي لا يعصر ، والعنب الذي
لا يربب : فقال مالك وغيره : تخرج الزكاة من ثمنه ، إذا بلغ خمسة
أوسق ، وإن لم يبلغ ثمنه مائتي درهم ، وإن كان يتساهى فيبيع
قبل تساهيه . فقيل : تخرج الزكاة من ثمنه ، وقيل تخرج من حبه
أو دهنه

فصل

فهذه زكاة العين ، والحديث التي دلت عليها الأحاديث المتقدمة ،
مع الآيات الكريمة . واما « زكاة الماشية » الابل ، والبقر ، والغنم ،
فقد دلت عليها الأحاديث الصحيحة ، وكتب النبي صلى الله عليه وسلم
فيها ، وكذلك كتب ابو بكر وعمر وغيرها من الصحابة . ففي الصحيح
من حديث أنس بن مالك — هذا لفظ البخاري — أن أبا بكر
كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم :
هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المسلمين ، والتي أمر الله بها ورسوله ، فمن سألها من المسلمين على
وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يعطي : في اربع وعشرين من
الابل فما دونها : الغنم ، في كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
الى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض اثنى ، فاذا بلغت ستا وثلاثين
الى خمس واربعين ففيها بنت لبون اثنى ، فاذا بلغت ستا واربعين الى
ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس
وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنتا
لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة . ففيها حقتان

طروقتا الجمل . فاذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا اربع من الابل ، فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء ربها ، فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة ، وفي صدقة الغنم : في سائمتها إذا كانت أربعين ، الى عشرين ومائة شاة ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان ، فاذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين واحدة ، فليس فيها صدقة ، إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة ربع العشر ، فان لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء ربها .

وعن أنس في هذا الكتاب أيضاً : « من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة ، وعنده حقة ، فإنها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين إن تيسرتا له ، أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده الحقة وعنده جذعة ، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا بنت لبون ، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون ، وعنده حقة فإنها تقبل منه ، ويعطيه المصدق

عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون ، وليست عنده ، وعنده بنت مخاض ، فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما ، أو شاتين ، ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فانها يتراجعان بينها بالسوية ، ولا يخرج في الصدقة هرة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس ، الا ان شاء المصدق .

وعنه في هذا الكتاب أيضاً « ومن بلغت صدقته بنت مخاض ، وليست عنده وعنده بنت لبون ، فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين . ، فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها ، وعنده ابن لبون ، فانه يقبل منه وليس معه شيء » .

وروى مالك بن أنس كتاب عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في موطنه بمثل هذا اللفظ ، او قريب منه ، إلا ذكر البذل مع العشرين فانه لم يذكره .

فصل

قال الامام أبو بكر بن المنذر : وهذا يجمع عليه ، إلى عشرين ومائة ، ولا يصح عن علي ما روى في خمس وعشرين بخمس شياء .

وقوله في هذا الحديث : « في سائمة النعم » موضع خلاف بين العلماء ؛ لأن السائمة هي التي ترعى . فذهب مالك أن الابل العوامل ، والبقر العوامل ، والكباش المعلوفة ، فيها الزكاة . قال أبو عمر : وهذا قول الليث ، ولا أعلم أحداً قال به غيرها . وأما الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة ، وكذلك الثوري ، والأوزاعي ، وغيرهم : فلا زكاة فيها عندم . وروى هذا عن جماعة من الصحابة : علي ، وجابر ، ومعاذ بن جبل . وكتب به عمر بن عبد العزيز .

وقد روي في حديث بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون » فقيده بالسائمة ، والمطلق يحمل على المقيد ، إذا كان من جنسه بلا خلاف ، وكذلك حديث أبي بكر في سائمة النعم .

وقوله : « من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده » إلى آخره . لم يقل به مالك ، بل قال إنه إذا لم يجد السن : كالجذعة أو غيرها فإنه يبتاعها ، ولا أحب أن يعطيه ثمنها ، وقال : إذا لم يجد السن التي تجب في المال لم يأخذ ما فوقها ، ولا ما دونها ، ولا يزداد دراهم ، ويبتاع له رب المال مسناً .

وقال الثوري والشافعي وأحمد بمثل ما في الحديث : أنه إذا لم

يجد السن أخذ ما وجد ، وأعطى شاتين ، أو عشرين درهماً ، أو أخذ مثل ذلك كما في الحديث ، ومذهب أبي حنيفة وصاحبيه أن شاء أخذ القيمة ، وإن شاء أخذ أفضل منها ، وأعطى الزيادة . ومالك لم يقل بذلك ؛ لأن مالكا إنما روى كتاب عمر وليس فيه ما في كتاب أبي بكر من الزيادة ، وهذا شأن العلماء .

وقوله في هذا الحديث : « فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » قال أبو عمر : هذا موضع خلاف ، يعني إذا زادت واحدة ، قال مالك : إذا زادت واحدة على عشرين ومائة فالساعي بالخيار بين أن يأخذ حقتين ، أو ثلاث بنات لبون ، وقال الزهري : فيها ثلاث بنات لبون ، إلى ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وابنتا لبون . وبه قال الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وهو قول محمد بن اسحاق ، وهو قول أئمة الحجاز وهو أولى عند العلماء .

وأما قول الكوفيين : فإنه يستقبل الفريضة بعد العشرين ومائة ، فيكون في كل خمس شاة

فصل

وقوله : « ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس » . عليه جماعة فقهاء الأمصار ؛ لأن المأخوذ في الصدقات العدل . كما قال عمر — رضي الله عنه — عدل من عدل المال وخياره . « الهرمة » الشاة الشارف ، و « ذات العوار » بفتح العين : التي بها عيب ، وبالضم التي ذهبت عنها . ولا يجزى ذلك في الصدقة ، والشاة المأخوذة في الأبل الجذعة من الضأن ، والثنية من المعز ، فإن أخرج القيمة فقولان :

وقوله : « ولا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » . يعني بذلك تفرقة المواشي ، وجمعها خشية الصدقة ، واختلف هل المخاطب بذلك أرباب الأموال ، أو هو الساعي ، أو هما جميعاً . وهذا في الخلطة ، فقد يكون على الخلطاء عدد من الغنم ، فإذا فرقت قل العدد ، أوفى الفرقة عدد فإذا جمعوها قل العدد ، فنهوا عن ذلك . ولهذا نظائر : كثلاثة نفر لكل منهم أربعون ، ففيها حينئذ ثلاث شياه ، فإذا جمعت صار فيها شاة ، أو يكون لرجلين من الغنم مائتين

وشاتين لكل واحد منها مائة وشاة ، فعليها فيها ثلاث شياه ، فاذا
تفرق كان على كل واحد منها شاة ، ونحو ذلك .

وقوله : « وما كان من خليطين ، فاتها يتراجعان بينها بالسوية »
يعنى إذا أخذت شاة من غنم أحد الخليطين ، فاته يرجع على الآخر
بقيمة ما يخصه .

فصل

وقوله في الحديث : « في الغنم في سائتها ، اذا كانت أربعين ففيها
شاة الى عشرين ومائة ، فاذا زادت ففيها شاتان ، الى مائتين ، فاذا
زادت على مائتين الى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاثمائة
ففي كل مائة شاة » هذا متفق عليه في صدقة الغنم أيضاً ، والضأن
والمعز سواء .

والسوم : شرط في الزكاة ، إلا عند مالك ، والليث — كما تقدم —
فاتها يوجبان الزكاة في غير السائمة ، ولا خلاف بين الفقهاء أن الضأن
والمعز يجمعان في الزكاة ، وكذلك الابل على اختلاف أصنافها ، وكذلك
البقر والجواميس .

واختلفوا فيها اذا كان بعض الجئس أرفع من بعض . فقل : يأخذ
من أيها شاء ، وقيل : من الوسط .

فصل

وأما « صدقة البقر » : فقد ثبت عن معاذ بن جبل — رضي
الله عنه — « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن ، أمره
أن يأخذ صدقة البقر من كل ثلاثين تبيعاً او نبيعة ، ومن كل أربعين مسنة ،
وأن يأخذ الجزية من كل حالم ديناراً » . رواه أحمد ، والنسائي ،
والترمذي ، عن مسروق عنه . وكذلك في كتاب النبي صلى الله عليه
وسلم الذي كتبه لعمر بن حزم ، ورواه مالك في موطئه ، عن طاووس
عن معاذ ، وحكي أبو عبيد الإجماع عليه ، وجاهير العلماء على أنه
ليس فيها دون الثلاثين شيء . وحكي عن سعيد والزهري أن في الخمس
شاة كالابل

ومن شرطها أن تكون سائمة ، كما في حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس في العوامل
صدقة » رواه أبو داود . وروى عن علي ، ومعاذ ، وجابر أنهم قالوا :
لا صدقة في البقر العوامل . ومالك ، والليث ، بقولان :
فيها الصدقة

ويخرج في الثلاثين الذكر ، وفي الأربعين الأثني . فان أخرج
ذكراً ، هل يجزيه ؟ قولان . قال ابن القاسم : يجزيه . وأشهب قال
لا يجزيه ، وهو مذهب أحمد ، وجماعة من العلماء . فان كانت كلها
ذكوراً أخرج منها . وإذا بلغت مائة وعشرين خير رب المال ، بين
ثلاث مسنات ، أو أربعة أتبعه . والتبيع : الذي له سنة ، ودخل في
الثانية . والبقرة المسنة ما لها سنتان .

فصل

و « الجواميس » : بمنزلة البقر ، حكى ابن المنذر فيه الاجماع .

وأما « بقر الوحش » فلا زكاة فيها عند الجمهور . وقال بعضهم :
فيها الزكاة . فان تولد من الوحشي والأهلي ، فقال الشافعي :
لا زكاة ، وقال أحمد تزكي . ومالك : يفرق بين الأمهات والآباء ،
فان كانت الأمهات أهلية أخرج الزكاة ، والا فلا .

وصغار كل صنف من جميع الماشية تبع بعد مع الكبار ، ولكن
لا يؤخذ الا من الوسط ، فان كان الجميع صغاراً ، فقليل : يأخذ منها ،
وقيل يشتري كباراً .

فصل

والخلطاء في الماشية : وهو اذا كان مال كل منها متميزاً عن الآخر ، فان لم يتميز فيها شريكان ، وإذا كانا خليطين زكياً زكاة المال الواحد ، مثل أن يكون لكل منها أربعون ، فعليها في الخلطة شاة واخسدة ، وبترادان قيمتهما . وتعتبر الخلطة بثلاثة شروط ، وقيل بشرطين ، وقيل بشرط واحد : وهو الدلو ، والحوض ، والمراح . والميت ، والراعى ، والفحل . وقيل : بالراعى وحده ؛ لأنه به يجتمعان ويجتمعون في غير ذلك .

وهل من شرط الخلطة : أن يكون لكل منها نصيباً أم لا ؟
بالأول قال مالك . وقال غيره لا يعتبر ذلك .

فصل

إذا ملك ماشية فتوالدت ، فان كانت الأمهات نصيباً زكى الأولاد تبعاً ، وبني على حول الأمهات ، عند الجمهور . وإن كانت دون النصاب

فتوالدت ، ولو قبل الحول يوم ، وتم النصاب أخرج الزكاة عند مالك
وبنى الأولاد على حول الأمهات . وإن باع النصاب بجنسه بنى الثاني على
حول الأول ، وإن اشترى بنصاب من العين نصاباً من الماشية ، وكان
الأول لم يتم له حول ، بنى الماشية على حول العين ، في أحد القولين .

فصل

وتفرقة زكاة كل بلد في موضعه . فزكاة الشام في الشام ، وزكاة
مصر في مصر ، وهل يجوز نقلها لمصلحة فتتقل من الشام الى مدينة
النبي صلى الله عليه وسلم ، أو غيرها ؟ فيه قولان لأهل العلم . قال
مالك : لا بأس بنقلها للحاجة ، وإذا لم يكن أهل البلد مستحقين ،
فتتقل بلا خلاف . ولما نقل معاذ بن جبل الصدقة من اليمن الى
المدينة أنكر عمر ، فقال : ما بعثك جايئاً . فقال : ما وجدت آخذاً .
فعند الشافعي ، وأحمد : لا تتقل ، وعند مالك يجوز نقلها .

فصل

وأما « قسمة الصدقات » : فقد بين الله ذلك في القرآن . بقوله
(إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم

وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل . فريضة من الله والله عليم حكيم) .

قال الامام ابو جعفر الطبري : عامة اهل العلم يقولون : لستولي قسمتها ، ووضعها في اي الأصناف الثمانية شاء ، وإنما سمي الله الأصناف الثمانية ، إعلالاً منه ان الصدقة لا تخرج من هذه الأصناف الى غيرها ، لا إيجاباً لقسمتها بين الأصناف الثمانية ، وروى بإسناده عن حذيفة ، وعن ابن عباس ، انها قالوا : إن شئت جعلته في صنف ، او صنفين ، أو ثلاثة . قال وروى عن عمر ، أنه قال : أيعا صنف أعطيته أجزاءك وروى عنه انه كان عمر يأخذ الفرض في الصدقة ، فيجعله في الصنف الواحد ، وهو قول أبي المالية ، وميمون بن مهران ، وإبراهيم النخعي .

قال : وكان بعض المتأخرين يقول : عليه وضعها في ستة اصناف ؛ لأنه يقسمها ، فسقط العامل ، والمؤلفة سقطوا . قال والصواب ان الله جعل الصدقة في معنيين :

احدهما : سد خلة المسلمين . والثاني : معونة الاسلام ، وتقويته . فما كان معونة للاسلام ، يعطى منه الغني والفقير ، كالمجاهد ، ونحوه . ومن هذا الباب يعطى المؤلفة ، وما كان في سد خلة المسلمين .

وقال شيخ الإسلام

فصل

الأصل الثاني : الزكاة

وعم ايضاً متبعون فيها لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ،
آخذين بأوسط الأقوال الثلاثة ، أو بأحسنها في الساعة . فأخذوا في
أوقاص الابل بكتاب الصديق رضي الله عنه ومتابعته : المتضمن ان في
الابل الكثيرة في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . لأنه
آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الكتاب الذي
فيه استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين . فانه متقدم على هذا ، لأن
استعمال عمرو بن حزم على نجران كان قبل موته بمدة . وأما كتاب
الصديق : فانه صلى الله عليه وسلم كتبه ولم يخرججه الى العمال ، حتى
أخرججه ابو بكر .

وتوسطوا في المعشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق . فان اهل

العراق ، كأبي حنيفة يوجبون العشر في كل ما أخرجت الأرض إلا القصب ونحوه في القليل والكثير منه ، بناء على أن العشر يحق الأرض كالخراج . ولهذا لا يجمعون بين العشر والخراج . وأهل الحجاز لا يوجبون العشر إلا في النصاب المقرر بخمسة أوسق . ووافقهم عليه أبو يوسف ومحمد ، ولا يوجبون من الثمار إلا في التمر والزبيب ، وفي الزروع في الأقوات . ولا يوجبون في عسل ولا غيره . والشافعي على مذهب أهل الحجاز .

وأما أحمد وغيره من فقهاء الحديث : فيوافق في النصاب قول أهل الحجاز لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا يوجبون الزكاة في الخضراوات ؛ لما في الترك من عمل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه والأثر عنه ، لكن يوجبها في الحبوب والثمار التي تدخر ، وإن لم تكن تمراً أو زيباً كالقستق والبندق جعلاً للبقاء في المعشرات بمنزلة الحول في الماشية والجرب . فيفرق بين الخضراوات وبين المدخرات . وقد يلحق بالموسق الموزونات : كالقطن على إحدى الروايتين . لما في ذلك من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم .

ويوجبها في العسل لما فيه من الآثار التي جمعها هو ، وإن كان غيره لم تبلغه إلا من طريق ضعيفة ، وتسوية بين جنس ما أنزله الله من

السماء وما اخرجته من الأرض .

ويجمعون بين العشر والخراج ؛ لأن العشر حق الزرع ،
والخراج حق الأرض . وصاحباً ابى حنيفة قولها هو قول احمد او
قريب منه .

واما مقدار الصاع والمد : ففيه ثلاثة اقوال :

أحدها : ان الصاع خمسة ارطال وثلث ؛ والمد ربيع . وهذا
قول اهل الحجاز في الأطعمة والمياه . وقصة مالك مع ابى يوسف فيه
مشهورة وهو قول الشافعي وكثير من اصحاب احمد او اكثرهم .

والثاني : انه ثمانية ارطال ، والمد ربيع . وهو قول اهل العراق
في الجميع .

والقول الثالث : ان صاع الطعام خمسة ارطال وثلث ، وصاع
الطهارة ثمانية ارطال . كما جاء بكل واحد منها الأثر . فصاع الزكوات
والكفارات وصدقة الفطر : هو ثلثا صاع النسل والوضوء . وهذا قول
طائفة من اصحاب احمد وغيرهم ممن جمع بين الأخبار المأثورة في هذا
الباب لمن تأمل الأخبار الواردة في ذلك .

ومن أصولها : أن أبا حنيفة أوسع في إيجابها من غيره ، فإنه
يوجب في الخيل السائة المشتملة على الآثار (١) ويوجبها في جميع
أنواع الذهب والفضة من الحلبي المباح وغيره . ويجعل الركاز المعدن
وغيره . فيوجب فيه الخمس ، لكنه لا يوجب ما سوى صدقة الفطر
والعشر إلا على مكلف ، ويجوز الاحتياط لاسقاطها واختلف أصحابه :
هل هو مكروه أم لا ؟ فكرهه محمد ، ولم يكرهه أبو يوسف . وأما
مالك والشافعي : فاتفقا على أنه لا يشترط لها التكليف لما في ذلك من
الآثار الكثيرة عن الصحابة .

ولم يوجبها في الخيل ، ولا في الحلبي المباح ، ولا في الخارج ، إلا
ما تقدم ذكره . وحرم مالك الاحتياط لاسقاطها ، وأوجبها مع الحيلة
وكره الشافعي الحيلة في إسقاطها .

وأما أحمد : فهو في الوجوب بين أبي حنيفة ومالك ، كما تقدم في
المعشرات ، وهو يوجبها في مال المكلف وغير المكلف .

واختلف قوله في الحلبي المباح . وإن كان المنصور عند أصحابه : أنه
لا يجب . وقوله في الاحتياط كقول مالك : يحرم الاحتياط لاسقاطها .

(١) كذا بالأصل .

ويوجبها مع الحيلة . كما دلت عليه سورة « ن » وغيره من الدلائل

والأئمة الأربعة وسائر الأئمة — إلا من شذ — متفقون على وجوبها في عرض التجارة ، سواء كان التاجر مقيماً أو مسافراً . وسواء كان متربصاً — وهو الذي يشتري التجارة وقت رخصتها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر — أو مديراً كالتجار الذين في الحوانيت ، سواء كانت التجارة بزا من جديد ، أو ليس ، أو طعاماً من قوت أو فاكهة ، أو آدم أو غير ذلك ، أو كانت آنية كالنخار ونحوه ، أو حيواناً من رقيق أو خيل ، أو بغال ، أو حمير ، أو غنم معلوفة ، أو غير ذلك ، فالتجارات هي أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة ، كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة .

فصل

ولا بد في الزكاة من الملك .

واختلفوا في اليد . فلم في زكاة ما ليس في اليد كالدين
ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها تجب في كل دين وكل عين ، وإن لم تكن تحت يد

صاحبها كالمفصوب والضال . والدين المجحود ، وعلى معسر أو محامل ،
وأنه يجب تعجيل الإخراج مما يمكن قبضه ، كالدين على الموسر . وهذا
أحد قولي الشافعي وهو أقواما .

فصل

وللناس في إخراج القيم في الزكاة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يجزىء بكل حال . كما قاله أبو حنيفة .

والثاني : لا يجزىء بحال . كما قاله الشافعي .

والثالث : أنه لا يجزىء إلا عند الحاجة ، مثل من تجب عليه شاة
في الأبل وليست عنده ، ومثل من يبيع عنه ورطبه قبل اليبس .
وهذا هو المنصوص عن أحمد صريحاً . فإنه منع من إخراج القيم .
وجوزها في مواضع للحاجة ، لكن من أصحابه من نقل عنه جوازها .
فجعلوا عنه في إخراج القيمة روايتين . واختاروا التسع . لأنه المشهور
عنه ، كقول الشافعي . وهذا القول أعدل الأقوال ، كما ذكرنا مثله في
الصلاة ، فإن الأدلة الموجبة للعين نصاً ، وقياساً : كسائر أدلة الوجوب .

ومعلوم أن مصلحة وجوب العين ، قد يعارضها أحياناً في القيمة
من المصلحة الراجعة ، وفي العين من المشقة للتقية شرعاً .

وسئل رحمه الله :

عن صداق المرأة على زوجها تمر عليه السنون المتوالية لا يمكنها مطالبتة به لثلا يقع بينها فرقة ، ثم إنها تتعوض عن صداقها بعقار ، أو يدفع اليها الصداق بعد مدة من السنين ؛ فهل تجب زكاة السنين الماضية ؟ أم إلى أن يحول الحول من حين قبضت الصداق ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها للعلماء أقوال :

قيل : يجب تزكية السنين الماضية ، سواء كان الزوج موسراً أو معسراً ، كأحد القولين في مذهب الشافعي ، وأحمد ، وقد نصره طائفة من أصحابها .

وقيل يجب مع يساره ، وتمكنها من قبضها ، دون ما إذا لم يمكنه من القبض ، كالقول الآخر في مذهبها .

وقيل : تجب لسنة واحدة . كقول مالك ، وقول في مذهب أحمد .

وقيل : لا تجب بحال ، كقول أبي حنيفة ، وقول في مذهب أحمد .

وأضعف الأقوال : من يوجبها للسنتين الماضية ، حتى مع المعجز عن قبضه ، فإن هذا القول باطل ، فأما أن يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شيء ، فهذا سمح في الشريعة ، ثم إذا طال الزمان كانت الزكاة أكثر من المال . ثم إذا نقص النصاب ، وقيل : ان الزكاة تجب في عين النصاب ، لم يعلم الواجب إلا بحساب طويل ، يتمتع انيان الشريعة به .

وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول ، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض ، فهذا القول له وجه ، وهذا وجه . وهذا قول أبي حنيفة ، وهذا قول مالك ، وكلاهما قيل به في مذهب أحمد ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل له جمال ، ويشترى لها أيام الرعى مرعى ، هل فيها زكاة ؟ .

فأجاب : إذا كانت راعية أكثر السام ، مثل أن يشتري لها ثلاثة أشهر أو أربعة ، فإنه يزكها ، هذا أظهر قولي العلماء

وقال رحمه الله

إذا كانت النعم أربعين مغاراً ، أو كباراً ، وجبت فيها الزكاة إذا
حال عليها الحول . وإن كانت أقل من أربعين ، فحال الحول وهي
أربعون ، ففي هذا نزاع ، والأحوط أداء الزكاة . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن رجل له غنم ، ولم يبلغ النصاب : هل يجب فيها زكاة في
أثناء الحول ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد :
أحدهما : أن ابتداء الحول حين صارت أربعين ، كقول الشافعي .
والثاني : أن ابتداء الحول من حين ملك الامهات ، كقول مالك .
والله أعلم .

وسئل

عن قرية بها فلاحون ، وهي نصفان : أحد فلاحي النصف له غنم تجب فيها الزكاة ، والنصف الآخر ليس لفلاحيه غنما . قدر ما تجب فيه الزكاة ، فألزم الامام أهل القرية بزكاة الغنم على الفلاحين : فهل تجب على من له النصاب ؟ وإذا وجبت عليه : فهل يجوز للامام أن يأخذ ممن ليس له نصاب ؟.

فأجاب : ان كان المطلوب هو مقدار ما فرضه الله على من تجب عليه الزكاة اختصوا بادائه ، وان كان المطلوب فوق الواجب على سبيل الظلم اشترك فيه الجميع ، بحسب أموالهم ، والله أعلم .

باب زكاة الخارج من الارض

مسئل رحمه الله

عما يجب من عشر الحبوب ومقداره : وهل هو على المالك ؟ أو
الفلاح ؟ أم عليها ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . التصاب خمسة أوسق : والوسق
ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاع النبي صلى الله عليه
وسلم قدره الأئمة لما بنيت بغداد بخمسة أرطال وثلاث ، بالرطل العراقي
اذ ذاك . فيكون ألفاً وستمائة رطل بالعراقي . وكان الرطل العراقي اذ
ذاك تسعين مثقالاً . مائة وثمانية وعشرين درهماً ، وأربعة أسباع درم .

ولكن زيد فيه بعد ذلك حتى صار مائة وثلاثين ، ثم زيد فيه حتى
صار مائة وأربعة وأربعين ، فظن بعض متأخري الفقهاء أن هذا أو هذا هو
الرطل الذي قدره به الأئمة ، غلطاً منهم .

وإذا كان كذلك فمقداره بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درم

ثلاثمائة رطل ، واثنان وأربعون رطل ، وستة أسباع رطل . وستة أسباع الرطل : هو أربعمائة درهم ، وثمانية وعشرون ، وأربعة أسباع . وهو ثلثا رطل ، وأربعة أسباع أوقية .

ومن ظن من الفقهاء المتأخرين أن الرطل البغدادي : مائة وثلاثون درهماً ، زاد في كل رطل بغدادي مثقالاً ، وهو درهم وثلاثة أسباع درهم ، فيزيد ألفين وخمسة أسباع درهم ، فيصير النصاب على قوله : ثلاثمائة وستة وأربعين رطلاً ، وثلاثمائة درهم ، وأربعة عشر وسبعي درهم وهو نصف رطل ، وسبعا أوقية .

والعشر على من يملك الزرع ، فإذا زارع الفلاح في صحة المزارعة قولان للعلماء .

فمن اعتقد جواز المزارعة أخذ نصيبه ، وأعطى الفلاح نصيبه ، وعلى كل منها زكاة نصيبه ، ومن لم يصحح المزارعة جعل الزرع كله لصاحب الحب ، فإذا كان هو الفلاح استحق الزرع كله ، ولم يكن للمالك إلا أجرة الأرض ، والزكاة حينئذ على الفلاح .

ولم يقل أحد من المسلمين : إن المقاسمة جائزة ، والعشر كله على الفلاح ؛ بل من قال : العشر على الفلاح ، قال : ليس للمالك في الزرع شيء . ولا المقطع ، ولا غيرها . فمن ظن أن العشر على الفلاح

مع جواز المقاسمة ، فقد خالف اجماع المسلمين .

والعمل في بلاد الشام عند المسلمين على جواز المزارعة ، كما مضت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين ، وسواء كان البذر من المالك ، أو من العامل ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر وزرع ، على أن يعمروها من أموالهم ، فكان البذر من عندهم ، وهذا هو الذي اتفق عليه الصحابة ، وعليه عمل المسلمين في عامة بلاد الاسلام في زمن نبيهم ، وإلى اليوم .

فمن كان يعامل بالمزارعة : كان عليه زكاة نصيبهم ، ومن كان يتقلد قول من يبطل هذه المزارعة ، ويرى أنه لا يستحق من الزرع شيئاً ، وأنه ليس له عند الفلاح الا الأجرة ، وأنه اذا أخذ المقاسمة بغير اختيار الفلاح كان ظالماً ، آكلاً للحرام ، فعليه أن يعطى الزرع للفلاح ، ويعرفه أنه لا يستحق عليه الا أجرة المثل ، فإن طابت نفس الفلاح بعد هذا بأن يقاسمه ، ويؤدي الزكاة ، كان الفلاح حينئذ متفضلاً عليه بطيب نفسه . ومن المعلوم أن الفلاحين لو علموا هذا لما طابت بذلك نفس أكثرهم ، فهذا حقيقة هذه المسألة على قول الطائفتين ، والله أعلم

وقال رحمه الله

فصل

وأما « العشر » : فهو عند جمهور العلماء : كالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وغيرهم على من نبت الزرع على ملكه ، كما قال الله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم
من الأرض) فالأول يتضمن زكاة التجارة ، والثاني يتضمن زكاة
ما أخرج الله لنا من الأرض .

فمن أخرج الله له الحب فعليه العشر ، فإذا استأجر أرضاً ليزرعها
فالعشر على المستأجر عند هؤلاء العلماء كلهم . وكذلك عند أبي يوسف
ومحمد . وأبو حنيفة يقول : العشر على المؤجر .

وإذا زارع أرضاً على النصف ، فما حصل للمالك فعليه عشرة ،
وما حصل للعامل فعليه عشرة ، على كل واحد منها عشر ما أخرجه
الله له .

ومن أغير أرضاً ، أو أقطعها ، أو كانت موقوفة على عينه ، فازدرع فيها زرعاً : فعليه عشرة ، وإن آجرها فالعشر على المستأجر ، وإن زارعها فالعشر بينها . .

وأصل هؤلاء الأئمة : أن العشر حق الزرع ، ولهذا كان عندما يجتمع العشر والحراج ، لأن العشر حق الزرع ، ومستحقه أهل الزكاة ، والحراج حق الزرع ومستحقه أهل الفيه ، فهما حقان لمستحقين ، بسييين مختلفين ، فاجتمعا . كما لو قتل مسلماً خطأ فعليه الدية لأهله ، والكفارة حق لله . وكما لو قتل صيداً مملوكاً ، وهو محرم فعليه البدل لمالكه ، وعليه الجزاء حقاً لله .

وأبو حنيفة يقول : العشر حق الأرض ، فلا يجتمع عليها حقان ، ومما احتج به الجمهور : أن الحراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع ، وأما العشر فلا يجب إلا في الزرع . والحديث المرفوع : « لا يجتمع العشر والحراج » كذب باتفاق أهل الحديث .

وسئل

عن كانت له أشجار أعناب لا يصير زيباً ولا يتركه صاحبه الى
الجداذ ، كيف يخرج عشره رطباً ؟ او يابساً ؟ وان أخرج يابساً أخرج
من غير تمر بستانه ؟

فأجاب : أما العنب الذي لا يصير زيباً : فاذا أخرج عنه زيباً
بقدر عشره لو كان يصير زيباً جاز ، وهو أفضل وأجزاء ذلك بلا
رب ، ولا يتعين على صاحب المال الاخراج من عين المال ، لا في هذه
الصورة ولا غيرها ، بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة ،
أو له حب أو تمر يجب فيه العشر ، او ماشية تجب فيها الزكاة ،
وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزاء ، فكيف
في هذه الصورة ، وان أخرج العشر عنياً ففيه قولان في مذهب أحمد :

أحدهما : وهو المنصوص عنه انه لا يجزئه .

والثاني : يجزئه ، وهو قول القاضي أبي يعلى ، وهذا قول أكثر
العلماء ، وهو أظهر .

وأما العنب الذي يصير زيبياً لكنه قطعه قبل أن يصير زيبياً ،
فإنها يخرج زيبياً بلا ريب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث
سعاته فيخربون النخل والكرم ، ويطلب أهلهم بمقدار الزكاة يابساً ،
وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيراً منها رطباً ، ويأمر النبي صلى
الله عليه وسلم الحارصين أن يدعوا لأهل الأموال الثلث ، أو الربع ،
لا يؤخذ منه عشر ، ويقول : « إذا خرصتم فدعوا الثلث ، فإن لم
تدعوا الثلث فدعوا الربع » وفي رواية « فإن في المال العربية ، والوطية
والسابلة » يعني أن صاحب المال يتبرع بما يعريه من النخل لمن يأكله
وعليه ضيف بطؤون حديقته بطعمهم ، ويطعم السابلة وهم أبناء السبيل ،
وهذا الإسقاط مذهب الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث .

وفي هذه المسألة نزاع بين العلماء ، وكذلك في الأولى .

وأما الثانية فما علمت فيها نزاعاً ، فإن حق أهل السهمان لا يسقط
باختيار قطعه رطباً ، إذا كان يابس . نعم لو باع عنبه أو رطبه بعد
بدو صلاحه ، فقد نص أحمد في هذه الصورة على أنه يجوز إخراجه
عشر الثمن ، ولا يحتاج إلى إخراجه عنب أو زبيب ، فإن في إخراجه
القيمة نزاعاً في مذهبه ، ونصوصه الكثيرة تدل على أنه يجوز ذلك
للحاجة ، ولا يجوز بدون الحاجة ، والمشهور عند كثير من أصحابه لا
يجوز مطلقاً ، وخرجت عنه رواية بالجواز مطلقاً ، ونصوصه الصريحة
إنما هي بالفرق .

ومثل هذا كثير في مذهبه ، ومذهب الشافعي ، وغيرها من الأئمة
قد ينص على مسألتين متشابهتين بجوابين مختلفين ، ونخرج بعض أصحابه
جواب كل واحدة إلى الأخرى ، ويكون الصحيح إقرار نصوصه بالفرق
بين المسألتين . كما قد نص على أن الوصية للقاتل تجوز بعد الجرح ،
ونص على أن المدبر إذا قتل سيده بطل التدبير ، فمن أصحابه من خرج
في المسألتين روايتين . ومنهم من قال : بل إذا قتل بعد الوصية بطلت
الوصية ، كما يمنع قتل الوارث لمورثه أن يرثه ، وأما إذا أوصى له بعد
الجرح فهنا الوصية صحيحة ، فانه رضى بها بعد جرحه . ونظائر
هذا كثيرة .

وسئل

عن مقطع له فلاح ، والزرع بينها مناصفة : فهل عليه عشر ؟

فأجاب : ما ثبت على ملك الانسان فعليه عشرة ، فالأرض المقطعة
إذا كانت المقاسمة نصفين ، فعلى الفلاح تعشير نصفه ، وعلى المقطع
تعشير نصفه ، هذا على القول الصحيح الذي عليه عمل المسلمين : قديماً
وحديثاً . وهو قول من قال إن المزارعة صحيحة ، سواء كان البذر من
المالك ، أو من العامل .

وأما من قال : ان المزارعة باطلة ، فعنده لا يستحق المقطع إلا
أجرة المثل ، والزرع كله لرب البذر العامل ، وحينئذ فالعشر كله على
العامل ، فان أراد المقطع أن يأخذ نصف للغل مقاسمة ، ويجعل العشر
كله على صاحب النصف الآخر ، لم يكن له هذا باتفاق العلماء ،
والله أعلم .

وسئل

عن انسان له اقطاع من السلطان ، فهل الحاصل الذي يحصل له من
ذلك الاقطاع ، يجب فيه الزكاة ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم ما يثبت على ملكه فعليه عشره ، سواء
كان مقطوعاً ، أو مستأجراً ، أو مالكا ، أو مستعيراً ، والله أعلم .

وسئل

عن نصيب العامل في المزرعة : هل فيه زكاة ؟

فأجاب : اما الزكاة في المساقاة ، والمزارعة : فهذا مبني على أصل ،

وهو أن الزراعة والمساواة : هل هي جائزة أم لا ؟ على قولين مشهورين :

أحدهما : قول من قال : إنها لا تجوز ، واعتقدوا أنها نوع من
الاجارة بعوض مجهول ، ثم من هؤلاء من أبطلها مطلقاً . كأبي حنيفة .
ومنهم من استثنى ما تدعوا اليه الحاجة ، فيجوز المساواة للحاجة : لأن
الشجر لا يمكن إجارته ، بخلاف الأرض ، وجوزوا الزراعة على الأرض
التي فيها شجر تبعاً للمساواة ، اما مطلقاً كقول الشافعي . وأما إذا كان
البياض قدر الثلث فما دونه ، كقول مالك . ثم منهم من جوز المساواة
مطلقاً . كقول مالك ، والشافعي في القديم ، وفي الجديد قصر الجواز
على النخل ، والضب .

والقول الثاني : قول من يجوز المساواة ، وللزراعة ، ويقول : ان
هذه مشاركة وهي جنس غير جنس الاجارة التي يشترط فيها قدر
النفع ، والاجرة ، فان العمل في هذه العقود ، ليس بمقصود ، بل
المقصود هو الثمر الذي يشتركان فيه ، ولكن هذا شارك بنفع ماله ، وهذا
بنفع بدنه ، وهكذا المضاربة

فعلى هذا : فاذا اختلف أصحاب هذه العقود ، وجب للعامل قسط
مثله من الربح ، اما ثلث الربح ، وإما نصفه ، ولم تجب أجرة المثل
للعامل . وهذا القول هو الصواب المقطوع به ، وعليه إجماع الصحابة .

والقول بجواز المساقاة ، والمزارعة : قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين ، وغيرهم . وهو مذهب الليث بن سعد ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وفقهاء الحديث : كأحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، وأبي بكر بن المنذر ، والخطابي وغيرهم .

والصواب أن المزارعة أحل من الاجارة بثمن مسمى ؛ لأنها أقرب الى العدل ، وأبعد عن الخطر . فان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من العقود : منه ما يدخل في جنس الربا المحرم في القرآن ، ومنه ما يدخل في جنس الميسر الذي هو القمار . ويبيع الغرر هو من نوع القمار والميسر ، فالأجرة والثمن إذا كانت غرراً مثل ما لم يوصف ولم ير ولم يعلم جنسه : كان ذلك غرراً وقماراً .

ومعلوم أن المستأجر إنما يقصد الانتفاع بالأرض بحصول الزرع له فإذا أعطى الأجرة المسماة كان المؤجر قد حصل له مقصوده ييقين . وأما المستأجر فلا بدري هل يحصل له الزرع أم لا ؟

بخلاف المزارعة فانها يشتركان في المنعم ، وفي الحرمان . كما في المضاربة ، فان حصل شيء اشتركا فيه ، وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان ، وكان ذهاب نفع مال هذا في مقابلة ذهاب نفع بدن هذا .

ولهذا لم يجوز أن يشترط لأحدهما شيء مقدر من الثناء ، لا في المضاربة ، ولا في المساقاة ، ولا في المزارعة ؛ لأن ذلك مخالف للعدل . اذ قد يحصل لأحدهما شيء ، والآخر لا يحصل له شيء . وهذا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث التي روى فيها « أنه نهى عن الخبارة » أو « عن كراء الأرض » أو « عن المزارعة » كحديث رافع بن خديج وغيره . فان ذلك قد جاء مفسراً بأنهم كانوا يعملون عليها بزرع بقعة معينة من الأرض للمالك . ولهذا قال الليث بن سعد : إن الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك أمر إذا نظر فيه ذو علم بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز .

فأما المزارعة فجائزة بلا ريب سواء كان البذر من المالك ، أو العامل ، أو منها ، وسواء كان بلفظ الاجارة ، أو المزارعة ، أو غير ذلك . هذا أصح الأقوال في هذه المسألة .

وكذلك كل ما كان من هذا الجنس ، مثل أن يدفع دابته ، أو سفينه إلى من يكتسب عليها ، والربيع بينها ، أو من يدفع ماشيته أو نخله لمن يقوم عليها ، والصوف ، واللبن ، والولد ، والعسل بينها .

فإذا عرف هذان القولان في المزارعة ، فمن قال من العلماء : إن

المزارعة باطلة ، قال الزرع كله لرب الأرض ، إذا كان البذر منه ، أو للعامل إذا كان البذر منه . ومن قال : له الزرع ، كان عليه العشر ، وأما من قال : ان رب الأرض يستحق جزءاً مشاعاً من الزرع ، فان عليه عشرة باتفاق الأئمة ، ولم يقل أحد من المسلمين ان رب الأرض يقاسم العامل ، ويكون العشر كله على العامل ، فمن قال هذا ، فقد خالف اجماع المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن لبس الفضة للرجال من الكلايب ، وخاتم ، وحياصة ، وحلية على السيف ، وسائر لبس الفضة : هل هي محزمة ؟ ولا تجوز الصلاة فيها ؟

فأجاب : الحمد لله . أما خاتم الفضة فيباح باتفاق الأئمة ، فانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اتخذ خاتماً من فضة ، وان أصحابه اتخذوا خواتيم .

بخلاف خاتم الذهب : فانه حرام باتفاق الأئمة الأربعة ، فانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ذلك .

والسيف : يباح تحليته بيسير الفضة ، فان سيف النبي صلى الله عليه وسلم كان فيه فضة ، وكذلك يسير الذهب على الصحيح .

وأما الحياصة : إذا كان فيها فضة بسيرة فانها تباح على أصح القولين . وأما الكلايب التي تمسك بها العمامة ، وتحتاج إليها ، إذا كانت بزنة الخواتيم كاللثقال ، ونحوه . فهي أولى بالإباحة من الخاتم ، فان الخاتم يتخذ للزينة ، وهذا للحاجة . وهذه متصلة باليسير ليست مفردة كالخاتم ، ويسير الفضة التابع لغيره إذا كان يحتاج إلى جنسه كشعيرة السكين ، وحلقة الاناء . تباح في الآنية ، وإن كره مباشرته بالاستعمال .

و (باب اللباس) أوسع من باب (الآنية) ، فان آنية الذهب والفضة تحرم على الرجال والنساء . وأما باب اللباس : فان لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق ، ويباح للرجل ما يحتاج إليه من ذلك . ويباح يسير الفضة للزينة ، وكذلك يسير الذهب التابع لغيره ، كالطرز ونحوه في أصح القولين ، في مذهب أحمد وغيره ، فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذهب إلا مقطعا .

فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح يسير الفضة للزينة مفرداً ، أو مضافاً إلى غيره ، كحلية السيف ، وغيره ، فكيف يحرم

يسير الفضة للحاجة .

وهذا كله لو كان عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظ عام بتحريم لبس الفضة ، كما جاء عنه لفظ عام بتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال حيث قال : « هذان حرام على ذكور أمتي ، حل لائهما » وكما جاء عنه لفظ عام في تحريم آنية الذهب والفضة .

فلما كانت ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم عامة في آنية الذهب والفضة ، وفي لبس الذهب والحرير . استثنى من ذلك ما خصته الأدلة ، الشرعية ، كيسير الحرير ، ويسير الفضة في الآنية ، للحاجة ونحو ذلك .

فأما لبس الفضة : إذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم ، لم يكن لأحد أن يحرم منه إلا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه ، فإذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة ، كان هذا دليلاً على إباحة ذلك ، وما هو في معناه ، وما هو أولى منه بالإباحة ، وما لم يكن كذلك فيحتاج إلى نظر في تحليله وتحريمه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومثل

عن جندي قال للعانع : اعمل لي حياصة من ذهب ، أو فضة ،
واكتب عليها (بسم الله الرحمن الرحيم) : فهل يجوز ذلك ؟ ثم
لا بد من اعادتها إلى النار لتنام عملها . وهل يجوز لأحد أن يلبس
حياصة ذهب أو فضة ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما حياصة الذهب فمحرمة ، فإن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب والحريه هذان حرام على
ذكرور أمتي ، حل لاناها » .

وأما حياصة الفضة . ففيها نزاع بين العلماء : وقد أباحها الشافعي
وأحمد : في إحدى الروايتين .

وأما كتابة القرآن عليها : فيشبه كتابة القرآن على الدرهم ،
والدينار . ولكن يمتاز هذا بأنها تعاد إلى النار بعد الكتابة ، وهذا
كله مكروه . فإنه يفضي إلى ابتذال القرآن ، وامتهانه ، ووقوعه في

المواضع التي ينزه القرآن عنها . فان الحياصة ، والسرور ، والدينار ،
ونحو ذلك . هو في معرض الابتغال ، والامتنان .

وان كان من العلماء من رخص في حمل الدرهم المكتوب عليها
القرآن ، فذلك للحاجة ، ولم يرخص في كتابة القرآن عليها ،
والله أعلم .

باب صدقة الفطر

سئل رحمه الله :

عن زكاة الفطر : هل تخرج تمراً أو زيبياً أو برّاً أو شعيراً أو دقيقاً ؟ وهل يعطى للاقارب ممن لا تجب نفقته ؟ أو يجوز إعطاء القيمة ؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا كان أهل البلد يقاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم ، بلا ريب . وهل لهم أن يخرجوا ما يقاتون من غيرها ؟ مثل أن يكونوا يقاتون الأرز ، والدخن فهل عليهم أن يخرجوا حنطة ، أو شعيراً ، أو يجرّثهم الأرز ، والدخن والنرة ؟ فيه نزاع مشهور . وهما روايتان عن أحمد :

أحدهما لا يخرج الا المنصوص .

والاخرى : يخرج ما يقتات به . وان لم يكن من هذه الأصناف .
وهو قول اكثر العلماء : كالشافعي ، وغيره . وهو أصح الأقوال ؛ فان
الاصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء ، كما قال
تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

والنبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا من تمر ،
أو صاعا من شعير ؛ لأن هذا كان قوت أهل المدينة ، ولو كان هذا
ليس قوتهم بل يقتاتون غيره لم يكلفهم أن يخرجوا مما لا يقتاتونه ،
كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات . وصدقة الفطر من جنس
الكفارات ، هذه معلقة بالبدن ، وهذه معلقة بالبدن ، بخلاف صدقة
المال فإنها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاه الله .

وأما الدقيق : فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة ، وأحمد ،
دون الشافعي . ويخرجه بالوزن ، فان الدقيق يربع إذا طحن

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي ، فهو
أحق بها منه ، فان صدقتك على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم
صدقة وصلة ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن عليه زكاة الفطر ؟ ويعلم أنها صاع ويزيد عليه ، ويقول هو نافلة ، هل بكرة ؟.

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز بلا كراهية عند أكثر العلماء ؛ كالشافعي ، وأحمد ، وغيرهما . وإنما تنقل كراهيته من مالك .

وأما النقص من الواجب فلا يجوز باتفاق العلماء ، لكن هل الواجب صاع ؟ أو نصف صاع ؟ أو أكثر ؟ فيه قولان . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

عن صدقة الفطر : هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في صرفها ؟ أم يجزىء صرفها الى شخص واحد ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ .

فأجاب : الحمد لله . الكلام في هذا الباب في أصلين :

أحدهما : في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد ، وعروض التجارة والمعشرات ، فهذه فيها قولان للعلماء .

أحدهما : أنه يجب على كل مذك أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها ، وأن يعطي من كل صنف ثلاثة ، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي ، وهو رواية عن الامام أحمد .

الثاني : بل الواجب أن لا يخرج بها عن الأصناف الثمانية ، ولا يعطي أحداً فوق كفايته ، ولا يحابي أحداً بحيث يعطي واحداً ويدع

من هو أحق منه ، أو مثله ، مع إمكان العدل . وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف - وهو يستحق ذلك ، مثل أن يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد لها وقاء ، فيعطيه زكاته كلها ، وهي ألف درهم اجزاء . وهذا قول جمهور أهل العلم كأبي حنيفة ، وأحمد ، في المشهور عنه ، وهو المأثور عن الصحابة : كحذيفة بن اليمان ، وعبد الله بن عباس ، وبذكر ذلك عن عمر نفسه .

وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقيصة بن مخارق الهلالي : « أقم يا قيصة حتى تأتيننا الصدقة ، فنأمر لك بها » . وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر اليباضي : « اذهب الى عامل بنى زريق ، فليدفع صدقتهم اليك » . ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد ، لكن الأمر هو الامام ، وفي مثل هذا تنازع . وفي المسألة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى .

فإن المقصود هو الاصل الثاني : وهو « صدقة الفطر » ، فإن هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الاموال أو صدقة الابدان ، كالكفارات ؟ على قولين . فمن قال بالأول ، وكان من قوله وجوب الاستيعاب ، أوجب الاستيعاب فيها .

وعلى هذين الأصلين ينبنى ما ذكره السائل من مذهب الشافعي
— رضي الله عنه — ومن كان من منزهة أنه لا يجب الاستيعاب
كقول جمهور العلماء ، فإنهم يجوزون دفع صدقة الفطر إلى واحد ،
كما عليه المسلمون قديماً وحديثاً .

ومن قال بالثاني أن صدقة الفطر تجرى مجرى كفارة اليمين ،
والظهار ، والقتل ، والجماع في رمضان ، ومجرى كفارة الحج ، فإن
سببها هو البدن ليس هو المال ، كما في السنن عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « أنه فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة
للمساكين . من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد
الصلاة فهي صدقة من الصدقات » . وفي حديث آخر أنه قال : « أغنوم
في هذا اليوم عن المسألة » .

ولهذا أوجبها الله طعاماً ، كما أوجب الكفارة طعاماً ، وعلى هذا
القول فلا يجزئ إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة ، وهم الآخذون
لحاجة أنفسهم ، فلا يعطي منها في المؤلفة ، ولا الرقاب ، ولا غير ذلك .
وهذا القول أقوى في الدليل .

وأضعف الأقوال قول من يقول إنه يجب على كل مسلم أن يدفع

صدقة فطره الى اثني عشر ، أو ثمانية عشر ، أو الى أربعة وعشرين ،
أو اثنين وثلاثين ، أو ثمانية وعشرين ، ونحو ذلك ، فان هذا خلاف
ما كان عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وخلفائه الراشدين ، وصحابته أجمعين ، لم يعمل بهذا مسلم على
عهدهم ، بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله الى
المسلم الواحد .

ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفساً ، يعطى كل
واحد حفنة لأنكروا ذلك غاية الانكار ، ، وعدوه من البدع المستكرة ،
والافعال المستقبحة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر الأمور
به صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير . ومن البر إما نصف صاع ،
وإما صاعاً على قدر الكفاية التامة للواحد من المساكين ، وجعلها طعمة
لهم يوم العيد يستغنون بها ، فاذا أخذ المسكين حفنة لم ينتفع بها ،
ولم تقع موقعاً .

وكذلك من عليه دين ، وهو ابن سبيل إذا أخذ حفنة من حنطة
لم [ينتفع] بها من مقصودها ما يعد مقصوداً للعقلاء ، وان جاز أن
يكون ذلك مقصوداً في بعض الأوقات ، كما لو فرض عدد مضطرون

وان قسم بينهم الصاع عاشرا ، وان خص به بعضهم مات الباقون ،
فهنا ينبغي تفريقه بين جماعة ، لكن هذا يقتضي ان يكون التفريق هو
المصلحة ، والشرعية منزوعة عن هذه الأفعال للنكرة التي لا يرضاها
العقلاء ، ولم يفعلها أحد من سلف الأمة وأئمتها .

ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « طعمة للمساكين » نص
في أن ذلك حق للمساكين . وقوله تعالى في آية الظهار : (فاطعام
ستين مسكيناً) فاذا لم يجوز أن تصرف تلك للأصناف الثمانية ، فكذلك
هذه ، ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب ،
والواجب ما يبقى ويستتمى ؛ ولهذا كان الواجب فيها الإناث دون
الذكور ، إلا في التبيع ، وابن لبون ؛ لأن المقصود الدر والنسل ،
وانما هو للإناث . وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الأكل كان
الذكر أفضل من الأنثى ، وكانت الهدايا والضحايا إذا تصدق بها أو
بعضها فانما هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية ؛
وصدقة الفطر وجبت طعاما للأكل لا للاستئمان ، فعلم أنها من
جنس الكفارات .

وإذا قيل : ان قوله : (انما الصدقات للفقراء والمساكين) نص
في استيعاب الصدقة . قيل : هذا خطأ لوجوه :

أحدها : أن اللام في هذه إنما هي لتعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله : (ومهم من يلزمك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا) وهذه إذاً صدقات الأموال دون صدقات الأبدان باتفاق المسلمين ، ولهذا قال في آية الفدية : (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة ، وانفق الأئمة على أن فدية الأذى لا يجب صرفها في جميع الأصناف الثمانية ، وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين ، وكذلك سائر المعروف فانه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل معروف صدقة » . لا يختص بها الاصناف الثمانية باتفاق المسلمين

وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية ، وهي نعم جميع الفقراء ، والمساكين ، والغارمين في مشارق الأرض ومغاربها ، ولم يقل مسلم انه يجب استيعاب جميع هؤلاء ، بل غاية ما قيل : انه يجب اعطاء ثلاثة من كل صنف ، وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف ، ثم فيه تعيين فقير دون فقير

وأيضاً لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف ، فالقول عند

الجمهور في الاصناف عمومياً وتسوية ، كالقول في آحاد كل صنف
عموماً وتسوية .

الوجه الثاني أن قوله : (انما الصدقات) للحصر ، وانما يثبت
المذكور ويبقى ماعداً ، والمعنى ليست الصدقة لغير هؤلاء ، بل لهؤلاء
فالمثبت من جنس المنفي ، ومعلوم انه لم يقصد تبين الملك ، بل قصد
تبين الحل ، أي لا تحل الصدقة لغير هؤلاء ، فيكون المعنى بل تحل لهم ،
وذلك أنه ذكر في معرض النعم لمن سأله من الصدقات وهو لا
يستحقها ، والمذموم بذم على طلب مالا يحل له ، لا على طلب ما يحل
له ، وان كان لا يملكه ، إذ لو كان كذلك لنم هؤلاء وغيرهم اذا
سألوها من الامام قبل اعطائها ، ولو كان النعم عاماً لم يكن في الحصر
ذم لهؤلاء دون غيرهم ، وسياق الآية يقتضي ذمهم ، والنعم الذي اختصوا
به سؤال مالا يحل ، فيكون ذلك الذي نفى ، ويكون المثبت هذا
يحل ، وليس من الاحلال للاصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية ،
كاللام في قوله تعالى : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً)
وقوله : (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه)
وقول عليه الصلاة والسلام : « أنت ومالك لائيك » وأمثال ذلك مما
جاءت به اللام الاباحة . فقول القائل انه قسمها بينهم بواو التشريك ،

ولام التملك ، ممنوع لما ذكرناه .

الوجه الثالث : أن الله لما قال في الفرائض : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقال (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) إلى قوله : (ولهن الربع مما تركتم) وقال : (وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) لما كانت اللام للتملك وجب استيعاب الأصناف المذكورين ، وإفراد كل صنف والتسوية بينهم ، فإذا كان لرجل أربع زوجات ، وأربعة بنين أو بنات ، أو أخوات ، أو إخوة ، وجب العموم والتسوية في الأفراد ؛ لأن كلا منهم استحق بالنسب ، وهم مستوون فيه . وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك ، ولم يجب فيه ذلك .

ولا يقال إفراد الصنف لا يمكن استيعابه ، لأنه يقال بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الأصناف . فإذا قيل : يجب استيعابها بحسب الامكان ، ويسقط المعجوز عنه ، قيل : في الأفراد كذلك . وليس الأمر كذلك ، لكن يجب تحري العدل بحسب الامكان ، كما ذكرناه ، والله أعلم .

باب افراج الزكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن تاجر . هل يجوز ان يخرج من زكاته الواجبة عليه ، صنفاً يحتاج اليه ؟ وهل اذا مات انسان وعليه دين له : فهل يجوز أن يعطى أحداً من أقارب الميت ، إن كان مستحقاً للزكاة ، ثم يستوفيه منه ؟ وهل إذا أخرج زكاته على أهل بلد آخر مسافة القصر ، هل يجزئه أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا أعطاه دراهم أجزاء بلا ريب .

وأما إذا أعطاه القيمة ففيه نزاع : هل يجوز مطلقاً ؟ أو لا يجوز مطلقاً ؟ أو يجوز في بعض الصور للحاجة ، أو المصلحة الراجحة ؟ على ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره . وهذا القول أعدل الأقوال .

فإن كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة ، فاشترى رب

المال له بها كسوة ، وأعطاه فقد أحسن إليه . وأما إذا قوم هو الثياب التي عنده وأعطاهما ، فقد يقومها بأكثر من السعر ، وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها ، بل يبيعها فيغرم أجرة المنادي ، وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر على الفقراء .

والاصناف التي يتجر فيها يجوز أن يخرج عنها جميعا درام بالقيمة ، فان لم يكن عنده درام فأعطى ثمنها بالقيمة ، فالأظهر أنه يجوز ؛ لأنه واسى الفقراء ، فأعطاهم من جنس ماله .

وأما الدين الذي على الميت : فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لأن الله تعالى قال : (والغارمين) ولم يقل وللغارمين . فالغارم لا يشترط تملكه .

وعلى هذا يجوز الوفاء عنه ، وأن يملك لوارثه ، ولغيره ، ولكن الذي عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه .

ومثل رحمه الله

عن زكاة العشر وغيره يأخذها السلطان ، يصرفها حيث شاء ، ولا يعطيها للفقراء ، والمساكين : هل يسقط الفرض بذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : أما ما يأخذه ولاية المسلمين من العشر ، وزكاة الماشية ، والتجارة ، وغير ذلك فإنه يسقط ذلك عن صاحبه ، إذا كان الامام عادلاً يصرفه في مصارفه الشرعية ، باتفاق العلماء . فإن كان ظالماً لا يصرفه في مصارفه الشرعية ، فينبغي لصاحبه أن لا يدفع الزكاة إليه ، بل يصرفها هو إلى مستحقيها ، فإن أكره على دفعها إلى الظالم ، بحيث لو لم يدفعها إليه لحصل له ضرر ، فإنها تجزئه في هذه الصورة عند أكثر العلماء .

وهم في هذه الحال ظلموا مستحقيها ، كولي اليتيم ، وناظر الوقف ، إذا قبضوا ماله وصرفوه في غير مصارفه .

ومسئل رحمه الله

عمن أخرج القيمة في الزكاة ؛ فانه كثيراً ما يكون أنفع للفقير :
هل هو جائز ؟ أم لا ؟

فأجاب : وأما إخراج القيمة في الزكاة ، والكفارة ، ونحو ذلك .
فالمعروف من مذهب مالك والشافعي أنه لا يجوز ، وعند أبي حنيفة
يجوز ، وأحمد — رحمه الله — قد منع القيمة في مواضع ،
وجوزها في مواضع ، فمن أصحابه من أقر النص ، ومنهم من جعلها
على روايتين .

والأظهر في هذا : أن إخراج القيمة لغير حاجة ، ولا مصلحة
. راجحة ، ممنوع منه ، ولهذا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الجبران
بشأتين ، أو عشرين درهما ، ولم يعدل إلى القيمة ، ولأنه متى جوز
إخراج القيمة ، مطلقاً ، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة ، وقد يقع
في التقويم ضرر ، ولأن الزكاة مبناهما على المواساة ، وهذا معتبر في قدر
المال وجنسه ، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة ، أو العدل ، فلا

بأس به : مثل أن يبيع تمر بستانه ، أو زرعه بدراهم ، فهنا اخراج
عشر الدراهم يجزيه ، ولا يكلف أن يشتري ثمراً ، أو حنطة ، إذ كان
قد ساوى الفقراء بنفسه ، وقد نص أحمد على جواز ذلك .

ومثل أن يجب عليه شاة في خمس من الابل ، وليس عنده من
يبيعه شاة ، فاخراج القيمة هنا كاف ، ولا يكلف السفر إلى مدينة
أخرى ليشتري شاة ، ومثل أن يكون للمستحقون للزكاة طلبوا منه
إعطاء القيمة ، لكونها أنفع ، فيعطيه إياها ، أو يرى الساعي أن أخذها
أنفع للفقراء . كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن :
« اتئونني بخميص ، أو ليس أسهل عليكم ، وخير لمن في المدينة من
المهاجرين والانصار » .

وهذا قد قيل إنه قاله في الزكاة ، وقيل : في الجزية .

وسئل رحمه الله

عن إسقاط الدين عن المعسر : هل يجوز أن يحسبه من الزكاة ؟

فأجاب : وأما إسقاط الدين عن المعسر ، فلا يجزىء عن زكاة العين ، بلا نزاع ، لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكاة : فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين ، ويكون ذلك زكاة ذلك الدين ؟ فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد ، وغيره .

أظهرها الجواز : لأن الزكاة مبناه على المواصلة ، وهنا قد أخرج من جنس ما يملك ، بخلاف ما إذا كان ماله عيناً ، وأخرج ديناً ، فإن الذي أخرجته دون الذي يملكه ، فكان بمنزلة إخراج الخيث عن الطيب ، وهذا لا يجوز . كما قال تعالى : (ولا تيمموا الخيث منه تتفقدون) الآية .

ولهذا كان على للزكي أن يخرج من جنس ماله ، لا يخرج أدنى منه ، فإذا كان له ثمر وحنطة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها .

وسئل رحمه الله

عن له زكاة ، وله أقارب في بلد تقصر اليه الصلاة ، وهم مستحقون الصدقة : فهل يجوز أن يدفعها اليهم ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كانوا محتاجين مستحقين للزكاة ، ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة غيره ، فانه يعطيهم من الزكاة ، ولو كانوا في بلد بعيد ، والله أعلم .

وسئل شيخ الاسلام

عن المسكين يحتاج إلى الزكاة من الزرع : فهل إعطاؤه يسقط الفرض من صاحب الزرع ، إذا عجلها له قبل إدراك زرعته ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : وأما تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد سبب الوجوب ، فيجوز عند جمهور العلماء ، كأبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد . فيجوز

تعجيل زكاة الماشية ، والتقدين ، وعروض التجارة إذا ملك النصاب .

ويجوز تعجيل للمشات قبل وجوبها إذا كان قد طلع الثمر قبل بدو صلاحه ، ونبت الزرع قبل اشتداد الحب .

فأما إذا اشتد الحب ، وبدأ صلاح الثمرة ، وجبت الزكاة .

وسئل

من رجل تحت يده مال فوق النصاب ، فأخرج منه شيئاً من زكاة الفرض ، ظناً منه أنه قد حال عليه الحول ، ثم نيين أنه لم يحل الحول ، وفيمن يخرج الزكاة ، وفي نفسه إذا كان الحول حالا فهسي زكاة ، وإلا تكون سلفاً على ما يجب بعد : هل يجزي في الصورتين ؟

فأجاب : نعم ، يجزي ذلك في الصورتين جميعاً ، إذا وجبت الزكاة والله أعلم :

وسئل

عن دفع الزكاة إلى قوم متسين إلى المشائخ : هل يجوز ؟
أم لا ؟ .

فأجاب :

فصل

وأما الزكاة : فينبغي للانسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء
والمساكين ، والغارمين ، وغيرهم من أهل الدين ، المتبعين للشرعة ،
فمن أظهر بدعة أو فجوراً فإنه يستحق العقوبة بالمجر وغيره .
والاستتابة ، فكيف يمان على ذلك ؟!

وأما من يأخذها وينفقها بحسب اختياره ، أو ينفقها على عياله مع
غناه ، فهذا لا يجوز دفعها إليه ، ولا تبرأ ذمة من دفعها إليه ، بل
لا تعطى الا لمستحقها ، أو لمن يعطيها لمستحقها ، مثل من عنده خبرة

بأهلها وأمانة ، فيؤديها اليهم . كما قال تعالى : (ان الله يأمركم أن
تؤدوا الأمانات إلى أهلها) .

وإذا طلبها من لا يعلم حاجته اليها ، وهو يعلم حاجة آخر ، فاعطاء
من يعلم حاجته أولى ، وإعطاء القريب المحتاج الذي ليس من أهل نفقته
أولى من إعطاء البعيد المساوي له في الحاجة .

وسئل

عن رجل عليه زكاة : هل يجوز له أن يعطيها لأقاربه المحتاجين ؟
أو أن يشتري لهم منها ثياباً ، أو حبوباً ؟ وإذا أخذ السلطان من
غنمه هل تسقط زكاتها ؟ وهل يلزمه اعطاء الزكاة في بلد القلة والمال ،
أم لا ؟ وهل إذا مات فقير وله عليه مال : هل له أن يحسبه من
الزكاة ؟ أو يطلبه من غيره ، فيأخذ عنه ؟ وهل يعطي لمن لا يصلي ؟
أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله : يجوز أن يصرف الزكاة إلى من يستحقها ،
وان كانوا من أقاربه الذين ليسوا في عياله ، لكن يعطيهم من ماله ، وهم
يأذنون لمن يشتري لهم بها ما يريدون :

وما أخذ السُلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به ،
وجيران المال أحق بصدقته ، فإن استغفروا منها أعطى البعيد ، وإن
أعطاهم الفقراء في غير البلد جاز .

وإن كان له دين على حيٍّ أو ميت لم يحتسب به من الزكاة ،
ولا يحتال في ذلك .

ومن لم يكن مصلياً أمر بالصلاة ، فإن قال : أنا أصلي ، أعطى ،
وإلا لم يعط .

وسئل قدام الله روجه

عن دفع الزكاة إلى أقاربه المحتاجين ، الذين لا تلزمه نفقتهم ؟ هل
هو الأفضل أو دفعها إلى الأجنبي ؟

فأجاب : أما دفع الزكاة إلى أقاربه : فإن كان القريب الذي
يجوز دفعها إليه حاجته مثل حاجة الأجنبي إليها ، فالقريب أولى . وإن
كان البعيد أحوج ، لم يحاب بها القريب . قال أحمد ، عن بفيان
ابن عيينة ، كانوا يقولون : لا يحابى بها قريباً ، ولا يدفع بها مئمة ،
ولا بقي بها ماله .

وسئل رحمه الله

عن دفعها إلى والديه ، وولده الذين لا تلزمه نفقتهم هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : الذين يأخذون الزكاة صنفان : صنف يأخذ لحاجته . كالفقير ، والغارم لمصلحة نفسه .

وصنف يأخذها لحاجة المسلمين : كالمجاهد ، والغارم في إصلاح ذات البين ، فهؤلاء يجوز دفعها اليهم ، وإن كانوا من أقربه .

وأما دفعها إلى الوالدين : إذا كانوا غارمين ، أو مكاتبين : ففيها وجهان . والأظهر جواز ذلك .

وأما أن كانوا فقراء ، وهو عاجز عن نفقتهم ، فالأقوى جواز دفعها اليهم في هذه الحال : لأن المقتضى موجود ، والمانع مفقود ، فوجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم .

وسئل

عن امرأة فقيرة ، وعليها دين ، ولها أولاد بنت صغار ، ولهم مال ، وهم تحت الحجر : هل يجوز أن يدفعوا زكاتهم إلى جدتهم ؟ أم لا ؟ وهل هي أولى من غيرها أم لا ؟

فأجاب : أما دفع زكاتهم إليها لقضاء دينها فيجوز في أظهر قولي العلماء ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، وغيره : وكذلك دفعها إلى سائر الأقارب لأجل الدين .

وأما دفعها ، لأجل النفقة : فإن كانت مستغنية بنفقتهم ، أو نفقة غيرهم ، لم تدفع إليها . وإن كانت محتاجة إلى زكاتهم دفعت إليها في أظهر قولي العلماء ، وهي أحق من الأجانب ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

هل من كان عليه دين يجوز له أن يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا كان على الولد دين ، ولا وفاء له ، جاز له أن يأخذ من زكاة أبيه ؛ في أظهر القولين في مذهب أحمد ، وغيره .

وأما إن كان محتاجاً إلى النفقة ، وليس لأبيه ما ينفق عليه ، ففيه نزاع : والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه .

وأما إن كان مستغنياً بنفقة أبيه ، فلا حاجة به إلى زكاته ، والله أعلم .



وسئل

هل يجزىء الرجل عن زكاته ما يخرمه ولاية الأمور في الطرقات ؟
أم لا ؟ .

فأجاب : ما يأخذ ولاية الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من
الزكاة ، والله تعالى أعلم .

وسئل

عن الصدقة على المحتاجين من الأهل ، وغيرهم ؟

فأجاب : ان كان مال الانسان لا يتسع للأقارب والأباعد ، فان
نفقة القريب واجبة عليه ، فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب

وأما الزكاة ، والكفارة فيجوز أن يعطي منها القريب الذي لا
ينفق عليه ، والقريب أولى إذا استوت الحاجة .

وسئل رحمه الله

عن رجل أعطاه أخ له شيئاً من الدنيا ، أيقبله ؟ أم يرده ؟ وقد ورد « من جاءه شيء بغير سؤال فرده ، فكأنما رده على الله » هل هو صحيح ؟ أم لا ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر : « ما أتاك من هذا المال ، وأنت غير سائل ، ولا مشرف ، فخذ ، وما لا فلا تتبعه نفسك » وثبت أيضاً في الصحيح : « أن حكيم بن حزام سأله فأعطاه ، ثم سأله فأعطاه ، ثم سأله فأعطاه ، ثم قال : يا حكيم ! ما أكثر مسألتك ؟ ! ان هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، فكان كالذي يأكل ولا يشبع ، فقال له حكيم : والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك من أحد شيئاً . فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ .

فتبين بهذين الحديثين أن الانسان إذا كان سائلاً بلسانه ، أو

مشرفاً إلى ما يعطاه ، فلا ينبغي أن يقبله ، إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف . وأما إذا أتاه من غير مسألة ؛ ولا إشراف فله أخذه ، إن كان الذي أعطاه أعطاه حقه ، كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال ، فإنه قد كان عمل له فأعطاه عماله ، وله أن لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام مالا يستحقه عليه ، فإن قبله وكان من غير إشراف له عليه فقد احسن .

وأما الفنى فينبغي له أن يكفى بلال من أسداه إليه ، لحبر « من أسدى إليكم معروفاً فكاثروا ، فإن لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه » .

وقال رحمه الله

فصل

في الأخذ من غير سؤال .

في الصحيح حديث حكيم بن حزام : لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم مرة بعد مرة ، ثم قال : يا حكيم : ان هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ! والذي بعثك بالحق ، لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً ليعطيه العطاء فيأبى ان يقبل منه شيئاً ، ثم إن عمر دعاه ليعطيه فأبى ان يقبله . فقال : يا معشر المسلمين ! وفي رواية إني أشهدكم يا معشر المسلمين ! إني أعرض على حكيم حقه الذي قسم الله له في هذا النقيض فأبى . أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : « لم يرزأ » : أي لم ينقص ، لا لم يسأل ، كما يدل عليه السياق .

ففيه أن حكماً ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقبل من أحد شيئاً ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وكذلك الخلفاء بعده . وهذا حجة في جواز الرد ، وإن كان من غير مسألة ، ولا إشراف .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » تنبيه له على أن يد الأخذ سفلى . وقد سئل أحمد عن حجة لذلك من الآية ، فلم يعرفها . وهذه حجة جيدة .

وقد روى فيه زيادات مثل قوله : « إن خيراً لك أن لاتأخذ من أحد شيئاً » لكن ينظر إسناده ، فهو صريح في تفضيل عدم الأخذ مطلقاً .

كتاب الصوم

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن صوم يوم النعيم هل هو واجب أم لا ؟ وهل هو يوم شك
منه عنه أم لا ؟

فأجاب :

فمنسـل

وأما صوم يوم النعيم إذا حال دور رؤية الهلال غيم أو قتر ،
فللعلماء فيه عدة أقوال وهي في مذهب أحمد وغيره .

أحدها : أن صومه منهي عنه . ثم هل هو منهي بتحريم ؟ أو تنزيه ؟
قولين ، وهذا هو المشهور في مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد
مدى الروايات عنه . واختار ذلك طائفة من أصحابه : كأبي الخطاب

وابن عقيل ، وأبي القاسم بن منده الاصفهاني ، وغيرهم .

والقول الثاني : ان صيامه واجب كاختيار القاضي ، والخرقي ، وغيرها من اصحاب احمد ، وهذا يقال إنه اشهر الروايات عن احمد ، لكن الثابت عن احمد لمن عرف نصوصه ، وألفاظه ، أنه كان يستحب صيام يوم النسيم اتباعاً لعبد الله بن عمر ، وغيره من الصحابة ، ولم يكن عبد الله بن عمر يوجهه على الناس ، بل كان يفعله احتياطاً ، وكان الصحابة فيهم من يصومه احتياطاً ، ونقل ذلك عن عمر ، وعلي ، ومعاوية وأبي هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، وأسماء ، وغيرهم .

ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة ، ومنهم من كان ينهي عنه . كعمار بن ياسر ، وغيره : فأحمد رضي الله عنه كان يصومه احتياطاً .

وأما إيجاب صومه فلا اصل له في كلام أحمد ، ولا كلام احمد من اصحابه ؛ لكن كثير من اصحابه اعتقدوا ان مذهبه إيجاب صومه ، ونصروا ذلك القول .

والقول الثالث : انه يجوز صومه ، ويجوز فطره ، وهذا مذهب ابي حنيفة ، وغيره ، وهو مذهب احمد للتصوص الصريح عنه ، وهو

مذهب كثير من الصحابة والتابعين أو أكثرهم . وهذا كما ان الامساك عند الحائل عن رؤية الفجر جائز . فان شاء أمسك ، وان شاء أكل حتى يتيقن طلوع الفجر ، وكذلك إذا شك هل أحدث ؟ ام لا ؟ ان شاء ترواً ، وإن شاء لم يترواً . وكذلك إذا شك هل حال حول الزكاة ؟ أو لم يحل ؟ وإذا شك هل الزكاة الواجبة عليه مائة ؟ أو مائة وعشرون ؟ فأدى للزيادة .

وأصول الشريعة كلها مستقرة على ان الاحتياط ليس بواجب ، ولا محرم ، ثم إذا صامه بنية مطلقة ، او بنية معلقة ، بأن ينوي إن كان من شهر رمضان كان عن رمضان ، والا فلا : فان ذلك يجزيه في مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في أصح الروايتين عنه ، وهي التي نقلها المروزي وغيره . وهذا اختيار الحرقى في شرحه للمختصر ، واختيار أبي البركات وغيرها .

والقول الثاني : أنه لا يجزيه الا بنية أنه من رمضان ، كاحدى الروايتين عن احمد ، اختارها القاضي ، وجماعة من أصحابه .

وأصل هذه المسألة ان تعيين النية لشهر رمضان : هل هو واجب ؟ أم لا ؟ أقوال في مذهب احمد .

أحدها : أنه لا يجزئه ، إلا أن ينوي رمضان ، فإن صام بنية مطلقة ، أو معلقة ، أو بنية النقل أو التذرع ، لم يجزئه ذلك كالشهور من مذهب الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايات .

والثاني : يجزئه مطلقاً كمذهب أبي حنيفة

والثالث : أنه يجزئه بنية مطلقة ، لابنية تعيين ، غير رمضان ، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد ، وهي اختيار الحرق ، وأبي البركات .

وتحقيق هذه المسألة : أن النية تتبع العلم ، فإن علم أن غداً من رمضان فلا بد من التعيين في هذه الصورة . فإن نوى نفلاً أو صوماً مطلقاً لم يجزه ؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه ، وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه ، فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته .

وأما إذا كان لا يعلم أن غداً من شهر رمضان ، فهذا لا يجب عليه التعيين ، ومن أوجب التعيين مع عدم العلم فقد أوجب الجمع بين الضدين .

فإذا قيل أنه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة ، أو معلقة أجزاء . وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعاً ، ثم تبين أنه كان

من شهر رمضان ، فالأشبه انه يجزئه أيضاً ، كمن كان لرجل عنده
وديعة ، ولم يعلم ذلك ، فأعطاه ذلك على طريق التبرع ، ثم تبين أنه
حقه ، فانه لا يحتاج إلى اعطائه ثانياً ، بل يقول ذلك الذي وصل
إليك هو حق كان لك عندي ، والله يعلم حقائق الأمور . والرواية
التي تروى عن احمد ان الناس فيه تبع للامام في نيته ، على ان
الصوم والفطر بحسب ما يعلمه الناس ، كما في السنن عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم
تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » .

وقد تنازع الناس في « الهلال » : هل هو اسم لما يطلع في السماء
وان لم يره احد ؟ أو لا يسمى هلالاً حتى يستهل به الناس ويعلموه ؟ على
قولين في مذهب احمد وغيره .

وعلى هذا ينبنى النزاع فيما اذا كانت السماء مطبقة بالغيمة ، أو في
يوم الغيم مطلقاً . هل هو يوم شك ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب
احمد وغيره :

احدها : انه ليس بشك ، بل الشك إذا أمكنت رؤيته ، وهذا قول
كثير من أصحاب الشافعي ، وغيرهم .
والثاني : أنه شك لامكان طلوعه .

والثالث : أنه من رمضان حكماً ، فلا يكون يوم شك ، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم .

وقد تنازع الفقهاء في المنفرد برؤية هلال الصوم والفطر ، هل يصوم ويفطر وحده ؟ او لا يصوم ولا يفطر الا مع الناس ؟ او يصوم وحده ويفطر مع الناس ؟ على ثلاثة اقوال ، معروفة في مذهب أحمد وغيره .

وقال رحمه الله

فصل

مسألة رؤية بعض البلاد رؤية لجمعها : فيها اضطراب ، فانه قد حكى ابن عبد البر الاجماع على ان الاختلاف فيها يمكن اتفاق المطالع فيه ، فاما ما كان مثل الأندلس وخراسان فلا خلاف أنه لا يعتبر .

قلت : أحمد اعتمد في الباب على حديث الأعرابي الذي شهد أنه أهل الهلال البارحة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس على هذه الرؤية ، مع أنها كانت في غير البلد ، وما يمكن أن نكون فوق مسافة القصر ، ولم يستفصله ، وهذا الاستدلال لا ينافي ما ذكره ابن عبد البر ؛ لكن ما حد ذلك ؟

والذين قالوا : لا تكون رؤية لجميعها ، كأكثر أصحاب الشافعي
منهم من حدد ذلك بمسافة القصر ، ومنهم من حدد ذلك بما يختلف
فيه المطالع : كالحجاز مع الشام ، والعراق مع خراسان ، وكلاهما
ضعيف ، فإن مسافة القصر لا تعلق لها بالهلال . وأما الأقاليم فما حدد
ذلك ؟ ثم هذان خطأ من وجهين :

أحدهما : أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق ، والغريب ، فإنه
متى رُئي في المشرق وجب أن يرى في المغرب ولا ينعكس ، لأنه
يتأخر غروب الشمس بالمغرب ، عن وقت غروبها بالمشرق ، فإذا كان
قد رُئي ازداد بالمغرب نورا وبعداً عن الشمس وشعاعها وقت
غروبها ، فيكون أحق بالرؤية ، وليس كذلك إذا رُئي بالمغرب ،
لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عندهم فازداد بعدا
وضوءا ولما غربت بالمشرق كان قريبا منها .

ثم إنه لما رُئي بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق ، فهذا
أمر محسوس في غروب الشمس والهلال ، وسائر الكواكب ،
ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق ، ولا ينعكس ،
وكذلك الطلوع إذا طلعت بالمغرب طلعت بالمشرق ، ولا ينعكس ،
فطلوع الكواكب وغروبها بالمشرق سابق .

وأما الهلال فطلوعه ورؤيته بالمغرب سابق ؛ لأنه يطلع من المغرب ، وليس في السماء ما يطلع من المغرب غيره ، وسبب ظهوره بعده عن الشمس ، فكما تأخر غروبها ازداد بعده عنها ، فمن اعتبر بعد المساكن مطلقا فلم يتمسك بأصل شرعي ، ولا حسي .

وأيا فان هلال الحج : ما زال المسلمون يتمسكون فيه برؤية الحجاج القادمين ، وإن كان فوق مسافة القصر .

الوجه الثاني : أنه إذا اعتبرنا حدا : كمسافة القصر ، أو الاقليم ، فكان رجل في آخر المسافة والاقليم فعليه أن يصوم ويفطر وينسك وآخر بينه وبينه غلوة سهم لا يفعل شيئا من ذلك ، وهذا ليس من دين المسلمين .

فالصواب في هذا — والله اعلم — ما دل عليه قوله : « صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون ، واضحاكم بسوم تضحون » فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الامكنة قريب أو بعيد ، وجب الصوم .

وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة الى الغروب ، فعليهم إمساك ما بقى ، سواء كان من إقليم أو اقليمين .

والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد ، فأما إذا بلغتهم
الرؤية بعد غروب الشمس ، فالمستقبل يجب صومه بكل حال ، لكن
اليوم الماضي : هل يجب قضاؤه ؟ فانه قد يبلغهم في أثناء الشهر أنه
رؤي بأقليم آخر ، ولم ير قريبا منهم ، الأشبه أنه إن رؤي بمكان
قريب ، وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره في اليوم الأول فهو كما لو
رؤي في بلد ، ولم يبلغهم .

وأما إذا رؤي بمكان لا يمكن وصول خبره اليهم إلا بعد مضي
الأول فلا قضاء عليهم ، لأن صوم الناس هو اليوم الذي يصومونه ،
ولا يمكن أن يصوموا إلا اليوم الذي يمكنهم فيه رؤية الهلال ،
وهذا لم يكن يمكنهم فيه بلوغه ، فلم يكن يوم صومهم ، وكذلك في
الفطر والنسك ، لكن هؤلاء هل يفطرون إذا ثبت عندهم في أثناء
الشهر أنه رؤي بناء على تلك الرؤية ؟ لكن إن بلغتهم بخبر واحد لم
يفطروا ، لأنه قد ثبت عندهم في أثناء ما يفطرون به ، ولا يقضون
اليوم الأول ، فيكون صومهم تسعة وعشرين كما يقوله من يقول
بالمطالع ، إذا صام برؤية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم ،
فانه يفطر معهم ، ولا يقضى اليوم الأول .

وإن تأخرت رؤيتهم فهنا اختلفت نقول أصحابنا ، إن قالوا يفطر

وحده ، فهو كما لو رآه عندهم لم يفطر وحده عندنا على المشهور ،
وإن صام معهم فقد صام إحدى وثلاثين يوماً .

والأشبه أن هذه المسألة يخرج فيها لأصحابنا قولان كالتفرد
برؤيته في الفطر لأن انفراد الرجل بالفطر هو المحذور في الموضعين ،
ورؤية أهل بلد دون غيرهم كرؤيته ورؤية طائفة معه دون غيرهم .
وأما هلال الفطر فإذا ثبت رؤيته في اليوم عملوا بذلك ، وإن كان
بعد ذلك لم يكن فيه فائدة — بل العيد هو اليوم الذي عيده الناس —
ولكن نقل التاريخ .

فالضابط أن مدار هذا الأمر على البلوغ لقوله « صوموا لرؤيته »
فمن بلغه أنه رؤي ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً ،
وهذا يطابق ما ذكره ابن عبد البر ، في أن طرفي المعمورة لا يبلغ
الخبر فيها إلا بعد شهر فلا فائدة فيه ، بخلاف الأماكن التي يصل
الخبر فيها قبل انسلاخ الشهر ، فانها محل الاعتبار . فتدبر هذه المسائل
الأربعة : وجوب الصوم ، والامساك ، ووجوب القضاء ، ووجوب بناء
العيد على تلك الرؤية ، ورؤية البعيد ، والبلاغ في وقت بعد
انقضاء العبادة .

ولهذا قالوا : إذا أخطأ الناس كلهم فوقفوا في غير يوم هرفة

أجزاء اعتبارا بالبلوغ ، وإذا أخطأ طائفة منهم لم يجزم لا مكان
البلوغ ، فالبلوغ هو المعتبر ، سواء كان علم به للبعد ، أو للقلة ،
وهذا الذي ذكرته هو الذي ذكره أصحابنا إلا وجوب القضاء إذا لم
يكن مما يمكنهم فيه بلوغ الخبر

والحجة فيه أنا نعلم يقيّن أنه مازال في عهد الصحابة والتابعين
يرى الهلال في بعض أعمار المسلمين ، بعد بعض ، فإن هذا من
الأمر المعتادة التي لا تبدل لها ، ولا بد أن يبلغهم الخبر في أثناء
الشهر فلو كانوا يجب عليهم القضاء لكانت همهم تتوفر على البحث
عن رؤيته في سائر بلدان الاسلام ، كتوفرها على البحث عن رؤيته
في بلد ، ولكن القضاء يكثر في أكثر الرضانات ، ومثل هذا لو
كان لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنه لا أصل له ، وحديث ابن عباس
يدل على هذا .

وقد أجاب أصحابنا بأنه إنما لم يفطر ، لأنه لم يثبت عنده إلا بقول
واحد ، فلا يفطر به ، ولا يقال أصحابنا كذلك أيضا لم ينقل أنهم كانوا
إذا بلغهم الهلال في أثناء الشهر بنوا فطرهم عليه .

قلنا لأن ذلك أمر لا تتعلق المهم بالبحث عنه ، لأن فيه ترك

صوم يوم ، فان ثبت عندكم ، وإلا فالاختياط الصوم ؛ لأن ذلك الخبر قد يكون ضعيفا ، مع أن هذه المسألة فيها نظر

ولو قيل : إذا بلغهم الخبر في أثناء الشهر لم يبنوا إلا على رؤيتهم ، بخلاف ما إذا بلغهم في اليوم الأول لكان له وجه ، بل الرؤية القليلة لو لم تبلغ الإنسان إلا في أثناء الشهر ففي وجوب قضاء ذلك اليوم نظر وإن كان يفطر بها ؛ لأن قوله : « صومكم يوم تصومون » دليل على أن ذلك لم يكن يوم صومنا ، ولأن التكليف يتبع العلم ، ولا علم ولا دليل ظاهر ، فلا وجوب ، وطرد هذا أن الهلال إذا ثبت في أثناء يوم قبل الأكل أو بعده أتموا وأمسكوا ، ولا قضاء عليهم ، كما لو بلغ صبي أو أفاق مجنون على أصبح الأقوال الثلاثة .

فإذا قيل : يمسك ، ويقضى . وقيل : لا يجب واحد منها . وقيل : يجب الإمساك دون القضاء .

فإن الهلال مأخوذ من الظهور ، ورفع الصوت ، فطلوعه في السماء إن لم يظهر في الأرض فلا حكم له لا باطنا ولا ظاهرا ، واسمه مشتق من فعل آدميين يقال : أهلنا الهلال ، واستهللناه ، فلا هلال إلا ما استهل ، فإذا استهله الواحد والاثان فلم يخبرا به فلم يكن ذلك هلالا ، فلا يثبت به حكم حتى يخبرا به ، فيكون خبرها هو الأهلالات الذي هو رفع الصوت

بالاخبار به ، ولأن التكليف يتبع العلم ، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه .

ووجوب القضاء إذا كان الترك بغير تفريط يقتدر إلى دليل ، ولأنه لو وجب القضاء أو استحب إذا بلغ رؤيته المكان البعيد ، أو رؤية نفر القليل في أثناء الشهر لاستحب الصوم يوم الشك مع الصحو ، بل يوم الثلاثين مطلقاً ، لأنه يمكن أن يخبر القليل أو البعيد برؤيته في أثناء الشهر فيستحب الصوم احتياطاً ، وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه ، إلا والاحتياط مشروع في أدائه . فلما لم يشرع الاحتياط في أدائه ، قطعنا بأنه لا وجوب مع بعد الرأي ، أو خفائه ، حتى يكون الرأي قريباً ظاهراً ، فتكون رؤيته إهلاً لا يظهر به الطلوع . وقد يحتج بهذا من لم يحتط في الغيم .

ولكن يجاب عنه بأن طلوعه ، هذا مثال ظاهر أو مساو ، وإنما الحاجب مانع ، كما لو كانوا ليلة الثلاثين في مغارة ، أو مطمورة ، وقد تعذر الترائي .

ولأن الذين لم يوجبوا التبيت : أصل مأخوذ من أجزاء يوم الشك ، فإن بلوغ الرؤية قبل الزوال كثير ، كيوم عاشوراء ، وإيجاب القضاء فيه عسر لكثرة وقوع مثل ذلك ، وعدم شهرة وجوب القضاء في السلف .

وجواب هذا أنه لا يلزم من وجوب الإمساك وجوب القضاء ،

فانه لا وجوب إلا من حين الاهلال والرؤية ؛ لا من حين الطلوع ، ولأن
الاجماع الذى حكاه ابن عبد البر يدل على هذا ؛ لأن ما ذكره إذا لم
يبلغ الخبر إلا بعد مضي الشهر لم يبق فيه فائدة إلا وجوب القضاء ،
فعلم أن القضاء لا يجب برؤية بعيدة مطلقا .

فتلخص : أنه من بلغه رؤية الهلال فى الوقت الذى يؤدى بتلك الرؤية
الصوم ، أو الفطر ، أو النسك ، وجب اعتبار ذلك بلا شك ، والنصوص
وآثار السلف تدل على ذلك .

ومن حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم ، فقوله : مخالف للعقل ، والشرع .

ومن لم يبلغه إلا بعد الأداء ، وهو مما لا يقضى كالعيد المفعول ، والنسك
فهذا لا تأثير له ، وعليه الاجماع الذى حكاه ابن عبد البر .

وأما إذا بلغه فى أثناء المدة : فهل يؤثر فى وجوب القضاء ؟ وفى بناء
الفطر عليه ، وكذلك فى بقية الأحكام : من حلول الدين ، ومدة الإبلاء
وانقضاء العدة ، ونحو ذلك . والقضاء يظهر لى أنه لا يجب وفى بناء الفطر
عليه نظر .

فهذا متوسط فى المسألة : وما من قول سواء إلا وله لوازم شنيعة

لا سيما من قال بالتعدد ، فانه يلزمه في المناسك ما يعلم به خلاف دين الاسلام ، إذا رأى بعض الوفود ، أوكلمهم الهلال ، وقدموا مكة ، ولم يكن قد روي قريباً من مكة ، ولما ذكرناه من فساد صار متنوعاً ، والذي ذكرناه يحصل به الاجتماع الشرعي ، كل قوم على ما أمكنهم الاجتماع عليه ، وإذا خالفهم من لم يشعروا بمخالفته لانفراده من الشعور بما ليس عندم لم يضر هذا ، وإنما الشأن من الشعور بالفرقة والاختلاف .

وتحقيق ذلك العلم بالأهلة ، فقال : (هي مواقيت للناس ، والحج)

وهذا يدل على أنه أراد المعلوم ببصر ، أو سمع ، ولهذا ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين : إلا أنه إذا كانت السماء مصحية ولم يحصل أحد على الرؤية أنه ليس بشك ، لانتفاء الشك في الهلال ، وإن وقع شك في الطلوع . وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الهلال على وزن فعال . وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل به كالإزار لما يؤثر به ، والرداء : لما يرتدى به ، والركاب : لما يركب به ، والوعاء : لما يوعى فيه وبه ، والسهاد لما تسمد به الأرض والعصاب : لما يعصب به ، والسداد لما يسد به ، وهذا كثير مطرد في الاسماء .

فالهلل اسم لما يهل به : أي يهات به ، والتصويت به لا يكون
إلا مع إدراكه يبصر أو سمع ، ويدل عليه قول الشاعر :

يهل بالفرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر

أي : يصوتون بالفرقد ، فجعلهم مهلين به ، فلذلك سمي هلالا .
ومنه قوله : (وما أهل به لغير الله) أي صوت به ، وسواء كان
التصويت به رفيعاً أو خفيضاً ، فانه مما تكلم به ، وجهر به لغير الله .
ونطق به .

الوجه الثاني : أنه جعلها مواقيت للناس ، ولا تكون مواقيت لهم
إلا إذا أدركوها يبصر أو سمع ، فإذا انتفى الإدراك انتفى التوقيت ، فلا
تكون أهلة ، وهو غاية ما يمكن ضبطه من جهة الحس ، إذ ضبط مكان
الطلوع بالحساب لا يصح أصلاً ، وقد صنف في ذلك شيئاً .

وهذه المسألة تنبئ عليه أيضاً ، فانه ليس في قوى البشر ان
يضبطوا للرؤية زماناً ومكاناً محدوداً ، وإنما يضبطون ما يدركونه ببصارهم
او ما يسمعون به بآذانهم ، فإذا كان الواجب تعليقه في حق من رأى
بالرؤية ، ففي حق من لم ير بالسمع ، ومن لا رؤية له ولا سماع ، فلا
إهلال له ، والله هو المسؤول ان يتم نعمته علينا وعلى المسلمين .

وسئل قدامس الله روجه

عن رجل رأى الهلال وحده ، وتحقق الرؤية : فهل له أن يفطر وحده ؟ أو يصوم وحده ؟ أو مع جمهور الناس ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا رأى هلال الصوم وحده ، أو هلال الفطر وحده ، فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه ؟ أو يفطر برؤية نفسه ؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس ؟ على ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات عن أحمد :

أحدها : أن عليه أن يصوم ، وإن يفطر سراً ، وهو مذهب الشافعي .

والثاني : يصوم ولا يفطر إلا مع الناس ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، ومالك ، وأبي حنيفة .

والثالث : يصوم مع الناس ، ويفطر مع الناس ، وهذا أظهر

الاقوال : لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون » ، رواه الترمذي ، وقال حسن غريب ورواه أبو داود ، وابن ماجه ، وذكر الفطر والأضحى فقط . ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » قال الترمذي : هذا حديث حسن ، غريب ، قال : وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال : انما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة ، وعظم الناس . ورواه أبو داود بإسناد آخر : فقال حدثنا محمد بن عبيد ، حدثنا حماد من حديث أيوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه فقال : « وفطركم يوم تفطرون . وأضحاكم يوم تضحون . وكل عرفة موقف ، وكل منى منحر ، وكل فجاج مكة منحر ، وكل جمع موقف » .

ولأنه لو رأى هلال النحر لما اشتهر ، والهلال اسم لما استهل به ، فان الله جعل الهلال مواقيت للناس والحج ، وهذا انما يكون إذا استهل به الناس ، والشهر بين . وان لم يكن هلالاً ولا شهراً .

وأصل هذه المسألة أن الله سبحانه وتعالى علق أحكاماً شرعية

بمسمى الهلال ، والشهر : كالصوم والفطر والنحر ، فقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس ، والحج) . فبين سبحانه أن الأهلة مواقيت للناس والحج .

قال تعالى : (كتب عليكم الصيام — إلى قوله — : شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس) أنه أوجب صوم شهر رمضان ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، لكن الذي تنازع الناس فيه أن الهلال . هل هو اسم لما يظهر في السماء ؟ وإن لم يعلم به الناس ؟ وبه يدخل الشهر ، أو الهلال اسم لما يستهل به الناس ، والشهر لما اشتهر بينهم ؟ على قولين :

فمن قال بالأول يقول : من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم ، ودخل شهر رمضان في حقه ، وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان ، وإن لم يعلم غيره . ويقول من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعا قضى الصوم ، وهذا هو القياس في شهر الفطر ، وفي شهر النحر ، لكن شهر النحر ما علمت أن أحداً قال من رآه يقف وحده ، دون سائر الحاج ، وأنه ينحر في اليوم الثاني ، ويرمي جرة العقبة ، ويتحلل دون سائر الحاج . وإنما تنازعوا في الفطر : فالأكثرون الحقوه بالنحر ، وقالوا لا يفطر إلا مع المسلمين ؛ وآخرون قالوا بل الفطر كالصوم ، ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوما ، وتناقض

هذه الأقوال يدل على أن الصحيح هو مثل ذلك في ذي الحجة .

وحينئذ فشرط كونه هبللاً وشهراً شهرته بين الناس . واستهلال الناس به حتى لو رآه عشرة ، ولم يشتهر ذلك عند عامة أهل البلد ، لكون شهادتهم مردودة ، أو لكونهم لم يشهدوا به ، كان حكمهم حكم سائر المسلمين ، فكما لا يقفون ولا ينحرون ولا يصلون العيد إلا مع المسلمين ، فكذلك لا يصومون إلا مع المسلمين ، وهذا معنى قوله : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » . ولهذا قال أحمد في روايته : يصوم مع الإمام وجماعة المسلمين في الصحو والغيم . قال أحمد : يد الله على الجماعة .

وعلى هذا تفرق أحكام الشهر : هل هو شهر في حق أهل البلد كلهم ؟ أو ليس شهراً في حقهم كلهم ؟ يبين ذلك قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فأنما أمر بالصوم من شهد الشهر ، والشهود لا يكون إلا لشهر اشتهر بين الناس ، حتى يتصور شهوده ، والغية عنه .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا ، وصوموا من الوضع الى الوضع ، ونحو ذلك خطاب للجماعة ، لكن من كان في مكان ليس فيه غيره ، إذا رآه صامه ، فانه

ليس هناك غيره . وعلى هذا فلو أفطر ثم تبين أنه رؤي في مكان آخر ، أو ثبت نصف النهار ، لم يجب عليه القضاء . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد . فانه إنما صار شهراً في حقهم من حين ظهر ، واشتهر . ومن حيثئذ وجب الامساك كأهل عاشوراء . الذين أمروا بالصوم في أثناء اليوم ، ولم يؤمروا بالقضاء على الصحيح ، وحديث القضاء ضعيف ، والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

وأما الأمل الثالث : فالصيام

وقد اختلفوا في تبييت نيته على ثلاثة أقوال :

فقال طائفة — منهم أبو حنيفة — إنه يجزىء كل صوم فرضاً كان أو نفلاً بنية قبل الزوال ، كما دل عليه حديث عاشوراء ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل على عائشة فلم يجد طعاماً ، فقال : « إني إذا صائم » .

وبازائها طائفة أخرى — منهم مالك — قالت : لا يجزىء الصوم إلا ميئاً من الليل ، فرضاً كان أو نفلاً ، على ظاهر حديث حفصة ،

وابن عمر : الذي يروى مرفوعاً وموقوفاً : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » .

وأما القول الثالث : فالفرض لا يجزىء إلا بتييت النية ، كما دل عليه حديث حفصة وابن عمر : لأن جميع الزمان يجب فيه الصوم ، والنية لا تعطف على الماضي . وأما النفل فيجزىء بنية من النهار . كما دل عليه قوله : « إني إذا صائم » كما أن الصلاة المكتوبة يجب فيها من الأركان — كالقيام والاستقرار على الأرض — ما لا يجب في التطوع توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع . فان أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المفروضات ، وصومهم يوم عاشوراء إن كان واجباً : فأنما وجب عليهم من النهار ، لأنهم لم يعلموا قبل ذلك . وما رواه بعض الخلفيين المتأخرين أن ذلك كان في رمضان : فباطل لا أصل له .

وهذا أوسط الأقوال : وهو قول الشافعي وأحمد . واختلف قولهما : هل يجزىء التطوع بنية بعد الزوال ؟ والأظهر صحته ، كما نقل عن الصحابة .

واختلف أصحابها في الثواب : هل هو ثواب يوم كامل ؟ أو من حين

نواه ؟ والمنصوص عن أحمد : أن الثواب من حين النية .
• وكذلك اختلفوا في التعيين . وفيه ثلاثة أقوال — في مذهب
أحمد وغيره :

أحدها : أنه لا بد من نية رمضان . فلا تجزئ نية مطلقة ، ولا
معينة لغير رمضان . وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروابطين ،
أختارها كثير من أصحابه .

والثاني : أنه يجزئ بنية مطلقة ومعينة لغيره . كمذهب أبي حنيفة
ورواية محكية عن أحمد .

والثالث : أنه يجزئ بالنية المطلقة ، دون نية التطوع أو القضاء أو
النذر . وهو رواية عن أحمد ، أختارها طائفة من أصحابه .

فصل

واختلفوا في صوم يوم الغيم : وهو ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم ، أو قتر ، ليلة الثلاثين من شعبان .

فقال قوم : يجب صومه بنية من رمضان احتياطاً . وهذه الرواية عن أحمد . وهي التي اختارها أكثر متأخري أصحابه ، وحكوها من أكثر متقدميهم ، بناء على ما نأولوه من الحديث ، وبناء على أن الغالب على شعبان هو النقص ، فيكون الأظهر طلوع الهلال . كما هو الغالب ، فيجب بغالب الظن .

وقالت طائفة : لا يجوز صومه من رمضان . وهذه رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه . كابن عقيل والخلواني . وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ، استدلالاً بما جاء من الأحاديث ، وبناء على أن الوجوب لا يثبت بالشك .

وهناك قول ثالث : وهو أنه يجوز صومه من رمضان ، ويجوز

فطره : والاقضل صومه من وقت الفجر . ومعلوم انه لو عرف وقت الفجر الذي يجوز فيه طلوعه جاز له الامساك ، والأكل ، وإن أمسك وقت الفجر . فانه لا معنى لا استحباب الامساك لكن (١) ..

وأكثر نصوص أحمد إنما تدل على هذا القول ، وأنه كان يستحب صومه ويفعله ، لا أنه يوجبه ، وإنما أخذ في ذلك بما نقله عن الصحابة في مسائل ابنه عبد الله ، والفضل بن زياد القطان ، وغيرهم ، أخذ بما نقله عن عبد الله بن عمر ونحوه .

والمنقول عنهم : انهم كانوا يصومون في حال الغيم ، لا يوجبون الصوم ، وكان غالب الناس لا يصومون ، ولم ينكروا عليهم الترك .

وإنما لم يستحب الصوم في الصحر ، بل نهى عنه : لأن الأصل والظاهر عدم الهلال ، فصومه تقديم لرمضان يوم . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

واختلفت الرواية عنه : هل يسمى يوم الغيم يوم شك ؟ على روايتين . وكذلك اختلف اصحابه في ذلك .

(١) يباح بالاصل .

وأما يوم الصحو عنده : فيوم شك أو يقين من شعبان ، ينهى عن صومه بلا توقف . وأصول الشريعة أدل على هذا القول منها على غيره ، فإن المشكوك في وجوبه — كما لو شك في وجوب زكاة ، أو كفارة أو صلاة ، أو غير ذلك — لا يجب فعله ولا يستحب تركه ، بل يستحب فعله احتياطاً . فلم تحرم أصول الشريعة الاحتياط ، ولم توجب بمجرد الشك .

وأيضاً : فإن أول الشهر كأول النهار . ولو شك في طلوع النهار لم يجب عليه الإمساك ، ولم يحرم عليه الإمساك بقصد الصوم ، ولأن الاغمام أول الشهر كالإغمام بالشك ، بل ينهى عن صوم يوم الشك ، لما يخاف من الزيادة في الفرض .

وعلى هذا القول : يجتمع غالب المأثور عن الصحابة في هذا الباب . فإن الجماعات الذين صاموا منهم — كعمر وعلي ومعاوية وغيرهم — لم يصرحوا بالوجوب ، وغالب الذين أفطروا لم يصرحوا بالتحريم . ولعل من كره الصوم منهم إنما كرهه لمن يعتقد وجوبه : خشية إيجاب ما ليس بواجب . كما كره من كره منهم الاستنجاء بالماء لمن خيف عليه أن يعتقد وجوبه ، وكما أمر طائفة منهم من صام في السفر أن يقضى ؛ لما ظنوه به من كراهة الفطر في السفر ، فتكون الكراهة عائدة إلى حال الفاعل ، لا إلى نفس الاحتياط بالصوم . فإن تحريم الصوم أو إيجابه

كلاهما فيه بعد عن أصول الشريعة .

والأحاديث للمأثورة في الباب إذا تؤملت إنما يصرح غالبها بوجوب الصوم بعد إكمال العدة . كما دل بعضها على الفعل قبل الإكمال . أما الإيجاب قبل الإكمال للصوم ففيها نظر .

فهذا القول المتوسط هو الذي يدل عليه غالب نصوص أحمد .

ولو قيل : بجواز الآخرين واستحباب الفطر لكان (١) عن التحريم والإيجاب ، ويؤثر عن الصديق رضي الله عنه أنهم كانوا يأكلون مع الشك في طلوع الفجر .

(١) يابض في الأصل .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب . وجعله نبينا لكل شيء ،
وذكرى لأولى الألباب . وأمرنا بالاعتصام به إذ هو حبله الذي هو أثبت
الاسباب ، وهدانا به الى سبل الهدى ومناهج الصواب ، وأخبر فيه أنه :
(جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد
السنين والحساب) .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الارباب ، وأشهد أن
محمداً عبده ورسوله المبعوث بجوامع الكلم ، والحكمة وفصل الخطاب .
صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة باقية بعد الى يوم المآب .

أما بعد : فان الله قد أكمل لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ، ورضي
لنا الاسلام ديننا ، وأمرنا أن نتبع صراطه المستقيم . ولا نتبع السبل
فتفرق بنا عن سبيله وجعل هذه الوصية خاتمة وصاياه العشر ، التي هي
جوامع الشرائع التي تضاهي الكلمات التي أنزلها الله على موسى في

التوارة ، وان كانت الكلمات التي أنزلت علينا أكمل وأبلغ ؛ ولهذا قال الربيع ابن خثيم : من سره أن يقرأ كتاب محمد صلى الله عليه وسلم الذي لم يفض خاتمه بعده ، فليقرأ آخر سورة الانعام : (قل تعالوا أتتل ما حرم ربكم عليكم) الآيات .

وأمرنا أن لانكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأخبر رسوله ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء . وذكر أنه جعله على شريعة من الامر وأمره أن يتبعها ، ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون . وقال تعالى : (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فيما آتاكم ، فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا ، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ، وان احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذروم ان يفتوك عن بعض ما أنزل الله اليك) . فأمره أن لا يتبع أهواءهم عما جاءه من الحق ، وان كان ذلك شرعاً او طريقاً لغيره من الانبياء فانه قد جعل لكل نبي سنة وسبيلاً ، وحذره أن يفتوه عن بعض ما أنزل الله اليه ، فاذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره ، فكيف بما لا يعلم أنه جاءت به شريعة ، بل هو طريقة من لا كتاب له .

وأمره وإيانا في غير موضع أن تتبع ما أنزل إلينا ، دون ما خالفه
فقال : (المص . كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه ؛ لتتذرع
به . وذكرى للمؤمنين . اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من
دونه أولياء ، قليلا ما تذكرون) .

وبين حال الذين ورثوا الكتاب فخالفوه ، والذين استمسكوا به فقال :
(فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى
ويقولون سينفر لنا) إلى قوله : (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة أنا
لا نضيع أجر المصلحين) وقال : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه
واتقوا لعلمكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا)
الآيات . وقال : (يا أيها النبي اتق الله ، ولا تطع الكافرين والمنافقين ،
إن الله كان عليماً حكيماً . واتبع ما يوحى إليك من ربك ، إن الله
كان بما تعملون خبيراً) وقال : (واعتصموا بحبل الله جميعاً) وحبل الله
كتابه ، كما فسر النبي صلى الله عليه وسلم وقال : (واتبع ما
يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله) إلى غير ذلك من نصوص الكتاب
والسنة التي أجمع المسلمون على اتباعها . وهذا مما لم يختلف المسلمون فيه جملة .

ولكن قد يقع التنازع في تفصيله فتارة يكون بين العلماء المعبرين
في « مسائل الاجتهاد » وتارة يتنازع فيه قوم جهال بالدين أو منافقون

أو سماعون للمنافقين . فقد أخبر الله سبحانه ان فينا قوما سماعين للمنافقين يقبلون منهم ، كما قال : (لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ، ولأوضعوا خلالكم يغنونكم الفتنه ، وفيكم سماعون لهم) وإنما عداه باللام ، لانه متضمن معنى القبول والطاعة ، كما قال الله على لسان عبده : « سمع الله لمن حمده » أي استجاب لمن حمده وكذلك (سماعون لهم) أي مطيعون لهم . فاذا كان في الصحابة قوم سماعون للمنافقين فكيف بغيرهم ؟ ! .

وكذلك أخبر عمن يظهر الانقياد لحكم الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول : (لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا : آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك) الى قوله (سماعون للكذب أ كالون للسحت) فان الصواب أن هذه اللام لام التعدي كما في قوله : (أ كالون للسحت) أي قائلون للكذب ، يريدون له وسامعون مطيعون لقوم آخرين غيرك ، فليسوا مفردين لطاعة الله ورسوله . ومن قال : ان اللام لام كي ، أي بسمعون ليكذبوا ، لاجل أولئك ، فلم يصب . فان السياق يدل على ان الاول هو المراد ، وكثيرا ما يضيع الحق بين الجهال الاميين ، وبين المحرفين للكلم الذين فيهم شعبة نفاق كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب

حيث قال : (أفنظّمون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) الى قوله : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا أماني) الآية .

ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر : ان هذه الامة تتبع سنن من قبلها حذو القذة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه : وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه ، فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به ، او احربه . وفيهم أميون لا يفقهون معاني الكتاب والسنة ، بل ربما يظنون ان مام عليه من الاماني التي هي مجرد التلاوة ، ومعرفة ظاهر من القول ، هو غاية الدين .

ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين ، أو الكفار ، مع علم أولئك بما لم يعلمه الاميون ، فاما ان تضل الطائفتان ، ويصير كلام هؤلاء فئة على أولئك حيث يعتقدون ان ما بقوله الاميون هو غاية علم الدين ، وبصيروا في طرفي النقيض . وإما ان يتبع أولئك الاميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم . وهذا من بعض اسباب تغيير الملل ، الا ان هذا الدين محفوظ . كما قال تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق ، فلم ينله ما نال غيره من الاديان من تحريف كتبها ، وتغيير شرائعها مطلقاً ؛ لما ينطق

الله به القائين بحجة الله وبيناته ، الذين يحيون بكتاب الله الموتى ،
ويصرون بنوره أهل العمى ، فان الارض لن تخلو من قائم لله بحجة ،
لكيلا تبطل حجج الله وبيناته .

وكان مقتضى تقدم هذه « المقدمة » اني رايت الناس في شهر
صومهم ، وفي غيره أيضاً : منهم من يصغى الى مايقوله بعض جهال اهل
الحساب : من أن الهلال يرى ، أو لا يرى . ويبنى على ذلك اما في
باطنه ، وإما في باطنه وظاهره . حتى بلغت ان من القضاة من كان يرد
شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب : إنه يرى ،
أو لا يرى . فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه . وربما أجاز شهادة غيره
المرضي لقوله . فيكون هذا الحاكم من الساعين للكذب . فان الآية
تتناول حکام السوء ، كما يدل عليه السياق حيث يقول : (سمعون
للكذب أكالون للسحت) وحكام السوء يقبلون الكذب ممن لا
يجوز قبول قوله من مخبر أو شاهد . وبأكلون السحت من الرشا
وغيرها . وما أكثر ما يقترن هذان .

وفيه من لا يقبل قول المنجم ، لا في الباطن ولا في الظاهر ، لكن
في قلبه حسيكة من ذلك ، وشبهة قوية لثقة به : من جهة أن الشريعة
لم تلتفت الى ذلك ، لا سيما ان كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين

واجتماع القرصين ، ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات ، وسبب الاهلال والابدار والاستتار والكسوف والخسوف . فاجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا الجرى . ثم هؤلاء الذين يخبرون من الحساب ، وصورة الافلاك وحركاتها أمراً صحيحاً : قد يعارضهم بعض الجهال من الاميين المنتسبين الى الايمان ، او الى العلم أيضاً ، فيرام قد خالفوا الدين في العمل بالحساب في الرؤية ، أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها المحمودة والمذمومة ، فيرام لما تعاطوا هذا — وهو من المحرمات في الدين — صار يرد كل ما يقولونه من هذا الضرب . ولا يميز بين الحق الذي دل عليه السمع والعقل ، والباطل المتخالف للسمع والعقل ، مع أن هذا أحسن حالا في الدين من القسم الأول . لأن هذا كذب بشيء من الحق ، متأولاً جاهلاً من غير تبديل بعض أصول الاسلام . والضرب الأول قد يدخلون في تبديل الاسلام .

فانا نعلم بالاضطرار من دين الاسلام ان العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الابلاء أو غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز . والنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كثيرة . وقد أجمع المسلمون عليه . ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً ، ولا خلاف حديث ؛ إلا أن

بعض المتأخرين من المتفقه الحادئين بعد المائة الثالثة زعم أنه اذا غسم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب ، فان كان الحساب دل على الرؤية صام وإلا فلا . وهذا القول وان كان مقيداً بالانغمام ومختصاً بالحاسب فهو شاذ ، مسبوق بالاجماع على خلافه . فأما اتباع ذلك في الصحو ، أو تعليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم .

وقد يقارب هذا قول من يقول من الاسماعيلية بالعدد دون الهلال ، وبعضهم يروي عن جعفر الصادق جدولا يعمل عليه ، وهو الذي افتراه عليه عبد الله بن معاوية . وهذه الأقوال خارجة عن دين الاسلام ، وقد برأ الله منها جعفرأ وغيره . ولا ريب أن أحداً لا يمكنه مع ظهور دين الاسلام ان يظهر الاستناد الى ذلك . الا أنه قد يكون له عمدة في الباطن في قبول الشهادة وردھا ، وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة لم تعلق الحكم به ، وأنا ان شاء الله أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة : دليلاً وتعليلاً ، شرعاً وعقلاً .

قال الله تعالى : (يسألونك عن الأهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج) فاخبر انها مواقيت للناس ، وهذا عام في جميع أمورهم ، وخص الحج بالذكر تمييزاً له ؛ ولأن الحج تشهد الملائكة وغيرهم ، ولأنه يكون في آخر شهر الحول . فيكون علماً على الحول ، كما أن الهلال

علم على الشهر ، ولذا يسون الحول حجة ، فيقولون : له سبعون حجة ، وأقمنا خمس حجج . فجعل الله الالهة مواقيت للناس في الاحكام الثابتة بالشرع ابتداء . أو سبباً من العبادة . وللحكام التي تثبت بشروط العبد . فما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فاللهلال ميقات له ، وهذا يدخل فيه الصيام والحج . ومدة الايلاء والعدة وصوم الكفارة . وهذه الخمسة في القرآن .

قال الله تعالى : (شهر رمضان) وقال تعالى : (الحج أشهر معلومات) وقال تعالى : (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وقال تعالى : (فصيام شهرين متتابعين) وكذلك قوله : (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) . وكذلك صوم النذر وغيره . وكذلك الشروط من الاعمال المتعلقة بالثمن ، ودين السلم ، والزكاة ، والجزية ، والعقل ، والخيار ، والأيمان ، واجل الصداق ، ونجوم الكتابة ، والصلح عن القصاص ، وسائر ما يؤجل من دين وعقد وغيرها .

وقال تعالى : (والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم) وقال تعالى : (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل ؛ لتعلموا عدد السنين والحساب ، ما خلق الله ذلك الا بالحق) فقوله : (لتعلموا) متعلق والله أعلم بقوله : (وقدره) لا يجعل . لان كون هذا

ضياء . وهذا نوراً لا تأثير له في معرفة عدد السنين والحساب : وإنما يؤثر في ذلك انتقالهما من برج الى برج . ولأن الشمس لم يعلق لنا بها حساب شهر ، ولا سنة ، وإنما علق ذلك بالهلال . كما دلت عليه تلك الآية ، ولأنه قد قال : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والارض ، منها أربعة حرم) فآخبر ان الشهور معدودة اثنا عشر ، والشهر هلالى بالاضطرار . فلم ان كل واحد منها معروف بالهلال .

وقد بلغني ان الشرائع قبلنا ابضاً إنما علفت الاحكام بالاهلة ، وإنما بدل من بدل من اتباعهم ، كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين ، وفي جعل بعض اعيادها بحساب السنة الشمسية ، وكما تفعله النصارى في صومها حيث تراعي الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية ، وتجعل سائر اعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت للمسيح ، وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات لهم ، فان منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط ، ولهم اصطلاحات في عدد شهورها ؛ لأنها وان كانت طبيعية ، فشهرها عددي وضعي . ومنهم من يعتبر القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين ، وما جاءت به الشريعة هو اكمل الامور وأحسنها وأبينها وأصحها وأبعدها من الاضطراب .

وذلك أن الهلال أمر مشهود حرثي بالأبصار . ومن أصح المعلومات ما شوهد بالأبصار ، ولهذا سموه هلالا ؛ لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان : أما سمعاً وأما بصراً ، كما يقال : أهل بالعمرة ، وأهل بالذبيحة لغير الله إذا رفع صوته ، ويقال لوقع المطر الهل . ويقال : استهل الجنين إذا خرج صارخا . ويقال : تهلل وجهه إذا استنار وأضاء .

وقيل : ان أصله رفع الصوت . ثم لما كانوا يرفعون اصواتهم عند رؤيته سموه هلالا ، ومنه قوله :

يهل بالفرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر

وتهلل الوجه مأخوذ من استتارة الهلال .

فالمقصود ان المواقيت حددت بأمر ظاهر بين يشترك فيه الناس ، ولا يشرك الهلال في ذلك شيء ، فان اجتماع الشمس والقمر الذي هو تحاذيها الكائن قبل الهلال : أمر خفي إلا يعرف لا بحساب بنفرد به بعض الناس ، مع تعب وتضييع زمان كثير ، واشتغال عما يعنى الناس ، وما لا بد له منه ، وربما وقع فيه الغلط والاختلاف .

وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني ، أو الفلاني ، هذا أمر لا يدرك بالآبصار . وإنما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط فيه ، وإنما يعلم ذلك بالاحساس تقريباً . فانه إذا انصرم الشتاء ، ودخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف ، ويسميه الناس الربيع : كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال ، الذي هو أول الحمل . وكذلك مثله في الخريف . فالذي يدرك بالاحساس الشتاء والصيف ، وما بينهما من الاعتدالين تقريباً . فأما حصولها في برج بعد برج فلا يعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره . مع قلة جدواه .

فظهر أنه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال .
وقد انقسمت عادات الامم في شهرهم وسنتهم القسمة العقلية . وذلك ان كل واحد من الشهر والسنة : إما أن يكونا عدديين ، او طبيعيين . او الشهر طبيعياً ، والسنة عددية ، أو بالعكس .

فالذين يعدونها : مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوماً ، والسنة اثني عشر شهراً . والذين يجعلونها طبيعيين . مثل من يجعل الشهر قريبا ، والسنة شمسية . ويلحق في آخر الشهور الايام المتفاوتة بين

السنتين . فان السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً . وبعض يوم
خمس . او سمس . وإنما يقال فيها ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكسر
في العادة — عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم
والشهر والحول .

وأما الشمسية فتلاثمائة وخمسة وستون يوماً ، وبعض يوم : ربع
يوم . ولهذا كان التفاوت بينها احد عشر يوماً إلا قليلاً : تكون
في كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلاث سنة : سنة . ولهذا قال تعالى (ولبثوا
في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا) قيل : معناه ثلاثمائة سنة شمسية .
(وازدادوا تسعاً) بحساب السنة القمرية ، ومراعاة هذين عادة
كثير من الأمم : من أهل الكتابين بسبب تحريفهم ، وأظنه كان عادة
المجوس ايضا .

وأما من يجعل السنة طبيعية ، والشهر عددياً . فهذا حساب الروم
والسريانيين والقيط ونحوهم من الصابئين والمشركين . فمن يعد شهر
كانون ونحوه عدداً ، ويعتبر السنة الشمسية بسير الشمس .

فاما القسم الرابع فبأن يكون الشهر طبيعياً ، والسنة عددية ، فهو
سنة المسلمين ، ومن وافقهم . ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يعتمدون

على امر ظاهر كما تقدم : بل لا بد من الحساب والعدد . وكذلك الذين يجعلون الشهر طبعياً . ويعتمدون على الاجتماع لا بد من العدد والحساب . ثم ما يحسبونه امر خفي يتفرد به القليل من الناس ، مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ .

فالذي جاءت به شريعتنا اكمل الأمور : لأنه وقت الشهر بامر طبيعي ظاهر عام يدرك بالابصار ، فلا يضل احد عن دينه ، ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه ، ولا يدخل بسببه فيما لا يغنيه ، ولا يكون طريقا الى التليس في دين الله كما يفعل بعض علماء أهل الملل بللهم .

وأما الحول فلم يكن له حد ظاهر في السماء ، فكان لا بد فيه من الحساب والعدد ، فكان عدد الشهور الالهلالية اظهر وأعم من أن يحسب بسير الشمس ، وتكون السنة مطابقة للشهور ، ولأن السنين إذا اجتمعت فلا بد من عددها في عادة جميع الامم : إذ ليس للسنين إذا تعددت حد سماوي يعرف به عددها ، فكان عدد الشهور موافقاً لعدد البروج ، جعلت السنة اثني عشر شهراً بعدد البروج التي تكمل بدور الشمس فيها سنة شمسية ، فاذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية . وبهذا كله يتبين معنى قوله : (وقدره منازل لتعلموا عدد السنين

والحساب) فان عدد شهور السنة ، وعدد السنة بعد السنة انما أصله بتقدير القمر منازل . وكذلك معرفة الحساب ؛ فان حساب بعض الشهور لما يقع فيه من الآجال ونحوها انما يكون بالهلال ، وكذلك قوله تعالى : (قل هي مواقيت للناس والحج) .

فظهر بما ذكرناه أنه بالهلال يكون توقيت الشهر والسنة ، وأنه ليس شيء يقوم مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه ، وتيسر ذلك وعمومه ، وغير ذلك من المصالح الخالية عن المفاسد .

ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصابئين والمجوس ، وغيرهم في أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب والخرج ، وغير ذلك من المفاسد : ازداد شكره على نعمة الاسلام ، مع اتفاقهم ان الانبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك ، وانما دخل عليهم ذلك من جهة المتفلسفة الصابئة الذين أدخلوا في ملتهم ، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله .

فلهذا ذكرنا ما ذكرناه حفظاً لهذا الدين عن ادخال المفسدين ، فان هذا مما يخاف تغييره ، فانه قد كانت العرب في جاهليتها قد غيرت ملة ابراهيم بالنسيء الذي ابتدعته ، فزادت به في السنة شهراً جعلتها كينيسا ؛ لاغراض

لهم . وغيروا به ميقات الحج والاشهر الحرم ، حتى كانوا يحجون تارة في المحرم ، وتارة في صفر . حتى يعود الحج الى ذي الحجة ، حتى بعث الله المقيم للملة ابراهيم فوافى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وقد استدار الزمان كما كان ، ووقعت حجته في ذي الحجة ، فقال في خطبته المشهورة في الصحيحين وغيرها : « ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض : السنة اثنا عشر شهراً ، منها أربعة حرم ، ثلاثة متواليات : ذو القعدة ، وذو الحجة ، ومحرم ، ورجب مضر الذي بين جمادي وشعبان » وكان قبل ذلك الحج لا يقع في ذي الحجة ، حتى حجة أبي بكر سنة تسع كان في ذي القعدة . وهذا من أسباب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج . وأنزل الله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) .

فأخبر الله أن هذا هو الدين القيم ؛ ليبين أن ماسواه من أمر النسيء وغيره من عادات الامم ليس قيماً ؛ لما يدخله من الانحراف والاضطراب .

ونظير الشهر والسنة اليوم والاسبوع . فان اليوم طبيعي من طلوع

الشمس إلى غروبها . واما الاسبوع فهو عددي من أجل الأيام الستة :
التي خلق الله فيها السموات والأرض ، ثم استوى على العرش . فوق
التعديل بين الشمس والقمر : باليوم . والاسبوع بسير الشمس . والشهر ،
والسنة : بسير القمر ، وبها يتم الحساب . وبهذا قد يتوجه قوله :
(لتعلموا) إلى (جعل) فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله .

فأما قوله تعالى : (وجعل الليل سكنا ، والشمس والقمر حاسبانا)
وقوله : (والشمس والقمر بحسبان) فقد قيل : هو من الحساب .
وقيل : بحسبان كحسبان الرجا . وهو دوران الفلك . فان هذا مما
لا خلاف فيه ، بل قد دل الكتاب والسنة وأجمع علماء الأمة
على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من أن الأفلاك
مستديرة لا مسطحة .

فصل

لما ظهر بما ذكرناه عود المواقيت الى الالهة . وجب أن تكون المواقيت كلها معلقة بها . فلا خلاف بين المسلمين انه إذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية : مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم ، أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم ، أو يولي من امرأته في هلال المحرم ، أو يبيعه في هلال المحرم الى شهرين ، أو ثلاثة . فان جميع الشهور تحسب بالآهلة . وان كان بعضها أو جميعها ناقصاً .

فاما ان وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر . فقد قيل : تحسب الشهور كلها بالعدد بحيث لو باعه الى سنة في أثناء المحرم عد ثلاثمائة وستين يوماً ، وان كان الى ستة أشهر عد مائة وثمانين يوماً ، فاذا كان المبتدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم . وقيل : بل يكمل الشهر بالعدد ، والباقي بالآهلة . وهذان القولان روايتان عن أحمد وغيره . وبعض الفقهاء يفرق في بعض الاحكام .

ثم لهذا القول تفسيران أحدهما : أنه يجعل الشهر الاول ثلاثين يوماً ، وباقي الشهر هلالية . فاذا كان الايلاء في منتصف المحرم حسب باقيه . فان كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً ، وكله بستة عشر يوماً من جمادى الاولى . وهذا يقوله طائفة من اصحابنا وغيرهم .

والتفسير الثاني هو الصواب الذي عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً أن الشهر الاول ان كان كاملاً كمل ثلاثين يوماً ، وان كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين يوماً . فحق كان الايلاء في منتصف المحرم كملت الاشهر الاربعة في منتصف جمادى الاولى . وهكذا سائر الحساب . وعلى هذا القول فالجميع بالهلال ، ولا حاجة الى ان نقول بالعدد . بل ننظر اليوم الذي هو المبدأ من الشهر الاول . فتكون النهاية مثله من الشهر الآخر . فان كان في أول ليلة من الشهر الاول كانت النهاية في مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور ، وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور ؛ وان كان في اليوم العاشر من المحرم كانت النهاية في اليوم العاشر من المحرم او غيره على قدر الشهور المحسوبة ، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه . ودل عليه قوله : (قل هي مواقيت للناس) فجعلها مواقيت لجميع الناس ، مع علمه سبحانه ان الذي يقع في أثناء الشهور أضعاف أضعاف ما يقع في أوائلها ، فلو لم يكن ميقانا الا لما

يقع في أولها لما كانت ميقاتا الا لاقل من ثلث عشر أمور الناس .
ولان الشهر اذا كان ما بين الهلالين : فما بين الهلالين مثل ما بين
نصف هذا ونصف هذا سواء ، والتسوية معلومة بالاضطرار . والفرق
تحكم محض .

، وأيضا فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين ، والنبي صلى الله عليه وسلم
قال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا » وخس إبهامه في الثالثة .
ونحن نعلم ان نصف شهور السنة يكون ثلاثين ، ونصفها تسعة وعشرين ؟!

وأيضا فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم اذا أجل الحق الى سنة ،
فان كان مبدؤ هلال المحرم ، كان انتهاء هلال المحرم ، سلخ ذي الحجة
عندهم . وان كان مبدؤ عاشر المحرم كان انتهاء عاشر المحرم أيضا .
لا يعرف المسلمون غير ذلك ؛ ولا يبنون الا عليه ، ومن أخذ ليزيد يوما
لنقصان الشهر الاول كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف ،
وأنا منكم بمنكر لا يعرفونه .

فعلم ان هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء ، ونهنا عليه ليحذر
الوقوع فيه ، وليعلم به حقيقة قوله : (قل هي مواقيت للناس) وان
هذا العموم محفوظ عظيم القدر ، لا يستثنى منه شيء .

وكذلك قوله : (هو الذي جعل الشمس ضياء ، والقمر نورا ،
وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) وكذلك قوله : (وجعلنا
الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا
فضلا من ربكم وتعلموا عدد السنين والحساب) يبين بذلك ان جميع
عدد السنين والحساب تابع لتقديره منازل .

فصل

ما ذكرناه من ان الاحكام مثل صيام رمضان متعلقة بالاهلة لا ريب
فيه . لكن الطريق الى معرفة طلوع الهلال هو الرؤية ؛ لا غيرها :
بالسمع والعقل .

اما السمع : فقد اخبرنا غير واحد منهم شيخنا الامام ابو محمد
عبد الرحمن بن محمد المقدسي ، وابو الغنائم المسلم بن عثمان القيسي (١)
وغیرهما ، قالوا : انبأنا حنبل بن عبد الله المؤذن ، انبأنا ابو القاسم
عبد الله بن محمد بن الحسين ، انبأنا ابو علي بن المذهب ، انبأنا أبو بكر

(١) ابو القاسم المسلم بن عثمان — ن

احمد بن جعفر بن حمدان ، أنبأنا ابو عبد الرحمن عبد الله بن احمد بن محمد
ابن حنبل ، أنبأنا ابي ، حدثنا محمد بن جعفر غندر ، حدثنا شعبة ، عن
الاسود بن قيس ، سمعت سعيد بن عمر بن سعيد يحدث انه سمع ابن
عمر رضى الله عنها يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « انا
امة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا . » وعقد
الابهام في الثالثة . « والشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، يعني تمام الثلاثين .

وقال احمد : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان واسحاق يعني الازرق
أنبأنا سفيان عن الاسود بن قيس ، عن سعيد بن عمر ، عن ابن عمر ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انا امة امية ، لا نكتب ولا
نحسب . الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا » يعني ذكر تسعاً وعشرين
قال اسحق : وطبق يديه ثلاث مرات ، وخس ابهامه في الثالثة ، اخرجه
البخاري عن آدم ، عن شعبة ، ولفظه : انا امة امية لا نكتب ولا نحسب
الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، يعني مرة تسعة وعشرين ،
ومرة ثلاثين .

وكذلك رواه ابو داود ، عن سليمان بن حرب ، عن شعبة ولفظه :
« انا امة امية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ،
وخس سليمان اصبعه في الثالثة ، يعني تسعة وعشرين ، وثلاثين . رواه

النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان . كما ذكرناه .
ومن طريق غندر عن شعبة ايضا كما سقناه . وقال في آخره تمام الثلاثين .
ولم يقل : يعنى . فروايته من جهة المسند كما سقناه اجل الطرق ، وارفعها
قدراً ؛ اذ غندر ارفع من كل من رواه عن شعبة واضبط لحديثه ،
والامام احمد اجل من رواه عن غندر عن شعبة ، وهذه الرواية المسندة
التي رواها البخاري وابو داود والنسائي من حديث شعبة تفسر رواية
النووي وسائر الروايات عن ابن عمر مما فيه اجمال يوم بسية على ابن عمر
مثل ما رويناها بالطريق المذكورة ، ان احمد قال حدثنا محمد بن جعفر
وبهز قالوا : حدثنا شعبة عن جبلة يقول لنا ابن سحيم : قال بهز : اخبرني
جبلة بن سحيم ، سمعت ابن عمر قال : قال رسول الله صلى عليه وسلم :
« الشهر هكذا » وطبق باصابعه مرتين وكسر في الثالثة الابهام . قال
محمد بن جعفر في حديثه يعنى قوله : « تسعا وعشرين » . هكذا رواه
البخاري والنسائي من حديث شعبة ولفظه : « الشهر هكذا ، وهكذا »
وخنس الابهام في الثالثة . ومثل ما روى نافع عن ابن عمر كما رويناها
بالاسناد المتقدم الى احمد : حدثنا اسماعيل ، انبأنا ايوب ، عن نافع ، عن
ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما الشهر تسع وعشرون ،
لا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غسم عليكم فاقدروا له »
نافع وكان عبد الله اذا مضى من شعبان تسع وعشرون ، يبعث من

ينظر ، فان روي فذاك ، فان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا
قتر اصبح مفطراً وان حال دون منظره سحب أو قتر اصبح صائماً .

ورويناه في سنن أبي داود من حديث حماد بن زيد قال : انبأنا
ايوب هكذا سواء . ولفظه : « الشهر تسع وعشرون » قال في آخره :
فكان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له ، فان روي
فذاك ، وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر ، اصبح مفطراً ،
فان حال دون منظره سحب او قتر اصبح صائماً . قال فكان ابن عمر
يفطر مع الناس ، ولا يأخذ بهذا الحساب ، وروي له باللفظ الاول عبد الرزاق
في مصنفه عن معمر ، عن أبيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ،
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « انما الشهر تسع وعشرون » وبه
عن ابن عمر انه اذا كان سحب اصبح صائماً . وان لم يكن سحب اصبح مفطراً .

قال : وانبأنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن ابيه مثله
وهكذا رواه عبيد الله بن عمر ، عن نافع كما روينا بالاسناد
المتقدم الى احمد : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ،
حدثني نافع ، عن ابن عمر : اذا كانت ليلة تسع وعشرين . وكان في
السماء سحب او قتر اصبح صائماً . رواه النسائي عن عمر ، وابن علي عن
يحيى . ولفظه : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تنسلوا حتى تروا ،

فان غم عليكم فاقدروا له ، وذكر ان عيد الله بن عمرو روى عنه محمد بن بشر عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم « الهلال » فقال : اذا رأبتموه فصوموا ، واذا رأبتموه ، فافطروا ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ، وجعل هذا اختلافا على عيد الله . ومثل هذا الاختلاف لا يفسد الا مع قرينة ، فان الحفاظ كالزهري وعيد الله ونحوها يكون الحديث مندم من وجهين ، وثلاثة ، او اكثر . فتارة يحدثون به من وجه ، وتارة يحدثون به من وجه آخر ، وهذا يوجد كثيرا في الصحيحين وغيرها . ويظهر ذلك بان من الرواة من يفرق بين شيخين ، او يذكر الحديثين جميعا .

وقد روى البخاري من طريق نافع من حديث مالك بن انس عنه ، ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذكر شهر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفتطروا حتى تروه ، فان غم عليكم فاقدروا له ، لم يذكر في اوله قوله : « الشهر تسع وعشرون » ولا ذكر الزيادة على عادته في انه كان كثيراً ما يترك التحديث بما لا يعمل به عنده . واما قوله : « الشهر تسع وعشرون » فرواها مالك من طريق عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر . ورواها من طريقه البخاري

عن عبد الله بن مسلمة وهو القعني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فان غم عليكم
فاكملوا العدة ثلاثين ، هكذا وقع هذا اللفظ مختصراً في البخاري .
وقد رواه عن القعني عن مالك . وهو ناقص : فان الذي في الموطأ :
« يوما ، لان القعني لفظه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« الشهر تسع وعشرون يوما ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا
تفطروا حتى تروه . فان غم عليكم فاقدروا له » فذكر قوله : « ولا
تفطروا حتى تروه » وذكره بلفظة « فاقدروا له » لا بلفظ « فاكلوا
العدة » وهكذا في سائر الموطآت مسبوق بذكر الجملتين . ولفظ « القدر »
حتى قال ابو عمر بن عبد البر : لم يختلف عن نافع في هذا الحديث
في قوله : « فاقدروا له » قال : وكذلك روى سالم عن ابن عمر .
وقد روى حديث مالك وغيره عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال :
ورواه الدراوردي عن عبد الله بن دينار فقال فيه : « فان غم عليكم
فاحصوا العدة » فهذه والله اعلم نقص ، ورواية بلعني ، وقع في حديث
مالك الذي في البخاري ، كما ذكر ابو بكر الاسماعيلي وغيره ان مثل
ذلك وقع في هذا الباب في لفظ حديث ابي هريرة .

ومثل هذا اللفظ المشعر بالحصر ما روينا ايضا بالاسناد المتقدم إلى

أحمد : حدثنا حسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى أخبرني أبو سلمة :
قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « الشهر تسع وعشرون » ورواه النسائي من حديث معاوية
عن يحيى هكذا . وساقه أيضا من طريق علي عن يحيى عن أبي سلمة
أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشهر
يكون تسعة وعشرين ، ويكون ثلاثين ، فإذا رأيتموه فافطروا ، فإن
غم عليكم فاكلوا العدة » وجعل النسائي هذا اختلافا على يحيى عن أبي
سلمة . والصواب ان كلاهما محفوظ عن يحيى عن أبي سلمة ، لا اختلاف
في اللفظ .

وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر . حدثنا شعبة ، عن عقبة بن
حريث ، سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الشهر تسع وعشرون » وطبق شعبة يديه ثلاث مرات ، وكسر
الابهام في الثالثة ، قال عقبة واحسبه قال : « الشهر ثلاثون » وطبق
كفيه ثلاث مرات ، ورواه النسائي من حديث ابن المثنى عن غندر ؛
لكن لفظه : الشهر تسع وعشرون » لم يزد . فرواية احمد اكمل واحسن
سياقا تقديم ، فان الرواية المفسرة تبين أن سائر روايات ابن عمر
التي فيها الشهر تسع وعشرون عنى بها احد شيئين : اما ان الشهر

قد يكون تسعة وعشرين رداً على من يتهم ان الشهر المطلق هو ثلاثون ، كما توهم من توهم من المتقدمين ، وتبعهم على ذلك بعض الفقهاء في الشهر العددي ، فيجعلونه ثلاثين يوماً بكل حال ، وعارضهم قوم فقالوا : الشهر تسعة وعشرون ، واليوم الآخر زيادة . وهذا المعنى هو الذي صرح به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « الشهر هكذا وهكذا ، والشهر هكذا وهكذا » ، يعني : مرة ثلاثين ، ومرة تسعة وعشرين ، فمن جزم بكونه ثلاثين ، أو تسعة وعشرين ، فقد اخطأ .

والمعنى الثاني ان يكون أراد ان عدد الشهر اللازم الدائم هو تسعة وعشرون ، فاما الزائد فأمر جائز يكون في بعض الشهور ، ولا يكون في بعضها .

والمقصود ان التسعة والعشرين يجب عددها واعتبارها بكل حال في كل وقت ، فلا بشرع الصوم بحال حتى يمضي تسعة وعشرون من شعبان ، ولا بد أن يصام في رمضان تسعة وعشرون ؛ لا يصام أقل منها بحال ، وهذا المعنى هو الذي يفسر به رواية ايوب عن نافع : « إنما الشهر تسع وعشرون . فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه » ، أي إنما الشهر اللازم الدائم الواجب تسعة وعشرون . ولا يمكن ان يفسر

هذا اللفظ بلغنى الاول : لما فيه من الحصر .

وقد قيل ان ذلك قد يكون اشارة الى شهر بعينه ، لا الى جنس الشهر : اي انما ذلك الشهر تسعة وعشرون ، كأنه الشهر الذي آلى فيه من أزواجه ، لكن هذا يدفعه قوله عقبه : « فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه . فان غم عليكم فاقدروا له » فهذا يبين انه ذكر هذا لبيان الشرع العام المتعلق بجنس الشهر ، لا لشهر معين . فانه قد بين انه ذكر هذا لاجل الصوم . فلو أراد شهراً بعينه قد علم أنه تسعة وعشرون لكان إذا علم ان ذلك الشهر تسع وعشرون لم يفترق الحال بين الغم وعدمه ، ولم يقل : « فلا تصوموا حتى تروه » ، ولأنه لا يعلم ذلك الا وقد رؤي هلال الصوم ، وحينئذ فلا يقال : « فان غم عليكم » .

ولذلك حمل الأئمة كالامام احمد قوله المطلق على أنه لجنس الشهر ، لا لشهر معين . وبنوا عليه أحكام الشريعة . قال حنبل بن اسحاق : حدثني أبو عبد الله : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن حميد بن عبد الرحمن ، قال ابو عبد الله : قلت ليحيى : الذين يقولون الملائى ، قال : نعم ، عن الوليد بن عقبة قال : صمنا على عهد علي رضي الله عنه ثمان

وعشرين ، فأمرنا علي أن تمها يوما . أبو عبد الله رحمة الله عليه يقول : العمل على هذا الشهر ؛ لأن هكذا وهكذا تسعة . وعشرون فمن صام هذا الصوم قضى يوما ، ولا كفارة عليه .

وبما ذكرناه يتبين الجواب عما روي عن عائشة في هذا قالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، وظاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً فنزل لتسع وعشرين . فقليل له ، فقال : « ان الشهر قد يكون تسعاً وعشرين » فعائشة رضي الله عنها ردت ما أفهموها عن ابن عمر ، أو ما فهمته هي من أن الشهر لا يكون إلا تسعاً وعشرين . وابن عمر لم يرد هذا ، بل قد ذكرنا عنه الروايات الصحيحة . بأن الشهر يكون مرة تسعة وعشرين ، ومرة ثلاثين . ثبت بذلك أن ابن عمر روى أن الشهر يكون تارة كذلك ، وتارة كذلك .

وما رواه إماما أن يكون موافقا لما روته عائشة أيضا : من أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين ، وإما أن يكون معناه أن الشهر اللازم الدائم الواجب هو تسعة وعشرون ، ومن كلام العرب وغيرهم أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها ، تارة لاتقاء ذاته . وتارة لاتقاء فائدته ومقصوده . ويحصررون الشيء في غيره : تارة لانحصار جميع الجنس منه . وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه . ثم إنهم تارة

يعيدون النفي إلى المسمى . وتارة يعيدون النفي إلى الاسم . وان كان ثابتاً في اللغة ؛ إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم منتفياً عنه ثابتاً لغيره ، كقوله : (يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم) فتفى عنهم مسمى الشيء ، مع انه في الاصل شامل لكل موجود من حق وباطل ؛ لما كان مالا يفيد ولا منفعة فيه يؤول الى الباطل الذي هو العدم ، فيصير بمنزلة المعدوم . بل ما كان المقصود منه اذا لم يحصل مقصوده كان أولى بان يكون معدوماً من المعدوم المستمر عدمه ؛ لانه قد يكون فيه ضرر .

فمن قال الكذب فلم يقل شيئاً . ومن لم يعمل بما ينفعه فلم يعمل شيئاً . ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الكهان قال : « ليسوا بشيء » . وفي الصحيحين : عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ناس من الكهان فقال : « ليسوا بشيء » . ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين ليس بشيء ، او عن بعض الاحاديث ليس بشيء ، إذا لم يكن ممن ينتفع به في الرواية ؛ لظهور كذبه عمداً ، أو خطأ . ويقال ايضاً لمن خرج عن موجب الانسانية في الاخلاق ونحوها : هذا ليس بآدمي ، ولا انسان ، ما فيه انسانية . ولا مروه . هذا حمار ، أو كلب ، كما يقال ذلك لمن اتصف بما هو

فوقه من حدود الانسانية . كما قلن ليوسف : (ما هذا بشرا ان هذا
إلا ملك كريم) .

وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس المسكين بهذا
الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرنة والتمرنان ، إنما المسكين
الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يظن له فيتصدق عليه ، ولا يسأل الناس
الجفا » وقال : « ماتعدون المفلس فيكم ؟ » قالوا : الذي لا درهم له ولا
دينار ، فقال : « ليس ذلك ، إنما المفلس الذي يجيء يوم القيامة »
الحديث . وقال : « ماتعدون الرقوب ؟ » الحديث . فهذا نسفي لحقيقة
الاسم من جهة المعنى الذي يجب اعتباره : باعتبار أن الرقوب والمفلس
إنما قيد بهذا الاسم لما عدم المال والولد ، والنفوس تجزع من
ذلك ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن عدم ذلك حيث بضره
عدمه هو أحق بهذا الاسم ممن يعدمه حيث قد لا يضره ضرراً
له اعتبار .

ومثال هذا أن يقال لمن يتألم ألماً يسيراً ليس هذا بألم ، إنما الألم
كذا وكذا ، ولمن يرى أنه غني ليس هذا بغني إنما الغني
فلان . وكذلك يقال في العالم والزاهد . كقولهم إنما العالم من يخشى
الله تعالى .

وكقول مالك بن دينار الناس يقولون : مالك زاهد ، أما الزاهد
عمر بن عبد العزيز الذي اتته الدنيا فتركها . ونحو ذلك مما تكون
القلوب تعظمه لذلك المسمى اعتقاداً واقتصاداً : أما طلباً لوجوده ، وأما
طلباً لعدمه ، معتقداً ان ذلك هو المستحق للاسم ، فيبين لها أن حقيقة
ذلك المعنى ثابتة لغيره دونه ، على وجه ينبغي تعليق ذلك الاعتقاد والاقتصاد
بذلك الغير .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، والمؤمن
من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم ، والمجاهد من جاهد بنفسه في
ذات الله » ، ومنه قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله
وجلّت قلوبهم) إلى قوله (أولئك هم المؤمنون حقا) فهؤلاء المستحقون
لهذا الاسم على الحقيقة الواجبة لهم . ومنه قولهم لا علم إلا مانع ، ولا
مدينة إلا بملك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ربا إلا في
النسيئة » ، أو « إنما الربا في النسيئة » . فإما الربا العام الشامل للجنسين
والجنس الواحد المتفقة صفاته إنما يكون في النسيئة . وأما ربا الفضل
فلا يكون إلا في الجنس الواحد ، ولا يفعله أحد ، إلا إذا اختلفت
الصفات . كالمضروب بالتبر ، والجيد بالرديء ، فإما إذا استوت الصفات

فليس أحد يبيع درهما بدرهمين . ولهذا شرع القرض هنا ؛ لأنه من نوع التبرع . فلما كان غالب الربا وهو الذي نزل فيه القرآن أولاً ، وهو ما يفعله الناس ، وهو ربا النساء : قيل إنما الربا في النسيئة .

وأيضاً ربا الفضل إنما حرم لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة ، فالربا المقصود بالقصد الأول هو ربا النسيئة ، فلا ربا إلا فيه ، وأظهر ما تبين فيه الربا الجنس الواحد المتفق فيه الصفات ، فانه إذا باع مائة درهم بمائة وعشرين ظهر أن الزيادة قابلت الأجل الذي لا منفعة فيه ، وإنما دخل فيه للحاجة ؛ ولهذا لا تضمن الآجال باليد ، ولا بالانلاف ، فلو تبقى العين في يده ، أو المال في ذمته مدة لم يضمن الأجل ؛ بخلاف زيادة الصفة فانها مضمونة في الانلاف ، والغصب ، وفي البيع إذا قابلت غير الجنس . وهذا باب واسع .

فان الكلام الخبري إما اثبات ، وإما نفي . فكما أنهم في الإثبات يثبتون للشيء اسم المسمى إذا حصل فيه مقصود الاسم ، وإن انتفت صورة المسمى . فكذلك في النفي . فان أدوات النفي تدل على انتفاء الاسم بانتفاء مسماه ، فكذلك تارة ؛ لأنه لم يوجد أصلاً . وتارة لأنه لم توجد الحقيقة المقصودة بالمسمى . وتارة لأنه لم تكمل تلك الحقيقة . وتارة لأن ذلك المسمى مما لا ينبغي أن يكون مقصوداً ؛ بل المقصود غيره .

ونارة لأسباب أخر . وهذا كله إنما يظهر من سياق الكلام ، وما اقترن به من القرائن اللفظية التي لا تخرجها عن كونها حقيقة عند الجمهور ، ولكون المركب قد صار موضوعاً لذلك المعنى ، أو من القرائن الحالية التي تجعلها مجازاً عند الجمهور .

وأما إذا أطلق الكلام مجرداً عن القريبتين فمعناه السلب المطلق . وهو كثير في الكلام . فكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الشهر تسع وعشرون » وقوله : « الشهر تسع وعشرون » حيث قصد به الحصر في النوع ، لما كان الله تعالى قد علق بالشهر احكاماً ، كقوله : (شهر رمضان) وقوله : (الحج اشهر معلومات) وقوله : (شهرين متتابعين) ونحو ذلك . وكان من الافهام ما يسبق إلى أن مطلق الشهر ثلاثون يوماً .

ولعل بعض من لم بعد ايام الشهر يتوهم ان السنة ثلاثمائة وستون يوماً . وان كل شهر ثلاثون يوماً ، فقال صلى الله عليه وسلم : الشهر الثابت اللازم الذي لا بد منه تسع وعشرون . وزيادة اليوم قد تدخل فيه ، وقد تخرج منه ، كما يقول الاسلام شهادة ان لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فهذا هو الذي لا بد منه ، وما زاد على ذلك فقد يجب على الانسان ، وقد يموت قبل الكلام فلا يكون الاسلام في حقه إلا ما تكلم به .

وعلى ما قد ثبت عن ابن عمر فيكون قد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كلا الخبرين ، أو أن يكون الذي سمع منه : « أن الشهر يكون تسعة وعشرين » ، ويكون ثلاثين » كما جاء مصرحا به ، وسمع منه : « أن الشهر إنما هو تسع وعشرون » روى هذا بالمعنى الذي تضمنه الأول وهو بعيد من ابن عمر ، فإنه كان لا يروي بالمعنى . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المعاني الثلاثة أن قوله : « الشهر تسع وعشرون » لشهر معين . وروى عنه أنه قال : « قد يكون » وروى عنه أنه قال : « إنما الشهر »

وقد استفاضت الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يوافق التفسير الأول في حديث ابن عمر . مثل ما رواه البخاري من حديث ابن جريج ، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي ، عن عكرمة بن عبد الرحمن ، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم « آلى من نسائه شهرا » فلما مضى تسعة وعشرون يوما غدا أو راح ، فقيل له أنك حلفت أن لا تدخل شهرا . فقال : « أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما » فيه ما يدل على أن الشهر يكمل بحسبه مطلقا . إلا أن يكون الأيلاء كان في أول الشهر ، وهو خلاف الظاهر . فمتى كان الأيلاء . في أثنائه فهو نص في مسألة النزاع . وروى البخاري أيضا من حديث سليمان بن بلال

عن حميد عن انس قال : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت انفكت رجله فاقام في مشربة تسعا وعشرين ليلة ثم نزل . فقالوا : يا رسول الله آليت شهرا فقال : « ان الشهر يكون تسعا وعشرين » .

واما الشهر المعين فروى النسائي من حديث شعبة عن سلمة عن ابي الحكم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتاني جبريل فقال : « تم الشهر لتسع وعشرين » هكذا رواه بهز عنه ، ورواه من طريق غندر . ورواه من طريق غندر عنه ، ولفظه : « الشهر تسع وعشرون » فهذه الرواية تبين ان ايلاء النبي صلى الله عليه وسلم كان فيها بين الهلالين ، فلما مضى تسع وعشرون اخبره جبرئيل ان الشهر تم لتسع وعشرين ، لان الشهر الذي آلى فيه كان تسعا وعشرين . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يظن ان عليه اكمال العدة ثلاثين . فاخبره جبرائيل بأنه تم شهر ايلائه لتسع وعشرين . ولو كان الايلاء في اول الهلال لم يحتاج الى ان يخبره جبرئيل بذلك ؛ لانه اذا روي لتمام تسع وعشرين يعلم انه قد تم ، فان هذا امر ظاهر لا شبهة فيه حتى يخبره به جبرئيل .

وايضا فلو كان الايلاء بين الهلالين لكان الصحابة يعلمون ان ذلك

شهر ، فان هذا امر لم يكن يشكون فيه م ولا احد ان الشهر ما بين الهلالين ، والاعتبار بالعدد ؛ ولكن لما وقع الايلاء في أثناء الشهر توهموا انه يجب تكميل العدة ثلاثين ، فأخبره جبريل بانه قد تم شهر إيلائه لتسع وعشرين ، وقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « ان الشهر تسع وعشرون » اي شهر الايلاء « وان الشهر يكون تسعة وعشرين » .

وايضا فقول عائشة رضي الله عنها : أعدهن . ولو كان في اول الهلال لم تحتج الى ان تعدهن ، كما لم يعد رمضان اذا صاموا بالرؤية ؛ بل روى عنه ما ظاهره الحصر سعد بن ابى وقاص بالاسناد المتقدم الى احمد : حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا اسماعيل بن ابى خالد ، عن محمد بن سعد بن ابى وقاص ، عن ابيه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يضرب باحدى يديه على الاخرى وهو يقول : « الشهر هكذا وهكذا » ثم يقبض اصبعه في الثالثة . وقال احمد حدثنا معاوية ابن عمر ، حدثنا زائدة ، عن اسماعيل بن محمد بن سعد ، عن ابيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر هكذا وهكذا عشر عشر وتسع مرة » رواه النسائي من حديث محمد بن بشر كما ذكرناه . ورواه هو واحمد ايضا من حديث ابن المبارك ، عن اسماعيل مسندا ، كما تقدم

وقد رواه يحيى بن سعيد ووكيع ومحمد بن عبيد عن اسماعيل عن محمد
مرسلا . وقال يحيى بن سعيد في روايته قلت لاسماعيل : عن ابيه ؟ قال : لا .

وقد صحح احمد المسند . وقال في حديث اسماعيل بن ابي خالد
حديث سعد « الشهر هكذا وهكذا » قال يحيى القطان : اردنا ان
يقول عن ابيه فابي . قال احمد : هذا عن اسماعيل كان يسنده احيانا
واحيانا لا يسنده . ورواه زائدة عن ابيه قيل له : ان وكيعا قد رواه ،
ويحيى يقول : ما يقول ؟ قال : زائدة قد رواه . وقال ايضا : قد رواه عبد الله
عن ابيه ، وابن بشر وزائدة وغيرهم . وهذا الذي قاله بيان ان هذه
الزيادة من هؤلاء الثقة ، فهي مقبولة . وان الذين حدثوا عنه كان
تارة يذكرها وتارة يتركها . وقد روي ما يفسره : فروى ابو بكر
الخلال وصاحبه من حديث وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن محمد
ابن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشهر هكذا
وهكذا وهكذا ، والشهر هكذا وهكذا وهكذا ، وأشار وكيع بالعشر
الاصابع مرتين وخمس واحدة الابهام في الثالثة .

فهذه الأحاديث المستفيضة المتلقاة بالقبول دلت على امور .

أحدها ان قوله : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » هو خبر

تضمن نهيا . فانه اخبر ان الامة التي اتبعته هي الأمة الوسط ، امية لا تكتب ولا تحسب . فمن كتب او حسب لم يكن من هذه الامة في هذا الحكم . بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الامة ، فيكون قد فعل ما ليس من دينها ، والخروج عنها محرم منهي عنه ، فيكون الكتاب والحساب المذكوران محرمين منها عنها . وهذا كقوله : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » اي هذه صفة المسلم ، فمن خرج عنها خرج عن الاسلام ، ومن خرج عن بعضها خرج عن الاسلام في ذلك البعض . وكذلك قوله : « المؤمن من امنه الناس على دماءهم واموالهم » .

فان قيل : فهلا قيل ان لفظه خبر ومعناه الطلب ؟ . كقوله : (والمطلقات يتربصن بانفسهن) (والوالدات يرضعن) ونحو ذلك . فيكون المعنى ان من كان من هذه الأمة فلا ينبغي له ان يكتب ولا يحسب . نهاء عن ذلك ، لئلا يكون خيرا قد خالف مخبره . فان منهم من كتب او حسب .

قيل : هذا معنى صحيح في نفسه ، لكن ليس هو ظاهر اللفظ . فان ظاهره خبر ، والصرف عن الظاهر انما يكون لدليل يحوج الى ذلك ، ولا حاجة الى ذلك كما بيناه .

وايضا فقوله : « انا امة امية » ليس هو طلبا ، فانهم اميون قبل الشريعة ، كما قال الله تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم) وقال : (وقل للذين اوتوا الكتاب والاميين أأسلمتم ؟) فاذا كانت هذه صفة ثابتة لهم قبل المبعث لم يكونوا مأمورين بابتدائها . نعم ، قد يؤمرون بالبقاء على بعض أحكامها ، فانا سنبين انهم لم يؤمروا ان يبقوا على ما كانوا عليه مطلقا .

فان قيل : فلم لا يجوز ان يكون هذا اخبارا محضا انهم لا يفعلون ذلك ، وليس عليهم ان يفعلوه ؛ اذ لهم طريق آخر غيره ، ولا يكون فيه دليل على ان الكتاب والحساب منهي عنه ؛ بل على انه ليس بواجب ، فان الاموة صفة نقص ، ليست صفة كمال ، فصاحبها بان يكون معذورا اولى من ان يكون ممدوحا .

قيل : لا يجوز هذا ، لأن الامة التي بعث الله اليها ، فيهم من يقرأ ويكتب كثيرا ، كما كان في اصحابه ، وفيهم من يحسب وقد بعث صلى الله عليه وسلم بالفرائض التي فيها من الحساب ما فيها ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما قدم عامله على الصدقة ابن اللثية حاسبه . وكان له كتاب عدة ... كابي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد ومعاوية ... يكتبون الوحي ، ويكتبون اليهود ، ويكتبون كتبه الى الناس ، الى من بعثه الله

إليه من ملوك الأرض ، ورؤوس الطوائف : وإلى عماله وولاته وسعانه
وغير ذلك . وقد قال الله تعالى في كتابه : (لتعلموا عدد السنين
والحساب) في آيتين من كتابه ، فآخبر أنه فعل ذلك ليعلم الحساب .

وانما « الامي » هو في الاصل منسوب إلى الامة ، التي هي جنس
الاميين ، وهو من لم يتميز عن الجنس بالعلم المختص : من قراءة أو كتابة
كما يقال : عامي لمن كان من العامة ، غير متميز عنهم بما يختص به
غيرهم من علوم : وقد قيل : انه نسبة إلى الام : أي هو الباقي على ما عودته
أمه من المعرفة والعلم ، ونحو ذلك .

ثم التميز الذي يخرج به عن الامية العامة إلى الاختصاص : تارة
يكون فضلا وكما لا في نفسه . كالتميز عنهم بقراءة القرآن ، وفهم معانيه .
وتارة يكون بما يتوصل به إلى الفضل ، والكمال : كالتميز عنهم بالكتابة
وقراءة المکتوب ، فيمدح في حق من استعمله في الكمال ، وبذم في
حق من عطله أو استعمله في الشر . ومن استغنى عنه بما هو أنفع له
كان أكمل وأفضل . وكان تركه في حقه مع حصول المقصود به
أكمل وأفضل .

فاذا تبين ان التميز عن الاميين نوعان ، فالامة التي بحث فيها

النبي صلى الله عليه وسلم أولام العرب ، وبواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الامم ؛ لأنه انما بعث بلسانهم ، فكانوا أميين عامة ، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب ، ولا غيره . مع كون فطرم كانت مستعدة للعلم اكمل من استعداد سائر الامم . بمنزلة أرض الحرث القابلة للزراع ؛ لكن ليس لها من يقوم عليها ، فلم يكن لهم كتاب يقرأونه منزل من عند الله كما لأهل الكتاب ، ولا علوم قياسية مستنبطة ، كما للصابئة ونحوهم . وكان الخط فيهم قليلا جداً ، وكان لهم من العلم ما ينال بالفطرة التي لا يخرج بها الانسان عن الاموة العامة . كالعلم بالصانع سبحانه ، وتعظيم مكارم الاخلاق ، وعلم الأنواء والأنساب والشعر . فاستحقوا اسم الامية من كل وجه . كما قال فيهم : (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم) وقال تعالى : (قل للذين أوتوا الكتاب والاميين : أأسلمتم ؟ فان أسلموا فقد اهتدوا ، وان تولوا فانما عليك البلاغ) فجعل الأميين مقابلين لأهل الكتاب . فالكتابي غير الأمي .

فلما بعث فيهم ووجب عليهم اتباع ما جاء به من الكتاب وتدبره وعقله والعمل به — وقد جعله تفصيلا لكل شيء ، وعلمهم نبيهم كل شيء حتى الحرام — صاروا أهل كتاب وعلم . بل صاروا أعلم الخلق ،

وأفضلهم في العلوم النافعة ، وزالت عنهم الامية المزمومة الناقصة ، وهي عدم العلم والكتاب المنزل ، إلى ان علموا الكتاب والحكمة وأورثوا الكتاب . كما قال فيهم : (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين) فكانوا أميين من كل وجه . فلما علمهم الكتاب والحكمة قال فيهم : (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) وقال تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه وانقوا لعلمكم ترحمون . ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين . أو تقولوا لو أننا أنزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم) واستجيب فيهم دعوة الخليل حيث قال : (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ، ويعلمهم الكتاب والحكمة ، ويزكيهم ؛ انك أنت العزيز الحكيم) وقال : (لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) .

فصارت هذه الامية : منها ما هو محرم ، ومنها ما هو مكروه ، ومنها ما هو نقص ، وترك الافضل . فمن لم يقرأ الفاتحة ، أو لم يقرأ شيئا من القرآن تسميه الفقهاء في (باب الصلاة) أميا . ويقابلونه بالقارىء ،

فيقولون : لا يصح اقتداء القارىء بالأمي . ويجوز ان يأتى الأمي بالامي .
ونحو ذلك من المسائل وغرضهم بالأمي هنا الذي لا يقرأ القراءة الواجبة
سواء كان يكتب او لا يكتب ، يحسب أولاً يحسب .

فهذه الامية منها ما هو ترك واجب يعاقب الرجل عليه . اذا قدر
على التعلم فتركه .

ومنها ما هو مذموم كالذي وصفه الله عز وجل عن أهل الكتاب
حيث قال : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا أماني وان هم الا
يظنون) فهذه صفة من لا يفقه كلام الله ويعمل به ، وانما يقتصر على
مجرد تلاوته . كما قال الحسن البصري : نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا
تلاوته عملاً . فالأمي هنا قد يقرأ حروف القرآن او غيرها ولا يفقه .
بل يتكلم في العلم بظاهر من القول ظناً . فهذا ايضا أمي مذموم .
كما ذمه الله : لنقص علمه الواجب سواء ، كان فرض عين ،
أم كفاية .

ومنها ما هو الأفضل الأكمل كالذي لا يقرأ من القرآن إلا بعضه ،
ولا يفهم منه إلا ما يتعلق به ، ولا يفهم من الشريعة إلا مقدار الواجب

عليه ، فهذا أيضاً يقال له أمي ، وغيره ممن أوتي القرآن علماً وعملاً
أفضل منه ، وإكمل .

فهذه الأمور المميّزة للشخص عن الأمور التي هي فضائل وكمال :
فقدّها إما فقد واجب عينا ، أو واجب على الكفاية ، أو مستحب .
وهذه يوصف الله بها ، وأنبياءه مطلقاً ، فإن الله عليم حكيم ، جمع
العلم ، والكلام النافع طلباً وخبراً وإرادة . وكذلك أنبياءه ونبينا سيد
العلماء والحكماء .

وأما الأمور المميّزة التي هي وسائل وأسباب إلى الفضائل مع إمكان
الاستغناء عنها بغيرها ، فهذه مثل الكتاب الذي هو الخط ، والحساب
فهذا إذا فقدّها مع أن فضيلته في نفسه لا تتم بدونها ، وفقدّها نقص ،
إذا حصلها واستعان بها على كماله وفضله كالذي يتعلم الخط فيقرأ به
القرآن ، وكتب العلم النافعة ، أو يكتب للناس ما ينتفعون به : كان
هذا فضلاً في حقه وكماله . وإن استعان به على تحصيل ما يضره ، أو
يضر الناس ، كالذي يقرأ بها كتب الضلالة ، ويكتب بها ما يضر الناس
كالذي يزور خطوط الأعمراء والقضاة والشهود : كان هذا ضرراً في
حقه ، وسيئة ومنقصة ، ولهذا نهى عمر أن تعلم النساء الخط .

وان أمكن ان يستغنى عنها بالكلية ، بحيث ينال كمال العلوم من غيرها . وينال كمال التعليم بدونها : كان هذا أفضل له وأكمل . وهذه حال نبينا صلى الله عليه وسلم النبي قال الله فيه : (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل) فان اموته لم تكن من جهة فقد العلم والقراءة عن ظهر قلب ، فانه إمام الأئمة في هذا . وانما كان من جهة انه لا يكتب ولا يقرأ مكتوبا . كما قال الله فيه : (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك) .

وقد اختلف الناس هل كتب يوم الحديبية بخطه معجزة له ؟ أم لم يكتب ؟ وكان انتفاء الكتابة عنه مع حصول اكمل مقاصدها بالمنع من طريقها من أعظم فضائله ، واكبر معجزاته . فان الله علمه العلم بلا واسطة كتاب معجزة له ، ولما كان قد دخل في الكتب من التعريف والتبديل ، وعلم هو صلى الله عليه وسلم امته الكتاب والحكمة من غير حاجة منه الى أن يكتب بيده ، وأما سائر أكابر الصحابة كالخلفاء الأربعة وغيرهم فالغالب على كبارم الكتابة لا احتياجهم اليها ، اذ لم يؤت احد منهم من الوحي ما أوتي به ، صارت اموته المختصة به كمالا في حقه من جهة الغنى بما هو أفضل منها وأكمل ، ونقصا في حق غيره من جهة فقد الفاضل التي لا تتم إلا بالكتابة .

إذا تبين هذا : فكتاب أيام الشهر ، وحسابه من هذا الباب ، كما قدمناه ، فإن من كتب مسير الشمس والقمر بحروف « ابجد » ونحوها وحسب كم مضى من مسيرها ، ومتى يلتقيان ليلة الاستسرار ، ومتى يتقابلان ليلة الإبدار ، ونحو ذلك فليس في هذا الكتاب والحساب من الفائدة ، إلا ضبط المواقيت التي يحتاج الناس إليها في تحديد الحوادث والأعمال ، ونحو ذلك ، كما فعل ذلك غيرنا من الأمم ، فضبطوا مواقيتهم بالكتاب والحساب ، كما يفعلونه بالجدول ، أو بحروف الجمل ، وكما يحسبون مسير الشمس والقمر : ويعدلون ذلك ، ويقومونه بالسير الأوسط ، حتى يتبين لهم وقت الاستسرار والإبدار ، وغير ذلك ، فينبغي النبي صلى الله عليه وسلم : أنا أيتها الأمة الأمية لا نكتب هذا الكتاب ، ولا نحسب هذا الحساب ، فعاد كلامه الى نفي الحساب والكتاب فيما يتعلق بأيام الشهر الذي يستدل به على استسرار الهلال وطلوعه .

وقد قدمنا فيما تقدم ان النبي وإن كان على إطلاقه يكون عاماً ، فإذا كان في سياق الكلام ما يبين المقصود علم به المقصود أخاص هو ، أم عام ؟ فلها قرن ذلك بقوله : « الشهر ثلاثون » و « الشهر تسعة وعشرون » بين أن المراد به أنا لا نحتاج في أمر الهلال الى كتاب ولا

حساب ، اذ هو تارة كذلك ، وتارة كذلك . والفارق بينها هو الرؤية فقط ، ليس بينها فرق آخر من كتاب ولا حساب ، كما سنبينه . فان أرباب الكتاب والحساب لا يقدرّون على ان يضبطوا الرؤية بضبط مستمر وإنما يقربوا ذلك ، فيصيون تارة ، ويخطئون اخرى .

وظهر بذلك ان الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال ، من وجوه : من جهة الاستغناء عن الكتاب والحساب ، بما هو أبين منه وأظهر ، وهو الهلال . ومن جهة ان الكتاب والحساب هنا يدخلها غلط . ومن جهة أن فيها تبعاً كثيراً بلا فائدة ، فان ذلك شغل عن المصالح ، إذ هذا مقصود لغيره لا لنفسه . واذا كان نفي الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه ، والمفسدة التي فيه كان الكتاب والحساب في ذلك نقصاً وعيباً ، بل سيئة وذنباً ، فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمة الأمية فيها هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة ، ودخل في امر ناقص يؤدبه الى الفساد والاضطراب .

وأيضاً فانه جعل هذا وصفاً للأمة . كما جعلها وسطاً في قوله تعالى : (جعلناكم أمة وسطاً) فالخروج عن ذلك انبعاث غير سبيل المؤمنين .

وايضاً فالشيء إذا كان صفة للامة لأنه اصلح من غيره ؛ ولأن غيره فيه مقسدة : كان ذلك مما يجب مراعاته ، ولا يجوز السدول عنه إلى غيره ، لوجهين : لما فيه من المفسدة ، ولأن صفة الكمال التي للامة يجب حفظها عليها . فان كان الواحد لا يجب عليه في نفسه تحصيل المستحبات ، فان كل مامشرع للامة جميعاً صار من دينها ، وحفظ مجموع الدين واجب على الامة ، فرض عين أو فرض كفاية . ولهذا وجب على مجموع الأمة حفظ جميع الكتاب ، وجميع السنن المتعلقة بالمستحبات والبرغائب ، وإن لم يجب ذلك على آحادها ؛ ولهذا أوجب على الأمة من تحصيل المستحبات العامة ما لا يجب على الافراد . وتحصيله لنفسه : مثل الذي يؤم الناس في صلاته ، فانه ليس له أن يفعل دائماً مايجوز للمنفرد فعله ، بل يجب عليه أن لا يطول الصلاة تطويلاً يضر من خلفه ، ولا ينقصها عن سننها الرائبة : مثل قراءة السورتين الأوليين ، وإكمال الركوع والسجود ، ونحو ذلك ، حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة بعزل امام كان يصلي لبصاقه في قبلة المسجد ، وقال : « يؤم القوم اقرؤم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء » — الحديث وقال : « اذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال » .

ولهذا قال الفقهاء : ان الامام المقيم بالناس حجهم عليه أن يأتي

بكمال الحج من تأخير النفر الى الثالث من منى ، ولا يتعجل في النفر الاول ، ونحو ذلك من سنن الحج التي لو تركها الواحد لم يأثم ، وليس للامام تركها لأجل مصلحة عموم الحجيج من تحصيل كمال الحج وتمامه ، ولهذا لما اجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدان فشهد العيد ثم رخص في الجمعة ، قال : « انا مجمعون » فقال أحمد في المشهور عنه وغيره : ان على الامام ان يقيم لهم الجمعة ليحصل الكمال لمن شهدها وان جاز للأحاد الانصراف .

ونظائره كثيرة مما يوجب ان يحفظ للامة — في أمرها العام في الأزمنة والامكنة والاعمال — كمال دينها الذي قال الله فيه : (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) فما افضى الى نقص كمال دينها ، ولو بترك مستحب يفضي الى تركه مطلقاً كان تحصيله واجبا على الكفاية ، إما على الأئمة وإما على غيرهم . فالكمال والفضل الذي يحصل برؤية الهلال دون الحساب يزول بمراعاة الحساب لو لم يكن فيه مفسدة .

الوجه الثاني ما دلت عليه الأحاديث مافي قوله صلى الله عليه وسلم : « لاتصوموا حتى تروا ولا تفطروا حتى تروه » كما ثبت ذلك عنه من حديث ابن عمر ، فنهى عن الصوم قبل رؤيته وعن الفطر قبل

رؤيته . ولا يخلو النهي : اما أن يكون عاما في الصوم فرضا ونقلا ونذرا وقضاء . او يكون المراد فلا تصوموا رمضان حتى تروه . وعلى التقديرين فقد نهى ان يصام رمضان قبل الرؤية ، والرؤية الاحساس والابصار به . فمتى لم يره المسلمون . كيف يجوز ان يقال : قد اخبر بخبر انه يرى وإذا روي كيف يجوز ان يقال : أخبر بخبر انه لا يرى ، وقد علم ان قوله : « فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه » ليس المراد به انه لا يصومه احد حتى يراه بنفسه ، بل لا يصومه احد حتى يراه او يراه غيره .

وفي الجملة فهو من باب عموم النفي لا نفي العموم : أي لا يصومه احد حتى يرى ، او حتى يعلم انه قد روي ، ، أو ثبت أنه قد روي ؛ ولهذا لما اختلف السلف ومن بعدهم في صوم يوم الشك من رمضان ، فصامه بعضهم مطلقاً في الصحو والغيم احتياطاً ، وبعضهم كره صومه مطلقاً في الصحو والغيم ، كراهة الزيادة في الشهر . وفرق بعضهم بين الصحو والغيم لظهور العدم في الصحو دون الغيم . كان الذي صاموه احتياطاً انما صاموه لا مكان ان يكون قد رآه غيرهم . فينقصونه فيما بعد . واما لو علموا انه لم يره احد لم يكن احد من الامة يستجيز ان يصومه لكون الحساب قد دل على انه يطلع ولم ير مع ذلك ، كما

أن الجمهور الذين كرهوا صومه لم يلتفتوا إلى هذا الجواب ، إذ الحكم ممدود إلى وقوع الرؤية لا إلى جوازها .

واختلف هؤلاء هل يجوز أو يكره أو يحرم أو يستحب أن يصام بغير نية رمضان . إذا لم يوافق عادة ؟ على أربعة أقوال . هذا يجوزه أو يستحبه حملاً للنهي عن صوم رمضان ، ويكرهه ويحظره لنهي صلى الله عليه وسلم عن التقدم ، ولخوف الزيادة ، ولمعان آخر .

ثم إذا صامه بغير نية رمضان ، أو بنية المكروهة ، فهل يجزئه إذا تبين ، أو لا يجزئه . بل عليه القضاء ؟ على قولين للامة . وإذا لم يتبين أنه رأى إلا من النهار فهل يجزئه انشاء النية من النهار ؟ على قولين للامة :

ولو تبين أنه رأى في مكان آخر : فهل يجب القضاء ، أو لا يجب مطلقاً ؟ أم إذا كان دون مسافة القصر ؟ أم إذا كانت الرؤية في الاقليم ؟ أم إذا كان العمل واحداً ؟ وهل تثبت الرؤية بقول الواحد ؟ أم الاثنين مطلقاً ؟ أم لا بد في الصحوة من عدد كثير ؟ هذا مما تنازع فيه المسلمون ، فهذه المسائل التي تنازع فيها المسلمون التي تتعلق بيوم الثلاثين ، وتفرع بسببها مسائل آخر لعموم السيلوى بهذا

الأمر ، ولما فهموه من كلام الله ورسوله ورأوه من أصول شريعته ،
ولما بلغهم عن الصدر الأول ، وهي من جنس المسائل التي تنازع فيها
أهل الاجتهاد ، بخلاف من خرج في ذلك الى الأخذ بالحساب ، أو
الكتاب ، كالجداول ، وحساب التقويم ، والتعديل المأخوذ من سيرها .
وغير ذلك الذي صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفيه عن أمته
والنهي عنه .

ولهذا ما زال العلماء يعدون من خرج الى ذلك قد أدخل في
الاسلام ما ليس منه ، فيقابلون هذه الأقوال بالانكار الذي يقابل به
أهل البدع ، وهؤلاء الذين ابتدعوا فيه ما يشبه بدع أهل الكتاب
والصائبة انواع : قوم منتسبة إلى الشيعة من الاسماعيلية وغيرهم . يقولون
بالعدد دون الرؤية . ومبدأ خروج هذه البدعة من الكوفة .

فمنهم من يعتمد على جدول يزعمون ان جعفر الصادق دفعه اليهم
ولم يأت به الا عبد الله بن معاوية ، ولا يختلف أهل المعرفة من
الشيعة وغيرهم ان هذا كذب مخلق على جعفر ، اختلقه عليه عبد الله
هذا . وقد ثبت بالنقل المرضي عن جعفر وعامة أئمة أهل البيت ما عليه
المسلمون . وهو قول اكثر عقلاء الشيعة .

ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان ، او على أن
خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر .

ومنهم من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً لا يعرف
في شيء من كتب الاسلام ، ولا رواه عالم قط انه قال : « يوم صومكم
يوم نحرکم » . وغالب هؤلاء يوجبون ان يكون رمضان تاماً ، ويمتنعون
أن يكون تسعة وعشرين .

ومنهم من يعتمد على رؤيته بالشرق قبل الاستسرار ، فيوجبون
استساراه ليلتين ، ويقولون : اول يوم يرى في أوله فهو من الشهر
الماضي . واليوم يكون اليوم الذي لا يرى في طرفيه . ثم اليوم الذي
يرى في آخره هو أول الشهر الثاني ، ويحملون مبدأ الشهر قبل رؤية
الهلال ، مع العلم بان الهلال يستسر ليلة تارة ، وليلتين أخرى ، وقد
يستسر ثلاث ليال .

فأما الذين يعتمدون على حساب الشهور وتعديلها فيعتبرونه برمضان
الماضي ، او برجب ، او يضعون جدولاً يعتمدون عليه ، فهم مع مخالفتهم
لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكتب ولا نحسب » : انما عمدتهم

تعديل سير النيرين ، والتعديل أن يأخذ اعلى سيرها ، وأدناه ، فيأخذ
الوسط منه ويجمعه .

ولما كان الغالب على شهور العام ان الأول ثلاثون والثاني تسعة
وعشرون كان جميع انواع هذا الحساب والكتاب مبنية على ان الشهر
الأول ثلاثون ، والثاني تسعة وعشرون . والسنة ثلاثمائة واربعة
وخمسون . ويحتاجون ان يكتبوا في كل عدة من السنين زيادة يوم تصير
فيه السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوما ، يزيدونه في ذي الحجة مثلا
فهذا اصل عدتهم . وهذا القدر موافق في اكثر الاوقات ، لان الغالب
على الشهور هكذا ، ولكنه غير مطرد ، فقد يتوالى شهران وثلاثة
واكثر ثلاثين ، وقد يتوالى شهران وثلاثة واكثر تسعة وعشرين ،
فينتقض كتابهم وحسابهم ، ويفسد دينهم الذي ليس بقيم ، وهذا من
الاسباب الموجبة لثلا يعمل بالكتاب والحساب في الاهلة .

فهذه طريقة هؤلاء المتبعة المارقين الخارجين عن شريعة الاسلام ،
الذين يحسبون ذلك الشهر بما قبله من الشهور ، اما في جميع السنين
او بعضها ، ويكتبون ذلك .

واما الفريق الثاني : فقوم من فقهاء البصريين ذهبوا الى ان قوله :

« فاقدرُوا له » تقدير حساب بمنازل القمر ، وقد روي عن محمد بن سيرين قال : خرجت في اليوم الذي شك فيه ، فلم ادخل على أحد يؤخذ عنه العلم الا وجدته يأكل ، الا رجلا كان يحسب وياخذ بالحساب ، ولو لم يعلمه كان خيرا له . وقد قيل : ان الرجل مطرف بن عبد الله ابن الشخير ، وهو رجل جليل القدر ، الا ان هذا ان صبح عنه فهي من زلات العلماء . وقد حكى هذا القول عن ابي العباس بن سريج ايضا . وحكا بعض المالكية عن الشافعي ان من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر لم يتبين له من جهة النجوم ان الهلال الليلة ، وغم عليه جاز له ان يعتقد الصيام وبيته ويجزئه ، وهذا باطل عن الشافعي لا أصل له عنه . بل المحفوظ عنه خلاف ذلك كمذهب الجماعة . وانما كان قد حكى ابن سريج وهو كان من اكبر اصحاب الشافعي نسبة ذلك اليه اذ كان هو القائم بنصر مذهبه .

واحتجاج هؤلاء بحديث ابن عمر في غابة الفساد ، مع ان ابن عمر هو الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انا امة امية لا نكتب ولا نحسب » فكيف يكون موجب حديثه العمل بالحساب . وهؤلاء يحسبون مسيره في ذلك الشهر ولياليه . وليس لاحد منهم طريقة منضبطة اصلا ، بل اية طريقة سلكوها فان الخطأ واقع فيها ايضا ، فان الله سبحانه لم يجعل لمطلع الهلال حسابا مستقيما ، بل لا يمكن ان يكون الى رؤيته

طريق مطرد الا الرؤية ، وقد سلكوا طرقا كما سلك الاولون منهم من لم يضبطوا سيره الا بالتعديل الذي يتفق الحساب على انه غير مطرد ، وانما هو تقريب مثل ان يقال : ان رؤى صبيحة ثمان وعشرين فهو تام ، وان لم ير صبيحة ثمان فهو ناقص . وهذا بناء على ان الاستمرار لليلتين ، وليس بصحيح ، بل قد يستمر ليلة تارة ، وثلاث ليالى أخرى .

وهذا الذي قالوه انما هو بناء على انه كل ليلة لا يمكث في المنزلة الا ستة اسابيع ساعة ، لا اقل ولا اكثر . فيغيب ليلة السابع نصف الليل ، ويطلع ليلة اربعة عشر من اول الليل الى طلوع الشمس ، وليلة الحادي والعشرين يطلع من نصف الليل ، وليلة الثامن والعشرين ان استمر فيها نقص والا كمل ، وهذا غالب سيره ، والا فقد يسرع ويبطئ .

واما العقل : فاعلم ان المحققين من اهل الحساب كلهم متفقون على انه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يحكم بانه يرى لاحالة ، او لا يرى البتة على وجه مطرد ، وانما قد يتفق ذلك ، او لا يمكن بعض الاوقات ، ولهذا كان المعتنون بهذا الفن من الامم : الروم ، والهند ، والفرس ، والعرب ، وغيرهم مثل بطليموس الذي هو مقدم هؤلاء ، ومن بعدهم قبل الاسلام وبعده لم ينسبوا اليه في الرؤية حرفا واحداً ، ولا حدود كما حدوا اجتماع القرصين ، وانما تكلم به قوم منهم في ابناء الاسلام : مثل

كوشيار الديلمي ، وعليه وعلى مثله يعتمد من تكلم في الرؤية منهم . وقد انكر ذلك عليه حذاقهم مثل ابي علي المروزي القطان وغيره ، وقالوا انه تشوق بذلك عند المسلمين ، والا فهذا لا يمكن ضبطه .

ولعل من دخل في ذلك منهم كان مرموقا بنفاق ، فما النفاق من هؤلاء يبيد ، او يتقرب به الى بعض الملوك الجبال ، ممن محسن ظنه بالحساب ، مع انتسابه الى الاسلام .

وبيان امتناع ضبط ذلك : ان الحاسب انما يقدره على ضبط شبح الشمس والقمر ، وجريهما انها يتحاذيان في الساعة الفلانية في البرج الفلاني في السماء المحاذي لمكان الفلاني من الارض ، سواء كان الاجتماع من ليل أو نهار ، وهذا الاجتماع يكون بعد الاستسرار ، وقبل الاستهلال ، فان القمر يجري في منزله الثانية والعشرين ، كما قدره الله منازل ، ثم يقرب من الشمس فيستسر ليلة او ليلتين ، لمخاضاته لها ، فاذا خرج من تحتها جعل الله فيه النور ثم يزداد النور كلما بعد عنها الى ان يقابلها ليلة الابدار ، ثم ينقص كلما قرب منها ، الى ان يجامعها ، ولهذا يقولون الاجتماع والاستقبال ، ولا يقدرّون ان يقولوا : الهلال وقت المفارقة على كذا . يقولون : الاجتماع وقت الاستسرار ، والاستقبال وقت الابدار .

ومن معرفة الحساب الاستسرار والابدار الذي هو الاجتماع والاستقبال
فالناس يعبرون عن ذلك بالأمر الظاهر من الاستسرار الهلالي في آخر
الشهر وظهوره في أوله ، وكال نوره في وسطه ، والحساب يعبرون
بالامر الخفي من اجتماع القرصين الذي هو وقت الاستسرار ،
ومن استقبال الشمس والقمر الذي هو وقت الابدار ، فان هذا
يضبط بالحساب..

وأما الاهلال فلا له عند من جهة الحساب ضبط ؛ لأنه
لا يضبط بحساب يعرف كما يعرف وقت الكسوف والخسوف ، فان الشمس
لا تكسف في سنة الله التي جعل لها إلا عند الاستسرار ، إذا وقع القمر
بينها وبين أبصار الناس . على محاذة مضبوطة ، وكذلك القمر لا يخسف
إلا في ليالي الابدار على محاذة مضبوطة لتحول الارض بينه وبين الشمس
فمعرفة الكسوف والخسوف لمن صبح حسابه مثل معرفة كل احد أن
ليلة الحادي والثلاثين من الشهر لا بد ان يطلع الهلال ، وإنما يقع
الشك ليلة الثلاثين . فنقول الحاسب غاية ما يمكنه اذا صبح حسابه ان
يعرف مثلا ان القرصين اجتماعا في الساعة الفلانية ، وانه عند غروب
الشمس يكون قد فارقها القمر ، إما بعشر درجات مثلا ،
أو أقل ، أو أكثر . والدرجة هي جزء من ثلاثمائة وستين جزءا
من الفلك .

فانهم قسموه اثني عشر قسماً ، سموها «الداخل» : كل برج اثنا عشر درجة ، وهذا غاية معرفته ، وهي بتحديدكم بينها من البعد في وقت معين في مكان معين . هذا الذي يضبطه بالحساب . اما كونه يرى اولاً يرى فهذا أمر حسي طبيعي ليس هو أمراً حسابياً رياضياً . وانما غايته ان يقول : استقرأنا انه اذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعاً أو لا يرى قطعاً : فهذا جهل وغلط ، فان هذا لا يجري على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص في النفي والاثبات . بل إذا كان بعده مثلاً عشرين درجة ، فهذا يرى مالم يحل حائل ، واذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى ، وأما ما حول العشرة ، فالامر فيه يختلف باختلاف اسباب الرؤية من وجوه :

أحدها : أنها تختلف ، وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكماله فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل ، ومع توسطه يراه غالب الناس ، وليست أبصار الناس محصورة بين حاصرين ، ولا يمكن أن يقال يراه غالب الناس ، ولا يراه غالبهم ؛ لأنه لو رآه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالاجماع ، وان كان الجمهور لم يروه ، فاذا قال لا يرى بناء على ذلك كان مخطئاً في حكم الشرع ، وان قال يرى بمعنى أنه يراه البصر الحديد ، فقد لا يتفق فيمن يترأى له من يكون بصره حديداً ،

فلا يلتفت الى امكان رؤية من ليس بحاضر .

السبب الثاني : ان يختلف بكثرة المترائين وقتهم ، فانهم إذا كثروا كان أقرب ان يكون فيهم من يراه لحدة بصره ، وخبرته بموضع طلوعه ، والتحديد نحو مطلعته ، وإذا قلوا : فقد لا يتفق ذلك ، فإذا ظن انه يرى قد يكونون قليلا فلا يمكن ان يروه ، وإذا قال : لا يرى ، فقد يكون المتراؤون كثيراً فيهم من فيه قوة على إدراك ما لم يدركه غيره .

السبب الثالث : انه يختلف باختلاف مكان الترائي ، فان من كان أعلى مكانا في منارة او سطح عال ، او على رأس جبل ، ليس بمنزلة من يكون على القاع الصفصف ، او في بطن واد . كذلك قد يكون أمام أحد المترائين بناء او جبل أو نحو ذلك يمكن معه ان يراه غالباً ، وإن منعه أحياناً ، وقد يكون لاشيء أمامه . فإذا قيل : يرى مطلقاً ، لم يره المنخفض ونحوه ، وإذا قيل لا يرى فقد يراه المرتفع ونحوه ، والرؤية تختلف بهذا اختلافاً ظاهراً .

السبب الرابع : انه يختلف باختلاف وقت الترائي ، وذلك ان عادة الحساب انهم يخبرون ببعده وقت غروب الشمس ، وفي تلك

الساعة يكون قريبا من الشمس ، فيكون نوره قليلا ، وتكون حمرة شعاع الشمس مانعا له بعض المنع ، فكلما انخفض الى الافق بعدد من الشمس ، فيقوى شرط الرؤية ، ويبقى مانعها ، فيكثر نوره ، ويبعد عن شعاع الشمس . فاذا ظن انه لا يرى وقت الغروب او عقبه ، فانه يرى بعد ذلك ، ولو عند هوبه في المغرب ، وان قال : انه يضبط حاله من حين وجوب الشمس إلى حين وجوبه ، قائما يمكنه ان يضبط عدد تلك الدرجات لانه يبقى مرتفعا بقدر ما بينها من البعد ، اما مقدار ما يحصل فيه من الضوء ، وما يزول من الشعاع المانع له ، فان بذلك تحصل الرؤية بضبطه على وجه واحد — يصح مع الرؤية دائما ، أو يتمتع دائما — فهذا لا يقدر عليه ابدأ ، وليس هو في نفسه شيئا مضبطا خصوصا اذا كانت الشمس (١)

السبب الخامس : صفاء الجو ، وكدره . لست أعني إذا كان هناك حائل يمنع الرؤية كالغيم والقتر الهائج من الادخنة ، والأبخرة ، وإنما إذا كان الجو بحيث يمكن فيه رؤيته امكن من بعض ، إذا كان الجو صافيا من كل كدر ، في مثل ما يكون في الشتاء عقب الامطار في البرية الذي ليس فيه بخار ، بخلاف ما إذا كان في الجو بخار بحيث لا يمكن

(١) يفاض بالاصل .

فيه رؤيته ، كنحو ما يحصل في الصيف بسبب الانحرة والأدخنة ، فانه لا يمكن رؤيته في مثل ذلك ، كما يمكن في مثل صفاء الجو .

وأما صحة مقابله ، ومعرفة مطلعه ، ونحو ذلك . فهذا من الامور التي يمكن المتراعى ان يتعلمها ، أو يتحراه . فقد يقال : هو شرط الرؤية كالتحديق نحو المغرب خلف الشمس ، فلم نذكره في اسباب اختلاف الرؤية . وانما ذكرنا ما ليس في مقدور المترائسين الاطاعة من صفة الأبصار ، وأعدادها ، ومكان الترائي ، وزمانه ، وصفاء الجو ، وكدره .

فاذا كانت الرؤية حكماً تشترك فيه هذه الاسباب التي ليس شيء منها داخلاً في حساب الحاسب ، فكيف يمكنه مع ذلك يخبر خبراً عاماً انه لا يمكن ان يراه احد حيث رآه على سبع أو ثمان درجات ، أو تسع ، ام كيف يمكنه يخبر خبراً جزماً انه يرى إذا كان على تسعة أو عشرة مثلاً .

ولهذا تجدم مختلفين في قوس الرؤية : كم ارتفاعه . منهم من يقول تسعة ونصف ، ومنهم من يقول (١) ويحتاجون ان يفرقوا بين الصيف

(١) ياض .

والشتاء : إذا كانت الشمس في البروج الشمالية مرتفعة ، أو في البروج الجنوبية منخفضة . فتبين بهذا البيان ان خبرهم بالرؤية من جنس خبرهم بالاحكام ، واضعف ، وذلك أنه هب انه قد ثبت ان الحركات العلوية سبب الحوادث الارضية . فان هذا القدر لا يمكن المسلم ان يجزم بنفيه ، إذ الله سبحانه جعل بعض المخلوقات اعيانها وصفاتها وحركاتها سببا لبعض ، وليس في هذا ما يحيله شرع ولا عقل ، لكن المسلمون قسمان :

منهم من يقول هذا لا دليل على ثبوته ، فلا يجوز القول به ، فانه قول بلا علم .

وآخر يقول : بل هو ثابت في الجملة ، لأنه قد عرف بعضه بالتجربة ، ولأن الشريعة دلت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، لكنها آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده » ، والتخوف انما يكون بوجود سبب الخوف ، فعلم ان كسوفها قد يكون سببا لأمر مخوف ، وقوله « لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته » رد لما توهمه بعض الناس . فان الشمس خسفت يوم موت ابراهيم ، فاعتقد بعض الناس انها خسفت من أجل موته تعظيما لموته ، وان موته سبب خسوفها ، فاخبر النبي

صلى الله عليه وسلم انه لا ينخسف لاجل أنه مات أحد ، ولا لأجل
انه حيي أحد .

وهذا كما في الصحيحين عن ابن عباس قال : حدثني رجال من
الأنصار أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بنجم فاستنار ،
فقال : « ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية ؟ » فقالوا كنا نقول : ولد
الليلة عظيم أو مات عظيم ، فقال : « انه لا يرمى بها موت أحد ، ولا حياته ،
ولكن الله إذا قضى بالقضاء سبغ حمة العرش » الحديث . فأخبر النبي صلى
الله عليه وسلم أن الشهب التي يرمم بها لا يكون عن سبب حدث
في الارض ، وإنما يكون عن أمر حدث في السماء ، وأن الرمي بها
لطراد الشياطين المسترقة .

وكذلك الشمس والقمر هما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده .
كما قال الله : (وما نرسل بالآيات إلا تخويفا) فعلم أن هذه الآيات
الساوية قد تكون سبب عذاب ؛ ولهذا شرع النبي صلى الله عليه
وسلم عند وجود سبب الخوف ما يدفعه من الأعمال الصالحة ، فأمر
بصلاة الكسوف — الصلاة الطويلة — وأمر بالعتق . والصدقة ، وأمر
بالدعاء ، والاستغفار . كما قال صلى الله عليه وسلم « ان البلاء والدعاء

ليلتقيان فيمتلجان بين السماء والأرض ، فالدعاء ونحوه يدفع البلاء النازل من السماء .

فان قلت : من عوام الناس — وان كان منتسباً إلى علم — من يجزم بان الحركات العلوية ليست سبباً لحدوث أمر البتة ، وربما اعتقد ان تجويز ذلك واثباته من جملة التنجيم المحرم ، الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد » رواه أبو داود وغيره ، وربما احتج بعضهم بما فهمه من قوله : « لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته » واعتقد أن العلة هنا هي العلة الغائية : أي لا يكسفان ليحدث عن ذلك موت أو حياة ؟

قلت : قول هذا جهل ؛ لأنه قول بلا علم ، وقد حرم الله على الرجل أن ينفي ما ليس له به علم ، وحرم عليه أن يقول على الله ما لا يعلم . واخبر أن الذي يأمر بالقول بغير علم هو الشيطان فقال : (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال : (انما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال : (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والباطل بغير الحق ، وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) فانه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، ولا قال احد من أهل العلم ذلك ،

ولا في العقل ، وما يعلم بالسقل ما يعلم به نفي ذلك . وإنما نفي ذلك جزماً بغير مثل نفي بعض الجاهل أن تكون الافلاك مستديرة : فمنهم من ينفي ذلك جزماً ، ومنهم من ينفي الجزم به على كل احد ، وكلاهما جهل . فمن اين له نفي ذلك ، أو نفي العلم به عن جميع الخلق ، ولا دليل له على ذلك إلا ما قد يفهمه بفهمه الناقص .

هذا وقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع علماء الامة ان الافلاك مستديرة ، قال الله تعالى : (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر) وقال : (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) وقال تعالى : (لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون) قال ابن عباس : في فلكة مثل فلكة المغزل ، وهكذا هو في لسان العرب ، الفلك الشيء المستدير . ومنه يقال : تفلك ثدي الجارية إذا استدار . قال تعالى : (يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل) والتكور هو التدوير . ومنه قيل : كار العمامة ، وكورها ، إذا أدارها . ومنه قيل : للسكرة كرة ، وهي الجسم المستدير ، ولهذا يقال : للافلاك كروية الشكل : لأن أصل الكرة كورة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، وكورت الكرة إذا دورتها ، ومنه الحديث : « ان الشمس والقمر يكوران يوم القيامة

كانها توران في نار جهنم ، وقال تعالى : (الشمس والقمر بحسبان)
 مثل حسيان الرما ، وقال : (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت)
 وهذا انما يكون فيما يستدير من اشكال الاجسام دون المضلعات من
 المثلث ، او المربع ، او غيرها ، فانه يتفاوت لان زواياه مخالفة
 لقوائمه ، والجسم للمستدير متشابه الجوانب والنواحي ، ليس بعضه
 مخالفاً لبعض .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي قال : انا نستشفع
 بك على الله ، ونستشفع بالله عليك . فقال : « ويحك ان الله لا يستشفع
 به على أحد من خلقه . ان شأنه أعظم من ذلك ، ان عرشه على
 سمواته هكذا » وقال بيده مثل القبة : « وانه ليضط به أطيط الرجل
 الجديد براكبه » رواه أبو داود وغيره من حديث جبير بن مطعم عن
 النبي صلى الله عليه وسلم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال : « إذا سألتكم الله الجنة فاسألوه الفردوس ، فانها
 أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فقد أخبر أن الفردوس
 هي الأعلى والأوسط ، وهذا لا يكون إلا في الصورة المستديرة ، فاما المربع
 ونحوه فليس أوسطه أعلاه ، بل هو متساو .

واما اجماع العلماء : فقال اياس بن معاوية — الامام المشهور قاضي

البصرة من التابعين — : السماء على الأرض مثل القبة .

وقال الامام ابو الحسين احمد بن جعفر بن المنادي من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف الكبار في فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد : لا خلاف بين العلماء ان السماء على مثال الكرة ، وانها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين ، غير متحركين : احدهما في ناحية الشمال ، والآخر في ناحية الجنوب . قال : ويدل على ذلك ان الكواكب جميعها تدور من المشرق تقع قليلا على ترتيب واحد في حركاتها ، ومقادير أجزائها إلى أن تتوسط السماء ، ثم تتحدر على ذلك الترتيب . كأنها ثابتة في كرة تديرها جميعها دوراً واحداً . قال : وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة . قال : ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد ، بل على المشرق قبل المغرب .

قال : فكرة الأرض مثبتة في وسط كرة السماء ، كالنقطة في الدائرة . يدل على ذلك أن جرم كل كوكب يرى في جميع نواحي السماء على قدر واحد ، فيدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع

الجهات بقدر واحد ، فاضطرار ان تكون الارض وسط السماء .

وقد يظن بعض الناس ان ما جاءت به الآثار النبوية من ان العرش سقف الجنة ، وان الله على عرشه ، مع ما دلت عليه من ان الافلاك مستديرة متناقص ، او مقتض ان يكون الله تحت بعض خلقه « كما احتج بعض الجهمية على انكار ان يكون الله فوق العرش باستدارة الافلاك ، وان ذلك مستلزم كون الرب اسفل . وهذا من غلطهم في تصور الامر ، ومن علم ان الافلاك مستديرة ، وان المحيط الذي هو السقف هو اعلى عليين ، وان المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه ، وهو قعر الارض ، هو « سجين » ، واسفل سافلين « علم من مقابلة الله بين اعلى عليين ، وبين سجين ، مع ان المقابلة : انما تكون في الظاهر بين العلو والسفل ، او بين السعة والضيق ، وذلك لان العلو مستلزم للسعة ، والضيق مستلزم للسفول ، وعلم ان السماء فوق الارض مطلقا ، لا يتصور ان تكون تحتها قط ، وان كانت مسديرة محيطة ، وكذلك كلما علا كان ارفع واشمل .

وعلم ان الجهة قسمان : قسم ذاتي . وهو العلو ، والسفول فقط . وقسم اضافي : وهو ما ينسب الى الحيوان بحسب حركته : فما امامه

يقال له : امام ، وما خلفه يقال له خلف ، وما عن يمينه يقال له اليمين ، وما عن يسرته يقال له اليسار ، وما فوق رأسه يقال له فوق ، وما تحت قدميه يقال له تحت ، وذلك امر اضافي . ارأيت لو ان رجلا علق رجله الى السماء ، ورأسه الى الارض ، اليست السماء فوقه وان قابلها برجله ؟! وكذلك النملة او غيرها لو مشى تحت السقف مقابلا له برجله ، وظهره الى الارض ، لكان العلو محاذيا لرجليه ، وان كان فوقه ، واسفل سفالين ينتهي الى جوف الارض .

والكواكب التي في السماء ، وان كان بعضها محاذيا لرؤوسنا ، وبعضها في النصف الآخر من الفلك ، فليس شيء منها تحت شيء ، بل كلها فوقنا في السماء ، ولما كان الانسان اذا تصور هذا يسبق الى وهمه السفلى الاضافي ، كما احتج به الجهمي الذي انكر علو الله على عرشه ، وخيل على من لا يدري ان من قال : ان الله فوق العرش فقد جعله تحت نصف المخلوقات ، او جعله فلكا آخر تعالى الله عما يقول الجاهل .

فمن ظن انه لازم لاهل الاسلام من الامور التي لا تليق بالله ، ولا هي لازمة ، بل هذا يصدقه الحديث الذي رواه احمد في مسنده ، من حديث الحسن عن ابي هريرة ، ورواه الترمذي في حديث الادلاء :

فان الحديث يدل على ان الله فوق العرش ، ويدل على احاطة العرش ،
وكونه سقف المخلوقات .

ومن تأوله على قوله هبط على علم الله ، كما فعل الترمذى لم بدر
كيف الامر ، ولكن لما كان من اهل السنة ، وعلم ان الله فوق العرش ،
ولم يعرف صورة المخلوقات ، وخشي ان يتأوله الجهمي أنه مختلط بالخلق ،
قال : هكذا ، والا فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كله حق ،
يصدق بعضه بعضا .

وما علم بالمعقول من العلوم الصحيحة يصدق ما جاء به الرسول ،
ويشهد له . فنقول : اذا تبين انا نعرف ما قد عرف من استدارة الافلاك ،
علم ان المنكر له مخالف لجميع الأدلة لكن المتوقف في ذلك قبل البيان
فعل الواجب ، وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة لا يثق بها .
فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حدثكم اهل الكتاب فلا تصدقوا
ولا تكذبوا » وان كون بعض الحركات العالية سبب لبعض الحوادث
بما لا ينكر ، بل اما ان يقبل او لا يرد .

فالقول بالاحكام النجومية باطل عقلا ، محرم شرعا ، وذلك ان
حركة الفلك وان كان لها أثر ليست مستقلة ، بل تأثير الأرواح وغيرها

من الملائكة أشد من تأثيره ، وكذلك تأثير الاجسام الطبيعية التي في الأرض ، وكذلك تأثير قلوب الآدميين بالدعاء وغيره من اعظم المؤثرات باتفاق المسلمين ، وكالصابئة المشتغلين باحكام النجوم وغيرهم من سائر الأمم فهو في الامر العام جزء السبب وان فرضنا انه سبب مستقل ، او انه مستلزم لتعام السبب ، فالعلم به غير ممكن لسرعة حركته ، وان فرض العلم به ، فمحل تأثيره لا ينضبط ؛ اذ ليس تأثير خسوف الشمس في الاقليم الفلاني بأولى من الاقليم الآخر ، وان فرض انه سبب مستقل قد حصل بشروطه ، وعلم به ، فلا ريب أن ما يصغر من الاعمال الصالحة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وصلة الارحام ، ونحو ذلك ، مما امرت به الشريعة يعارض مقتضى ذلك السبب ؛ ولهذا امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والدعاء والاستغفار والعق والصدقة عند الخسوف ، واخبر ان الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والارض .

والمنجمون يعترفون بذلك حتى قال كبيرهم « بطليموس » ضجيج الاصوات في هياكل العبادات بفنون الدعوات من جميع اللغات يحلل ما عقدته الافلاك الدائرات ، فصار ما جاءت به الشريعة ان حدث سبب خير كان ذلك : الصلاة والزكاة يقويه ويؤيده ، وان حدث سبب شر كان ذلك العمل يدفعه ، وكذلك استخارة العبد لربه اذام بأمر كما

امر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « اذام احدكم بالامر فليركع ركعتين » الحديث ، فهذه الاستخارة لله العليم القدير خالق الاسباب والمسببات خير من ان يأخذ الطالع فيما يريد فعله . فان الاختيار غايته تحصيل سبب واحد من اسباب النجح ان صح . والاستخارة اخذ للنجح من جميع طرقه ، فان الله يعلم الحيرة ، فاما ان يشرح صدر الانسان ، وييسر الاسباب ، او يعسرها ويصرفه عن ذلك .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من اتى عرافاً فسأله » الحديث رواه مسلم من حديث صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . والعراف يعم النجم وغيره ، إما لفظاً وإما معنى . وقال صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد . » رواه ابو داود وابن ماجه فقد تبين تحريم الأخذ بأحكام النجوم علماً أو عملاً من جهة الشرع ، وقد بينا من جهة العقل أن ذلك أيضاً متعذر في الغالب . لأن أسباب الحوادث وشروطها وموانعها لا تضبط بضبط حركة بعض الامور وإنما يتفق الاصابة في ذلك إذا كان بقية الأسباب موجودة . والموانع مرتفعة . لأن ذلك عن دليل مطرد لا زماً أو غالباً .

وحذاق المنجمين يوافقون على ذلك . ويعرفون أن طالع البلاد لا

يستقيم الحكم به غالباً لما رضة طالع لوقت وغيره من الموانع ،
ويقولون : إن الأحكام مبناه على الحدس ، والوهم . فتيين لهم ان
قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد يعلم بأدلة العقول امتناع
ضبط ذلك ، ويعلم بأدلة الشريعة تحريم ذلك والاستغناء عما نظن من
منفعته بما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة ،
ولهذا قال من قال ان كلام هؤلاء بين علوم صادقة لا منفعة فيها
ونعوذ بالله من علم لا ينفع ، وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها ، وان بعض
الظن اثم . ولقد صدق ، فان الانسان الحاسب إذا قتل نفسه في حساب
الدقائق والثواني كان غايته مالا يفيد . وإنما تعبوا عليه لأجل الأحكام .
وهي ظنون كاذبة .

أما الكلام في الشرعيات فان كان علما كان فيه منفعة الدنيا والآخرة ،
وان كان ظناً مثل الحكم بشهادة الشاهدين ، أو العمل بالدليل الظني الراجح
فهو عمل بعلم . وهو ظن يثاب عليه في الدنيا والآخرة . فالحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا
بالحق . آخر ما وجد . وصلى الله على محمد وآله وسلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة ، ولم يثبت عند حاكم المدينة : فهل لهم أن يصوموا اليوم الذي في الظاهر التاسع . وإن كان في الباطن العاشر ؟

فأجاب : نعم . يصومون التاسع في الظاهر المعروف عند الجماعة ، وإن كان في نفس الأمر يكون عاشراً ، ولو قدر ثبوت تلك الرؤية . فإن في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون ، أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه . وعن عائشة — رضي الله عنها — أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الفطر يوم يفطر الناس ، والاضحى يوم يضح الناس » ، رواه الترمذي ، وعلى هذا العمل عند أئمة المسلمين كلهم .

فإن الناس لو وقفوا بعرفة في اليوم العاشر خطأ أجزأهم الوقوف

بالاتفاق ، وكان ذلك اليوم يوم عرفة في حقهم . ولو وقفوا الثامن خطأ
ففي الاجزاء نزاع . والظاهر صحة الوقوف أيضاً ، وهو أحد القولين في
مذهب مالك ، ومذهب أحمد وغيره .

قالت عائشة — رضي الله عنها — « إنما عرفة اليوم الذي يعرفه
الناس » وأصل ذلك أن الله سبحانه وتعالى علق الحكم بالهلال والشهر
فقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة . قل هي مواقيت للناس والحج)
والهلال اسم لما يستهل به : أي يعلن به ، ويحجر به فإذا طلع في
السماء ولم يعرفه الناس وبستهلوا لم يكن هلالاً .

وكذا الشهر مأخوذ من الشهرة ، فإن لم يشتهر بين الناس لم يكن
الشهر قد دخل ، وإنما يغلط كثير من الناس في مثل هذه المسألة ؟
لظنهم أنه إذا طلع في السماء كان تلك الليلة أول الشهر . سواء ظهر
ذلك للناس واستهلوا به أولاً . وليس كذلك ؛ بل ظهوره للناس واستهلالهم
به لا بد منه ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « صومكم
يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » : أي
هذا اليوم الذي تعلمون أنه وقت الصوم ، والفطر ، والأضحى . فإذا
لم تعلموه لم يترتب عليه حكم . وصوم اليوم الذي يشك فيه : هل هو
تاسع ذي الحجة ؟ أو عاشر ذي الحجة ؟ جازم بلا نزاع بين العلماء ؛

لأن الأصل عدم العاشر . كما أنهم لو شكوا ليلة الثلاثين من رمضان ؛ هل طلع الهلال ؟ أم لم يطلع ؟ فأنهم بصومون ذلك اليوم المشكوك فيه باتفاق الأئمة . وإنما يوم الشك الذي رويت فيه الكراهة الشك في أول رمضان ؛ لأن الأصل بقاء شعبان .

وإنما الذي يشتبه في هذا الباب مسألتان :
أحدهما : لو رأى هلال شوال وحده ، أو أخبره به جماعة يعلم صدقهم : هل يفطر ؟ أم لا ؟

والثانية : لو رأى هلال ذي الحجة ، أو أخبره جماعة يعلم صدقهم ، هل يكون في حقه يوم عرفة ، ويوم النحر هو التاسع ، والعاشر بحسب هذه الرؤية التي لم نشتهر عند الناس ؟ أو هو التاسع والعاشر الذي اشتهر عند الناس ؟.

فأما المسألة الأولى : فالمتفرد برؤية هلال شوال ، لا يفطر علانية ، باتفاق العلماء . إلا أن يكون له عذر يبيح الفطر كمرض وسفر ، وهل يفطر سراً على قولين للعلماء أصحهما لا يفطر سراً ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في المشهور في مذهبهما .

وفيها قول أنه يفطر سراً كالشهور في مذهب أبي حنيفة ،

والشافعي ، وقد روى أن رجلين في زمن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — رأيا هلال شوال ، فأفطر أحدهما ، ولم يفطر الآخر . فلما بلغ ذلك عمر قال : للذي أفطر لولا صاحبك لأوجعتك ضربا .

والسبب في ذلك أن الفطر يوم يفطر الناس ، وهو يوم العيد ، والذي صامه المنفرد برؤية الهلال ليس هو يوم العيد الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صومه ، فإنه نهى عن صوم يوم الفطر ، ويوم النحر . وقال : « أما أحدهما فيوم فطرکم من صومکم ، وأما الآخر فيوم تأكلون فيه من نسککم » . فالذي نهى عن صومه هو اليوم الذي يفطره المسلمون ، وينسك فيه المسلمون .

وهذا يظهر بالمسألة الثانية ، فإنه لو انفرد برؤية ذي الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس في اليوم الذي هو في الظاهر الثامن ، وإن كان بحسب رؤيته هو التاسع ، وهذا لأن في انفرد الرجل في الوقوف ، والذبح ، من مخالفة الجماعة ما في إظهاره للفطر .

وأما صوم يوم التاسع في حق من رأى الهلال ، أو أخبره ثقتان أنها رأيا الهلال ، وهو العاشر بحسب ذلك ، ولم يثبت ذلك عند العامة ، وهو العاشر بحسب الرؤية الحفية ، فهذا يخرج على ما تقدم .

فمن أمره بالصوم يوم الثلاثين الذي هو بحسب الرؤية الحفية من شوال ، ولم يأمره بالفطر سراً ، سوغ له صوم هذا اليوم ، واستحبه ؛ لأن هذا هو يوم غرة ، كما أن ذلك من رمضان ، وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة والاعتبار .

ومن أمره بالفطر سراً لرؤيته ، نهاه عن صوم هذا اليوم عند هذا القائل ، كهلal شوال الذي انفرد برؤيته .

فان قيل قد يكون الامام الذي فوض اليه اثبات الهلال مقصراً ، لردء شهادة العدول ، إما لتقصيره في البحث عن عدالتهم ، وإما ردء شهادتهم لعداوة بينه وبينهم ، أو غير ذلك من الأسباب ، التي ليست بشرعية ، أو لاعتماده على قول المنجم الذي زعم أنه لا يرى .

قيل : ما يثبت من الحكم لا يختلف الحال فيه بين الذي يؤتم به في رؤية الهلال ، مجتهداً مصيئاً كان أو مخطئاً ، أو مفرطاً ، فانه إذا لم يظهر الهلال وبشتهر بحيث يتحرى الناس فيه . وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في الأئمة : « يصلون لكم ، فان أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم » . فخطؤه وتفريطه عليه ، لا على المسلمين الذين لم يفرطوا ، ولم يخطئوا .

ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز
الاعتماد على حساب النجوم ، كما ثبت عنه في الصحيحين أنه
قال : « إنا أمة أمية لا نكتب ، ولا نحسب ، صوموا لرؤيته ،
وأفطروا لرؤيته » .

والمعتمد على الحساب في الهلال ، كما أنه ضال في الشريعة ، مبتدع
في الدين ، فهو مخبط في العقل ، وعلم الحساب . فإن العلماء بالهيئة
يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي ، وإنما غاية الحساب منهم
إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت القروب
مثلاً ، لكن الرؤية ليست مضبوطة بدرجات محدودة ، فاتها تختلف
باختلاف حدة النظر وكلاله ، وارتفاع المكان الذي يترأى فيه الهلال ،
وانخفاضه ، وباختلاف صفاء الجو وكدره . وقد يراه بعض الناس لثمان
درجات ، وآخر لا يراه لثنتي عشر درجة ؛ ولهذا تنازع أهل الحساب
في قوس الرؤية تنازعا مضطربا ، وأئمتهم : كبطليموس ، لم يتكلموا في
ذلك بحرف ، لأن ذلك لا يقوم عليه دليل حسابي .

وإنما يتكلم فيه بعض متأخريهم ، مثل كوشيار الديلمي ، وأمثاله . لما
رأوا الشريعة علقت الأحكام بالهلال ، فرأوا الحساب طريقاً تنضبط فيه

الرؤية ، وليست طريقة مستقيمة ، ولا معتدلة ، بل خطأها كثير ،
وقد جرب ، وهم يختلفون كثيراً : هل يرى ؟ أم لا يرى ؟

وسبب ذلك : أنهم ضبطوا بالحساب مالا يعلم بالحساب ، فأخطأوا
طريق الصواب ، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ،
وينت أن ما جاء به الشرع الصحيح هو الذي يوافقه العقل الصريح ،
كما تكلمت على حد اليوم أيضا ، وينت أنه لا ينضبط بالحساب ؛ لأن
اليوم يظهر بسبب الأبنجرة المتصاعدة ، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء
من حصة الفجر ، إنما يصح كلامه لو كان الموجب لظهور النور وخفائه
مجرد محاذاة الأفق التي تعلم بالحساب .

فأما إذا كان للأبنجرة في ذلك تأثير ، والبخار يكون في الشتاء
والأرض الرطبة أكثر مما يكون في الصيف والأرض اليابسة . وكان
ذلك لا ينضبط بالحساب ، فسدت طريقة القياس الحسابي .

ولهذا توجد حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان
الصيف . والآخذ بمجرد القياس الحسابي بشكل عليه ذلك ، لأن حصة
الفجر عنده تتبع النهار ، وهذا أيضا مبسوط في موضعه ، والله سبحانه
أعلم . وصلى الله على محمد .

وسئل رحمه الله

عن المسافر في رمضان ، ومن بصوم ، ينكر عليه ، وينسب إلى الجهل . ويقال له الفطر أفضل ، وما هو مسافة القصر : وهل إذا أنشأ السفر من يومه يفطر ؟ ؟ وهل يفطر السفار من المكارية والتجار والجمال والملاح وراكب البحر ؟ وما الفرق بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية ؟

فأجاب : الحمد لله : الفطر للمسافر جاز باتفاق المسلمين ، سواء كان سفر حج ، أو جهاد ، أو تجارة ، أو نحو ذلك من الاسفار التي لا يكرها الله ورسوله .

وتنازعوا في سفر المعصية كالذي يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك ، على قولين مشهورين كما تنازعوا في قصر الصلاة .

فاما السفر الذي تقصر فيه الصلاة فانه يجوز فيه الفطر مع القضاء

باتفاق الأئمة ، ويجوز الفطر للمسافر باتفاق الأمة ، سواء كان قادراً على الصيام ، أو عاجزاً ، وسواء شق عليه الصوم ، أو لم يشق ، بحيث لو كان مسافراً في الظل والماء ومعه من يخدمه جاز له الفطر والقصر .

ومن قال : ان الفطر لا يجوز إلا لمن عجز عن الصيام فإنه يستتاب ، فان تاب وإلا قتل . وكذلك من انكر على المفطر ، فإنه يستتاب من ذلك .

ومن قال : إن المفطر عليه إثم ، فإنه يستتاب من ذلك ، فان هذه الأحوال خلاف كتاب الله ، وخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلاف إجماع الأمة .

وهكذا السنة للمسافر أنه يصلي الرباعية ركعتين ، والقصر أفضل له من الترييع ، عند الأئمة الأربعة : كذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد والشافعي ، في أصح قوليه .

ولم تتنازع الأمة في جواز الفطر للمسافر ؛ بل تنازعوا في جواز الصيام للمسافر ، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في

السفر كالمفطر في الحضر ، وانه إذا صام لم يجزه بل عليه أن يقضي ،
ويروى هذا عن عبد الرحمن بن عوف ، وأبي هريرة ، وغيرهما من السلف
وهو مذهب أهل الظاهر . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « ليس من البر الصوم في السفر » لكن مذهب
الأئمة الأربعة أنه يجوز للمسافر أن يصوم ، وأن يفطر ، كما في الصحيحين
عن أنس قال : « كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
فما الصائم ، وما للمفطر ، فلا يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر
على الصائم » وقد قال الله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو على
سفر فعدة من أيام أخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)
وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله يحب أن
يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته » وفي الصحيح أن رجلاً قال
للنبي صلى الله عليه وسلم : أي رجل أكثر الصوم ، أفأصوم في السفر؟
فقال : « إن أفطرت فحسن ، وإن صمت فلا بأس » . وفي حديث
آخر « خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون » .

وأما مقدار السفر الذي يقصر فيه ، ويفطر : فذهب مالك والشافعي
وأحمد أنه مسيرة يومين قاصدين بغير الابل والاقدام ، وهو ستة عشر
فرسناً ، كما بين مكة وعسفان ، ومكة وجدة . وقال أبو حنيفة : مسيرة

ثلاثة أيام . وقال طائفة من السلف والخلف : بل يقصر ويفطر في أقل من يومين . وهذا قول قوي ، فإنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعرفة ، ومزدلفة ، ومنى ، يقصر الصلاة ، وخلفه أهل مكة وغيرهم يصلون بصلاته ، لم يأمر أحدا منهم بإتمام الصلاة .

وإذا سافر في أثناء يوم ، فهل يجوز له الفطر ؟ على قولين مشهورين للعلماء ، هما روايتان عن أحمد .

أظهرهما : أنه يجوز ذلك . كما ثبت في السنن أن من الصحابة من كان يفطر إذا خرج من يومه ، ويذكر أن ذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نوى الصوم في السفر ، ثم إنه دعا بماء فأفطر ، والناس ينظرون إليه .

وأما اليوم الثاني : فيفطر فيه بلا ريب ، وإن كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الأئمة والأمة .

وأما إذا قدم المسافر في أثناء يوم ، فسني وجوب الإمساك عليه نزاع مشهور بين العلماء ؛ لكن عليه القضاء سواء أمسك أو لم يمك .

ويفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوي إليه . كالتاجر الجلاب
الذي يجاب الطعام ، وغيره من الساع ، وكالمكاري الذي يكري دوابه
من الجلاب وغيرهم . وكالبريد الذي يسافر في مصالح المسلمين ، ونحوهم .
وكذلك الملاح الذي له مكان في البر يسكنه .

فأما من كان معه في السفينة امرأته ، وجميع مصالحه ، ولا يزال
مسافراً فهذا لا يقصر ، ولا يفطر .

وأهل البادية : كأعراب العرب ، والأكراد ، والترك ، وغيرهم
الذين يشتون في مكان ، ويصيفون في مكان ، إذا كانوا في حال ظعنهم
من المشى إلى المصيف ، ومن المصيف إلى المشى : فأنهم يقصرون .
وأما إذا نزلوا بمشتام ، ومصيفهم ، لم يفطروا ، ولم يقصروا . وإن كانوا
يتبعون المراعى ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن يكون مسافراً في رمضان ، ولم يصبه جوع ، ولا عطش ، ولا
نعب : فما الأفضل له ، الصيام ؟ أم الافطار ؟

فأجاب : أما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين ، وإن لم يكن عليه مشقة ،
والفطر له أفضل . وإن صام جاز عند أكثر العلماء .

ومنهم من يقول لا يجزئه .

وسئل

عن إمام جماعة بمسجد مذهب حنفي ذكر لجماعته أن عنده كتابا فيه أن
الصيام في شهر رمضان إذا لم ينو بالصيام قبل عشاء الآخرة ، أو بعدها
أو وقت السحور ، وإلا فماله في صيامه أجر : فهل هذا صحيح ؟
أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه ،
وهو يريد أن يصوم شهر رمضان النية ، فإذا كان يعلم أن غداً من رمضان
فلا بد أن ينوي الصوم ، فإن النية محلها القلب ، وكل من علم ما يريد
فلا بد أن ينويه .

والتكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين ، فعامة المسلمين إنما
يصومون بالنية ، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

ما يقول سيدنا في صائم رمضان ، هل يفتر كل يوم إلى نية ؟ أم لا ؟

فأجاب : كل من علم أن غداً من رمضان ، وهو يريد صومه ، فقد نوى صومه ، سواء تلفظ بالنية ، أو لم يتلفظ . وهذا فعل عامة المسلمين ، كلهم ينوي الصيام .

وسئل

عن غروب الشمس : هل يجوز للصائم أن يفطر بمجرد غروبها ؟
فأجاب : إذا غاب جميع القرص أفطر الصائم ، ولا عبرة بالحرمة الشديدة الباقية في الأفق .

وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليل من ههنا ، وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم » .

ومسئل

عما إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان ، ماذا يكون ؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر ، كما كان بلال يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما يؤذن المؤذنون في دمشق وغيرها قبل طلوع الفجر ، فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمان يسير .

وان شك : هل طلع الفجر ؟ أو لم يطلع ؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع ، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر ، ففي وجوب القضاء نزاع .

والأظهر أنه لا قضاء عليه ، وهو الثابت عن عمر ، وقال به طائفة

من السلف والخلف ، والقضاء هو المشهور في مذهب الفقهاء
الأربعة ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل كلما أراد أن يصوم أغمي عليه ، ويزبد ويخبط ، فيبقى
أياماً لا يفيق ، حتى يتهم أنه جنون . ولم يتحقق ذلك منه ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان الصوم يوجب له مثل هذا المرض ،
فانه يفطر ويقضى ، فان كان هذا يصيبه في أي وقت صام ، كان عاجزاً
عن الصيام ، فيطعم عن كل يوم مسكيناً ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة حامل رأت شيئاً شبه الحيض ، والدم مواظبها ، وذكر
القوابل أن المرأة تفطر لأجل منقعة الجنين ، ولم يكن بالمرأة ألم : فهل

يجوز لها الفطر؟ أم لا؟

فأجاب : ان كانت الحامل تخاف على جنينها ، فانها تفطر ،
وتقضى عن كل يوم يوماً ، وتطعم عن كل يوم مسكيناً ، رطلاً من خبز
بأدمه ، والله أعلم .

وقال شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا
هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً
عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

فصل

﴿ فِيمَا يَفْطُرُ الصَّائِمَ وَمَا لَا يَفْطُرُهُ ﴾

وهذا نوعان : منه ما يفطر بالنص والاجماع ، وهو الأكل والشرب
والجماع ، قال تعالى : (فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ، وَابْتَغُوا مَآكِبَ اللَّهِ لَكُمْ ،

وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلى الليل (فأذن في للبشارة ، فعقل من ذلك أن المراد الصيام من للبشارة والاكل والشرب ، ولما قال أولاً : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان معقولا عندم أن الصيام هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ، ولفظ « الصيام » كانوا يعرفونه قبل الاسلام ويستعملونه ، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها « أن يوم عاشوراء كان يوما تصومه قريش في الجاهلية » .

وقد ثبت عن غير واحد أنه قبل ان يفرض شهر رمضان أمر بصوم يوم عاشوراء وأرسل مناديا ينادي بصومه ، فعلم أن مسمى هذا الاسم كان معروفا عندم .

وكذلك ثبت بالسنة واتفاق المسلمين ان دم الحيض ينافي الصوم ، فلا تصوم الحائض ، لكن تقضي الصيام .

وثبت بالسنة أيضاً من حديث لقيط بن صبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » فدل على ان إزال الماء من الانف يفطر الصائم وهو قول جماهير العلماء .

وفي السنن حديثان (أحدهما) حديث هشام بن حسان عن محمد ابن سبرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من ذرعه قىء وهو صائم فليس عليه قضاء . وإن استقاء فليقض » وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم ، بل قالوا : هو من قول أبي هريرة ، قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل قال : ليس من ذا شيء . قال الخطابي : يريد أن الحديث غير محفوظ وقال الترمذي : سألت محمد بن اسماعيل البخاري عنه فلم يعرفه إلا عن عيسى بن يونس ، قال : وما أراه محفوظاً . قال : وري يحيى بن كثير ، عن عمر بن الحكم ، أن أبا هريرة كان لا يرى القىء يفطر الصائم .

قال الخطابي : وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام كما رواه عيسى بن يونس . قال : ولا أعلم خلافا بين أهل العلم في أن من ذرعه القىء فإنه لا قضاء عليه ، ولا في أن من استقاء عامداً فعليه القضاء ، ولكن اختلفوا في الكفارة فقال عامة أهل العلم : ليس عليه غير القضاء ، وقال عطاء : عليه القضاء والكفارة ، وحكى عن الأوزاعي وهو قول أبي ثور .

(قلت) وهو مقتضى إحدى الروایتين عن أحمد في إيجابه الكفارة على المحتجم فانه إذا أوجبها على المحتجم فعلى المستقيم أولى ، لكن ظاهر مذهبه ان الكفارة لا تجب بغير الجماع كقول الشافعي .

والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه ، وقد أشاروا إلى عليه ، وهو انفراد عيسى بن يونس ، وقد ثبت أنه لم ينفرد به ، بل وافقه عليه حفص بن غياث ، والحديث الأخير يشهد له ، وهو ما رواه أحمد وأهل السنن كالترمذي عن أبي الدرداء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فأفطر ، فذكرت ذلك لثوبان فقال : صدق ، أنا صيبت له وضوءاً ، لكن لفظ أحمد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ » . رواه أحمد عن حسين المعلم .

قال الاثرم : قلت لأحمد : قد اضطربوا في هذا الحديث ، فقال : حسين المعلم يجوده ، وقال الترمذي : حديث حسين أرجح شيء في هذا الباب ، وهذا قد استدل به على وجوب الوضوء من القى ، ولا يدل على ذلك ، فانه إذا أراد بالوضوء الوضوء الشرعى فليس فيه إلا أنه توضأ ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب ، بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع . فاذا قيل انه مستحب كان فيه عمل بالحديث .

وكذلك ما روي عن بعض الصحابة من الوضوء من الدم الخارج ليس في شيء منه دليل على الوجوب ، بل يدل على الاستحباب . وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك ، كما قد بسط في موضعه ، بل قد روى الدارقطني وغيره عن حميد عن انس قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه ، ورواه ابن الجوزي في « حجة الخالف » ولم يضعفه ، وعادته الجرح بما يمكن .

وأما الحديث الذي يروي « ثلاث لا تضر : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » ، وفي لفظ « لا يفطرن لا من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » فهذا إسناده الثابت ما رواه الثوري وغيره عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . هكذا رواه أبو داود ، وهذا الرجل لا يعرف . وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن عبد الرحمن ضعيف عند أهل العلم بالرجال .

(قلت) روايته عن زيد من وجهين مرفوعا لا يخالف روايته

المرسلة بل يقويها ، والحديث ثابت عن زيد بن أسلم ؛ لكن هذا فيه
« إذا ذرعه القى » .

وأما حديث الحجامة فلما ان يكون منسوخا وإما أن يكون ناسخا
لحديث ابن عباس « انه احتجم وهو محرم صائم » أيضا ، ولعل فيه
القيء إن كان متاولا للاستقاء هو أيضا منسوخ . وهذا يؤيد أن
النهى عن الحجامة هو المتأخر ، فانه إذا تعارض نصان ناقلا وبقى
على الاستصحاب ، فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ ، ونسخ أحدهما
يقوي نسخ قرينه . ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا . وقال
يحيى بن معين : حديث زيد بن أسلم ليس بشيء ، ولو قدر صحته
لكان المراد من ذرعه القى ، فانه قرنه بالاحتلام ، ومن احتلم بغير اختياره
كالنائم لم يفطر باتفاق الناس .

وأما من استمنى فأنزل فانه يفطر ، ولفظ الاحتلام إنما يطلق
على من احتلم في منامه .

وقد ظن طائفة أن القياس أن لا يفطر شيء من الخارج وان
المستقي إنما أفطر لأنه مظنة رجوع بعض الطعام ، وقالوا ان فطر
الحائض على خلاف القياس . وقد بسطنا في الأصول انه ليس في الشريعة

شيء على خلاف القياس الصحيح .

فان قيل : فقد ذكرتم ان من أفطر عامداً بغير عذر كان فطره من الكبائر ، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر كان تفويته لها من الكبائر ، وانها ما بقيت تقبل منه على أظهر قولي العلماء ، كمن فوت الجمعة ورمى الجمار وغير ذلك من العبادات المؤقتة وهذا قد أمره بالقضاء .

وقد روي في حديث الجامع في رمضان انه أمره بالقضاء ؟ قيل هذا انما أمره بالقضاء لأن الانسان انما يتقياً لعذر كالريض بتداوى بالقيء ، أو يتقياً لأنه أكل ما فيه شبهة كما تقياً أبو بكر من كسب المتكهن .

وإذا كان المتقي معذوراً كان ما فعله جائزاً وصار من جملة المرضى الذين بقضون ، ولم يكن من أهل الكبائر الذين أفطروا بغير عذر . وأما أمره للجامع بالقضاء فضعيف ، ضعفه غير واحد من الحفاظ . وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ولم يذكر احد أمره بالقضاء ، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم وهو حكم شرعي يجب بيانه ، ولما لم

بأمره به دل على أن القضاء لم يبق مقبولا منه . وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر لم يكن ناسياً ولا جاهلاً .

والجماع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ، وبذكر ثلاث روايات عنه :

أحدها : لا قضاء عليه ولا كفارة ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين .

والثانية : عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك .

والثالثة : عليه الأمران وهو المشهور عن أحمد .

والاول أظهر كما قد بسط في موضعه ، فانه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة ان من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم يثاخذ الله بذلك وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله ، فلا يكون عليه اثم ، ومن لا اثم عليه لم يكن عاصياً ولا مرتكباً لما نهى عنه ، وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهى عنه . ومثل هذا لا يبطل عبادته ، انما يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه .

وطرد هذا ان الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسياً ولا مخطئاً لا الجماع ولا غيره وهو أظهر قول الشافعي .

وأما الكفارة والفدية فتلك وجبت لأنها بدل المتلف من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله ، كما لو أتلفه صبي أو مجنون أو نائم ضمنه بذلك ، وجزاء الصيد إذا وجب على النامي والمخطيء فهو من هذا الباب بمنزلة دية المقتول خطأ والكفارة الواجبة بقتله خطأ بنص القرآن واجماع المسلمين .

وأما سائر المحظورات فليست من هذا الباب ، وتقليم الاظفار وقص الشارب والترفة المتأق للتفت كالطيب واللباس . ولهذا كانت فديتها من جنس فدية المحظورات ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل . فأظهر الأقوال في النامي والمخطيء إذا فعل محظوراً أن لا يضمن من ذلك إلا الصيد .

والناس فيه أقوال هذا أحدها وهو قول أهل الظاهر .

والثاني يضمن الجميع مع النسيان كقول أبي حنيفة وإحدى الروايات عن أحمد ، واختاره القاضي وأصحابه .

والثالث يفرق بين ما فيه إتلاف قتل الصيد والحلق والتقليم وما ليس فيه إتلاف كالطيب واللباس ، وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية ، واختارها طائفة من أصحابه ، وهذا القول أجود من

غيره ؛ لكن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا يقتل الصيد هذا أجود .

والرابع ان قتل الصيد خطأ لا يضمنه وهو رواية عن أحمد فخرجوا عليه الشعر والظفر بطريق الأولى .

وكذلك طرد هذا ان الصائم اذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً فلا قضاء عليه وهو قول طائفة من السلف والخلف ، ومنهم من يفطر الناسي والمخطيء كمالك ، وقال ابو حنيفة : هذا هو القياس لكن خالفه لحديث أبي هريرة في الناسي ، ومنهم من قال لا يفطر الناسي ويفطر المخطيء ، وهو قول ابى حنيفة والشافعي وأحمد ، فأبو حنيفة جعل الناسي موضع استحسان ، وأما اصحاب الشافعي واحد فقالوا النسيان لا يفطر ، لانه لا يمكن الاحتراز منه ، بخلاف الخطأ فانه يمكن أن لا يفطر حتى يتيقن غروب الشمس ، وأن يمسك اذا شك في طلوع الفجر .

وهذا التفريق ضعيف والامر بالعكس . فان السنة للصائم أن يعجل الفطر ويؤخر السحور ، ومع الغيم المطبق لا يمكن اليقين الذي لا يقبل الشك إلا بعد أن يذهب وقت طويل جداً يفوت مع المغرب

ويفوت معه تمجيل الفطور ، والمصلي مأمور بصلاة المغرب وتعجيلها ،
فاذا غلب على ظنه غروب الشمس امر بتأخير المغرب الى حد اليقين ،
فربما يؤخرها حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس وقد
جاء عن ابراهيم النخعي وغيره من السلف ، وهو مذهب ابي خنيفة
انهم كانوا يستحبون في النسيم تأخير المغرب وتعجيل العشاء وتأخير
الظهر وتقديم العصر وقد نص على ذلك احمد وغيره ، وقد هلل ذلك
بعض اصحابه بالاحتياط لدخول الوقت ، وليس كذلك ؛ فان هذا خلاف
الاحتياط في وقت العصر والعشاء وانما سن ذلك لان هاتين الصلاتين
يجمع بينهما للعذر ، وحال النسيم حال عذر ، فأخرت الاولى من صلاتي
الجمع وقدمت الثانية لمصلحتين :

احداها التخفيف عن الناس حتى يصلوها مرة واحدة لاجل خوف
المطر كالجمع بينهما مع المطر .

والثانية ان يتيقن دخول وقت المغرب ، وكذلك يجمع بين الظهر والعصر
على أظهر القولين ، وهو احدى الروایتين عن احمد ويجمع بينهما للوحد
الشديد والرياح الشديدة الباردة ونحو ذلك في أظهر قولي العلماء وهو
قول مالك وأظهر القولين في مذهب احمد .

الثاني ان الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب ، فان فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال بخلاف تينك ، فانه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب ، لان ذلك وقت لهما حال العذر ، وحال الاشتباه حال عذر ، فكان الجمع بين الصلاتين مع الاشتباه أولى من الصلاة مع الشك .

وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الاول من الاحتياط ؛ لكنه احتياط مع نيقن الصلاة في الوقت المشترك ، ألا ترى ان الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب ولا في العشاء والعصر ، ولو كان لعلم خوف الصلاة قبل الوقت لطردها في الفجر ثم يطردها في العصر والعشاء .

وقد جاء الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم بالتبكير بالعصر في يوم النسيم ، فقال : « بكمروا بالصلاة في يوم النسيم فانه من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » .

فان قيل : فاذا كان يستحب أن يؤخر المغرب مع النسيم فكذلك يؤخر الفطور . قيل : إنما يستحب تأخيرها مع تقديم العشاء بحيث يصلحها قبل مغيب الشفق ، فأما تأخيرها إلى ان يخاف مغيب الشفق فلا يستحب ، ولا يستحب تأخير الفطور إلى هذه الغاية .

ولهذا كان الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت

المغرب ولا يستحب أن يؤخر بالناس للمغرب إلى مغيب الشفق ، بل هذا حرج عظيم على الناس وإنما شرع الجمع لئلا يخرج المسلمون .

وأيضاً فليس التأخير والتقديم المستحب أن يفعلهما مقترتين ؛ بل أن يؤخر الظهر ويقدم العصر ، ولو كان بينهما فصل في الزمان . وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلون الواحدة وينتظرون الأخرى لا يحتاجون إلى ذهاب إلى البيوت ثم رجوع ، وكذلك جواز الجمع لا يشترط له الموالاة في أصح القولين ، كما قد ذكرناه في غير هذا الموضع .

وأيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أفطرنا يوماً من رمضان في غيم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس » . وهذا يدل على شيئين : على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب ؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ولرسوله ممن جاء بعدهم . (والثاني) لا يجب القضاء فإن النبي صلى الله عليه وسلم لو أمرم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطرم ، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به .

فان قيل : فقد قيل لهشام بن عروة : أمروا بالقضاء ؟ قال : أو بد من القضاء ؟ .

قيل : هشام قال ذلك برأيه ، لم يرو ذلك في الحديث ، ويدل على انه لم يكن عنده بذلك علم : ان معمرأ روى عنه قال : سمعت هشاما قال : لا أدري أقضوا ام لا ؟ ذكر هذا وهذا عنه البخاري ، والحديث رواه عن أمه فاطمة بنت المنذر عن أسماء .

وقد نقل هشام عن أبيه عروة انه لم يؤمروا بالقضاء ، وعروة أعلم من ابنه ، وهذا قول اسحاق بن راهويه — وهو قرين احمد ابن حنبل ، وبوافقه في المذهب : أصوله وفروعه ، وقولهما كثيراً ما يجمع بينهما . والكوسج سأل مسائله لاحد واسحاق ، وكذلك حرب الكرماني سأل مسائله لاحد واسحاق ، وكذلك غيرها ؛ ولهذا يجمع الترمذي قول احمد واسحاق ، فانه روى قولهما من مسائل الكوسج .

وكذلك ابو زرعة وابو حاتم وابن قتيبة وغير هؤلاء من أئمة السلف والسنة والحديث وكانوا يتفقون على مذهب احمد واسحاق يقدمون قولهما على أقوال غيرها ، وأئمة الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم هم أيضا من أتباعهما ومن يأخذ العلم والفقه عنهما ، وداود من أصحاب اسحاق .

وقد كان احمد بن حنبل اذا سئل عن اسحاق يقول : أنا أسئل

عن اسحاق ؟ اسحاق يسئل غنى ،

والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق وابو عبيد وابو تور ومحمد
ابن نصر المروزي وداود بن علي ونحو هؤلاء كلهم فقهاء الحديث رضي
الله عنهم أجمعين .

وأيضاً فان الله قال في كتابه (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر) وهذه الآية مع الاحاديث
الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أنه مأمور بالأكل إلى ان
يظهر الفجر فهو مع الشك في طلوعه مأمور بالأكل كما قد بسط في موضعه .

فصل

وأما الكحل والحقنة وما يقطر في احليله ، ومداواة المأمومة والجائفة
— فهذا مما تنازع فيه اهل العلم ، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك ،
ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل ، ومنهم من فطر بالجميع لا بالتقطير ،
ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير ويفطر بما سوى ذلك .

والاظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك . فان الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام ، فلو كانت هذه الامور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ، ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الامة كما بلغوا سائر شرعه . فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسلًا - علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك . والحديث المروي في الكحل ضعيف رواه أبو داود في السنن ولم يروه غيره ولا هو في مسند احمد ولا سار الكتب المعتمدة . قال أبو داود : حدثنا النفيلي ، ثنا علي بن ثابت ، حدثني عبد الرحمن بن النعمان ، ثنا معبد بن هودة ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر بالاثم المروح عند النوم . وقال : ليتقه الصائم » قال أبو داود : وقال يحيى بن معين : هذا حديث منكر . قال المنذري وعبد الرحمن : قال يحيى بن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم الرازي : هو صدوق ، لكن من الذي يعرف أباه ومدائنه وحفظه ؟

وكذلك حديث معبد قد عورض بحديث ضعيف وهو ما رواه الترمذي بسنده عن أنس بن مالك قال : جاء رجل إلى النبي صلى

الله عليه وسلم فقال : اشتكيت عيني أفأصمت وأنا صائم ؟ قال « نعم » قال الترمذي : ليس بالقوي ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء . وفيه أبو عاتكة . قال البخاري : منكر الحديث .

والذين قالوا : ان هذه الامور تفسد كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة لم يكن معهم حجة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس ، وأقوى ما احتجوا به قوله « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » قالوا : فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفسد الصائم إذا كان بفعله ، وعلى القياس كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها ، سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشو جوفه .

والذين استثنوا التقطير قالوا : التقطير لا ينزل إلى جوفه ، وإنما يرشح رشحاً فالداخل إلى احليله كالداخل إلى فمه وأنفه .

والذين استثنوا الكحل قالوا : العين ليست كالقبر والبر ، ولكن هي تشرب الكحل كما يشرب الجسم الدهن والماء .

والذين قالوا الكحل يفسد قالوا : انه ينفذ إلى داخله حتى يتنخمه

الصائم لأن في داخل العين منفذاً إلى داخل الحلق .

وإذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يجز افساد الصوم بمثل هذه الأقيسة لوجوه :

(أحدها) ان القياس وان كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته فقد قلنا في الاصول : إن الاحكام الشرعية كلها ينتها النصوص أيضاً ، وان دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية ، فإذا علمنا بان الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب . وان القياس المثبت لوجوبه وتحريمه قاسد ، ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على الافطار بهذه الاشياء التي ذكرها بعض أهل الفقه فعلمنا أنها ليست مفطرة .

(الثاني) ان الاحكام التي تحتاج الامة إلى معرفتها لا بد أن بينها الرسول صلى الله عليه وسلم بياناً علماً ، ولا بد أن تثقلها الامة ، فإذا اتنى هذا علم أن هذا ليس من دينه وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان ، ولا حج بيت غير البيت الحرام ، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس ، ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بسلاً إنزال . ولا أوجب الوضوء من الفرع العظيم وان كان في مظنة خروج الخارج ، ولا سن

الركعتين بعد الطواف بين الصفا والمروة كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت ، وبهذا يعلم ان المنى ليس بنجس ، لأنه لم ينقل عن أحد بإسناد يحتاج به أنه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى مع عموم البلوى بذلك ، بل أمر الحائض أن تغسل قميصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك ، ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى .

والحديث الذي يرويه بعض الفقهاء « يغسل الثوب من البول والغائط والمنى والمذي والدم » ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها ، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتاج به . وإنما روي عن عمار وعائشة من قولهما .

وغسل عائشة للمني من ثوبه وفركها إياه لا يدل على وجوب ذلك فان الثياب تغسل من الوسخ والمخاط والبصاق ، والوجوب إنما يكون بأمره ، لا سيما ولم يأمر هو سائر المسلمين بغسل ثيابهم من ذلك ، ولا نقل انه أمر عائشة بذلك ، بل أقرها على ذلك ، فدل على جوازه أو حسنه واستجاباه .

وأما الوجوب فلا بد له من دليل .

وبهذه الطرق يعلم أيضاً أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء ولا من النجاسات الخارجة من غير السيلين فإنه لم ينقل أحد عنه بإسناد يثبت مثله أنه أمر بذلك مع العلم بأن الناس كانوا لا يزالون يحتجمون ويتقيئون ويبحرّحون في الجهاد وغير ذلك ، وقد قطع عرق بعض أصحابه ليخرج منه الدم وهو الفصاد ، ولم ينقل عنه مسلم أنه أمر أصحابه بالتوضؤ من ذلك .

وكذلك الناس لا يزال أحدهم يلمس امرأته بشهوة وبغير شهوة ولم ينقل عنه مسلم أنه أمر الناس بالتوضؤ من ذلك ، والقرآن لا يدل على ذلك ؛ بل المراد باللامسة الجماع كما بسط في موضعه . وأمره بالوضوء من مس الذكر إنما هو استحباب إما مطلقاً وإما إذا حرك الشهوة . وكذلك يستحب لمن لمس النساء فتحرّكت شهوته أن يتوضأ ، وكذلك من تفكر فتحرّكت شهوته فانتشر ، وكذلك من مس الأُمرء أو غيره فانتشر .

فالتوضؤ عند تحريك الشهوة من جنس التوضؤ عند الغضب ، وهذا مستحب لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن

الغضب من الشيطان ، وان الشيطان من النار ، وانما تطفأ النار بالماء ،
فاذا غضب احدكم فليتوضأ ، وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان
والنار ، والوضوء يطفئها فهو يطفيء حرارة الغضب . والوضوء من هذا
مستحب . وكذلك أمره بالوضوء مما مسته النار أمر استحباب لان ما
مسته النار يخالط البدن فليتوضأ . فان النار تطفأ بالماء . وليس في
النصوص ما يدل على أنه منسوخ ؛ بل النصوص تدل على أنه ليس
بواجب ، واستحباب الوضوء من أعدل الأقوال : من قول من
يوجب ، وقول من يراه منسوخا . وهذا أحد القولين في مذهب
احمد وغيره .

وكذلك بهذه الطريق يعلم ان بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس
بنجس ، فان هذا مما تعم به البلوى ، والقوم كانوا أصحاب إبل وغنم ،
يقعدون ويصلون في أمكنتها وهي مملوءة من أبقارها ، فلو كانت بمنزلة
المراحيض كانت تكون حشوشاً . وكان النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم
باجتنابها ، وأن لا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها ولا يصلون فيها .

فكيف وقد ثبتت الأحاديث بان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
كانوا يصلون في مرايض الغنم ، وأمر بالصلاة في مرايض الغنم ، ونهى

عن الصلاة في معاطن الابل ، فعلم أن ذلك ليس لتجاسة الأبعاد ، بل كما أمر بالتوضؤ من لحوم الابل ، وقال في الغنم : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » وقال « ان الابل خلقت من جن ، وان ملي ذروة كل بعير شيطاننا » وقال « الفخر والحيلاء في الفدادين أصحاب الابل ، والسكينة في أهل الغنم » .

فلما كانت الابل فيها من الشيطنة مالا يحبه الله ورسوله أمر بالتوضؤ من لحمها فان ذلك يطفيء تلك الشيطنة ، ونهى عن الصلاة في أعطانها لأنها مأوى الشياطين ، كما نهى عن الصلاة في الحمام لأنها مأوى الشياطين .

فان مأوى الأرواح الحيثة أحق بان تجتنب الصلاة فيه وفي موضع الاجسام الحيثة ، بل الأرواح الحيثة تحب الأجسام الحيثة .

ولهذا كانت الحشوش محتضرة تحضرها الشياطين ، والصلاة فيها أولى بالهي من الصلاة في الحمام ومعاطن الابل ، والصلاة على الأرض النجسة . ولم يرد في الحشوش نص خاص ؛ لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين ان يحتاج إل بيان ؛ ولهذا لم يكن أحد من المسلمين يقعد في الحشوش ، ولا يصلي فيها ، وكانوا ينتابون البرية لقضاء حوائجهم

قبل أن تتخذ الكنف في بيوتهم .

وإذا سمعوا نهيه عن الصلاة في اللحم أو إعطان الابل علموا ان النهي عن الصلاة في الحشوش أولى وأحرى ، مع انه قد روى الحديث الذي فيه « النهي عن الصلاة في المقبرة والمجزرة والمزبلة والحشوش وقارعة الطريق ومساكن الابل ، وظهر بيت الله الحرام » .

وأصحاب الحديث متنازعون فيه . وأصحاب احمد فيه على قولين : منهم من يرى هذه من مواضع النهي ومنهم من يقول لم أجد في هذا الحديث ، ولم أجد في كلام احمد في ذلك اذنا ولا منعا ، مع انه قد كره الصلاة في مواضع العذاب . نقله عنه ابنه عبد الله ؛ للحديث المسند في ذلك عن علي الذي رواه أبو داود ، وإنما نص على الحشوش وإعطان الابل واللحم ، وهذه الثلاثة هي التي ذكرها الخرقى وغيره ، والحكم في ذلك عند من يقول به قد يثبت بالقياس على موارد النص ، وقد يثبت بالحديث ، ومن فرق يحتاج إلى الطعن في الحديث وبيان الفارق . وأيضاً المنع قد يكون منع كراهة ، وقد يكون منع تحريم .

وإذا كانت الاحكام التي نعم بها البلوى لا بد أن يبينها الرسول صلى الله عليه وسلم بيانا عاما ، ولا بد ان تنقل الامة ذلك : فمعلوم

أن الكحل ونحوه مما نعم به البلوى كما نعم بالدهن والاغتسال والبخور والطيب . فلو كان هذا مما يفطر لبيته النبي صلى الله عليه وسلم كما بين الافطار بغيره ، فلما لم يبين ذلك علم انه من جنس الطيب والبخور والدهن ، والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ وينعقد أجساما ، والدهن يشربه البدن ويدخل الى داخله ويتقوى به الانسان ، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة ، فلما لم ينف الصائم عن ذلك دل على جواز تطيبه وتبخيره وادهانه ، وكذلك اكتحاله .

وقد كان المسلمون في عهده صلى الله عليه وسلم يجرح أحدهم إما في الجهاد وإما في غيره مأمومة وجائفة ، فلو كان هذا يفطر لبيته لهم ذلك ، فلما لم ينف الصائم عن ذلك علم انه لم يجعله مفطراً .

(الوجه الثالث) اثبات التفطير بالقياس يحتاج الى أن يكون القياس صحيحا ، وذلك إما قياس علة باثبات الجامع ، وإما بالغاء الفارق ، فاما أن يدل دليل على العلة في الاصل فيعدي بها إلى الفرع ، وإما ان يعلم ان لا فارق بينها من الأوصاف المعتبرة في الشرع ، وهذا القياس هنا منتف .

وذلك انه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله

ورسوله مفطراً هو ما كان واصلاً الى دماغ او بدن ، او ما كان داخلاً من منفذ ، أو واصلاً إلى الجوف ، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله ورسوله ، ويقولون ان الله ورسوله انما جعل الطعام والشراب مفطراً لهذا المعنى المشترك من الطعام والشراب ، وما يصل الى الدماغ والجوف من دواء المأمومة والجائفة . وما يصل الى الجوف من الكحل ومن الحقنة والتقطير في الاحليل ونحو ذلك .

واذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل كان قول القائل : إن الله ورسوله انما جعلوا هذا مفطراً لهذا قولاً بلا علم ، وكان قوله : « ان الله حرم على الصائم أن يفعل هذا » قولاً بان هذا حلال وهذا حرام بلا علم ، وذلك يتضمن القول على الله بما لا يعلم ، وهذا لا يجوز .

ومن اعتقد من العلماء أن هذا المشترك مناط الحكم فهو بمنزلة من اعتقد صحة مذهب لم يكن صحيحاً ، أو دلالة لفظ على معنى لم يردده الرسول ، وهذا اجتهاد يثابون عليه ، ولا يلزم أن يكون قولاً بحجة شرعية يجب على المسلم اتباعها .

(الوجه الرابع) أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سبرنا أوصاف الأصل فلم يكن فيها ما يصلح للعلة إلا الوصف المعين ، وحيث أثبتنا علة الأصل بالنسبة أو الدوران أو الشبه المطرد عند من يقول به ، فلا بد من السبر ، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجوز أن يقول الحكم بهذا دون هذا .

ومعلوم أن النص والاجماع أثبتا الفطر بالاكل والشرب والجماع والحيض ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهى المتوضي عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائماً ، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدم ، وهو قياس ضعيف ، وذلك لأن من نشق الماء بمنخره ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه ، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفسه ويغذي بدنه من ذلك الماء ، ويزول العطش ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء ، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب فانهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم ، وذلك غير معتبر ، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر ، فليس هو مفطراً ولا جزءاً من المفطر لعدم تأثيره ، بل هو طريق إلى الفطر ، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة . فان الكحل لا يغذي البتة ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه ،

وكذلك الحقنة لا تغذي بل تستفرغ ما في البدن كما لو شتم شيئاً من المسهلات
أو فزع فزعا أوجب استطلاق جوفه وهي لا تصل إلى المعدة (١)

والدواء الذي يصل إلى المعدة في مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه
ما يصل إليها من غذائه ، والله سبحانه قال : (كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم) وقال صلى الله عليه وسلم : « الصوم جنة »
وقال : « إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقوا مجاريه
بالجوع بالصوم » .

فالصائم نهى عن الأكل والشرب لأن ذلك سبب التقوى .
فترك الأكل والشرب الذي يولد الدم الكثير الذي يجري فيه الشيطان
إنما يتولد من الغذاء لا من حقنة ولا كحل ، ولا ما يقطر في الذكر ،
ولا ما يداوى به المأمومة والجائفة ، وهو متولد عما استنشق من الماء
لأن الماء مما يتولد منه الدم فكان المنع منه من تمام الصوم .

فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص
والاجماع فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكروه من الأوصاف

(١) وقوله حق - ولكن يوجد في هذا الزمان حقن آخر وهو إيصال بعض المواد المغذية
إلى الأمعاء يقصد بها تغذية بعض المرضى فتفطر .

معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقيسة إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا .

(الوجه الخامس) انه ثبت بالنص والاجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب ، وإذا أكل أو شرب اتسعت مجاري الشياطين ، ولهذا قال : « فضيقوا مجاريه بالجوع » . وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعا . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين » فان مجاري الشياطين الذي هو الدم ضاقت ، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة ، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار ، وصفدت الشياطين فضعفت قوتهم وعملهم بتصفيدهم فلم يستطيعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره ، ولم يقل أنهم قتلوا ولا ماتوا ، بل قال : « صفدت » والمصفد من الشياطين قد يؤذي ، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان ، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه ، فمن كان صومه كاملا دفع الشيطان دفعا لا يدفعه دفع الصوم الناقص ، فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل

والشرب ، والحكم ثابت على وفقه ، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره ، وهذا المنع متف في الحقة والكحل وغير ذلك .

(فان قيل) : بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دما .

قيل : هذا كما قد يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دما ، وكالدهن الذي يشربه الجسم . والمنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة فيستحيل دما ويتوزع على البدن .

ونجعل هذا (وجها سادساً) فنقيس الكحل والحقة ونحو ذلك على البخور والدهن ونحو ذلك لجامع ما يشتركان فيه من أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل في المعدة دما ، وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور مفطرة ، وهذا موجود في محل النزاع . والفرع قد يتجاوزه أصلان فيلحق كلاهما بما يشبهه من الصفات .

فان قيل : هذا تطبخه المعدة ويستحيل دما ينمي عنه البدن لكنه غذاء ناقص فهو كما لو أكل سما أو نحوه مما يضره ، وهو بمنزلة من

اكل أكلأ كثرأ أورثه تخمة ومرضأ ، فكان منعه في الصوم عن هذا أوكد ؛ لأنه ممنوع عنه في الإفطار وبقي الصوم أوكد ، وهذا كمنعه من الزنا فانه إذا منع من الوطء للبأ فالحظور أولى .

فان قيل : فالجماع مفطر ، وهذه العلة منتفية فيه ؟

(قيل) : تلك أحكام ثابتة بالنص والاجماع فلا يحتاج إبانها إلى القياس ؛ بل يجوز أن تكون العلل مختلفة ، فيكون تحريم الطعام والشراب والفطر بذلك لحكمة ، وتحريم الجماع والفطر به لحكمة ، والفطر بالحيض لحكمة ، فان الحيض لا يقال فيه إنه يحرم ، وهذا لأن المفطرات بالنص والاجماع لما انقسمت إلى أمور اختيارية تحرم على العبد كالأكل والجماع ، وإلى أمور لا اختيار له فيها كدم الحيض ، كذلك تنقسم عللها .

فنقول : أما الجماع فانه بأعتبار انه سبب انزال المنى يجري مجرى الاستقامة والحيض والاحتجام — كما سنبينه ان شاء الله تعالى — فانه من نوع الاستفراغ لا الامتلاء كالأكل والشرب ، ومن جهة انه أحدى الشهوتين فجرى مجرى الأكل والشرب ، قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن الله تعالى : « قال : الصوم لي وأنا أجزى

به ، يدع شهوته وطعامه من أجل ، فترك الانسان ما يشتهي لله هو عبادة مقصودة يثاب عليها كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن ، والجماع من أعظم نعيم البدن ، وسرور النفس وانبساطها ، هو يحرك الشهوة والدم والبدن أكثر من الأكل ، فإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، والغذاء يبسط الدم الذي هو مجاريه ، فإذا أكل أو شرب انبسطت نفسه إلى الشهوات ، وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات ، فهذا المعنى في الجماع أبلغ فانه يبسط إرادة النفس للشهوات ، ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم ، بل الجماع هو غاية الشهوات ، وشهوته أعظم من شهوة الطعام والشراب ، ولهذا أوجب على الجماع كفارة الظهار فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسنة والاجماع ، لأن هذا أغلظ ، وداعيه أقوى والمفسدة به أشد . فهذا أعظم الحكمتين في تحريم الجماع .

وأما كونه يضعف البدن كالأستفراغ فذاك حكمة أخرى فصار فيها كالأكل والحيض وهو في ذلك أبلغ منها فكان افساده الصوم أعظم من افساد الأكل والحيض .

فذكر حكمة الحيض وجريان ذلك على وفق القياس ، فنقول : إن الشرع جاء بالعدل في كل شيء . والاسراف في العبادات من الجور

الذي هي عنه الشارع وأمر بالاعتقاد في العبادات ؛ ولهذا أمر بتعجيل
الفطر وتأخير السحور ، ونهى عن الوصال وقال : « أفضل الصيام وأعدل الصيام
صيام داود عليه السلام ، كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر إذا لاقى »
فالعديل في العبادات من أكبر مقاصد الشارع ؛ ولهذا قال تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) الآية .
فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعديل ، وقال تعالى : (فبظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ، وبصدم عن سبيل الله
كثيراً ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت
عليهم الطيبات ؛ بخلاف الأمة الوسط العدل فانه أحل لهم الطيبات
وحرم عليهم الحباث .

« وإذا كان كذلك فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من
الطعام والشراب ، فينهى عن اخراج ما يضعفه ويخرج مادته التي بها
يتغذى ، وإلا فاذا مكن من هذا ضره وكان متعدياً في عبادته لا عادلاً .

والخارجات نوعان : نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على
وجه لا يضره فهذا لا يمنع منه كالاخشين ، فان خروجها لا يضره ولا
يمكنه الاحتراز منه ايضاً ، ولو استدعى خروجها فان خروجها لا يضره
بل ينفعه . وكذلك اذا ذرعه القى لا يمكنه الاحتراز منه ، وكذلك الاحتلام

في المنام لا يمكنه الاحتراز منه ، وأما إذا استقاء فالقيء يخرج ما يتغذى به من الطعام والشراب المستحيل في المعدة ، وكذلك الاستمناء مع ما فيه من الشهوة فهو يخرج المني الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم ، فهو يخرج الدم الذي يتغذى به ، ولهذا كان خروج المني إذا أفرط فيه يضر الانسان ويخرج احمر .

والدم الذي يخرج بالحيض فيه خروج الدم ، والحائض يمكنها ان تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها ، فكان صومها في تلك الحال صوما معتدلا لا يخرج فيه الدم الذي يقوي البدن الذي هو مادته ، وصومها في الحيض يوجب أن يخرج فيه دمها ، الذي هو مادتها ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال ، فأمرت ان تصوم في غير أوقات الحيض .

بخلاف المستحاضة ؛ فان الاستحاضة تعم أوقات الزمان ؛ وليس لها وقت تؤمر فيه بالصوم ، وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه : كذرع القيء ، وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام ونحو ذلك مما ليس له وقت محدد يمكن الاحتراز منه . فلم يجعل هذا منافيا للصوم كدم الحيض .

وطرد هذا اخراج الدم بالحجامة والفساد ونحو ذلك ، فان العلماء
متنازعون في الحجامة هل تفسر الصائم أم لا ؟ والأحاديث الواردة عن
النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » كثيرة
قد بينها الأئمة الحفاظ .

وقد كره غير واحد من الصحابة الحجامة للصائم ، وكان منهم من
لا يحتجم إلا بالليل . وكان أهل البصرة اذا دخل شهر رمضان أغلقوا
حوانيت الحجامين . والقول بان الحجامة تفسر مذهب أكثر فقهاء
الحديث كاحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وابن خزيمة وابن
المنذر وغيرهم .

وأهل الحديث الفقهاء فيه العاملون به أخص الناس باتباع محمد
صلى الله عليه وسلم . والذين لم يروا افطار المحجوم احتجوا بما ثبت
في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم »
وأحمد وغيره طعنوا في هذه الزيادة وهي قوله : « وهو صائم » وقالوا :
الثابت انه احتجم وهو محرم ، قال احمد : قال يحيى بن سعيد : قال
شعبة : لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة للصائم ، يعني حديث
شعبة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس « ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم » .

قال مهنا : سألت احمد عن حديث حبيب بن الشهيد ، عن ميمون ابن مهران ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم » فقال : ليس بصحيح ، وقد أنكره يحيى بن سعيد الانصارى . قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله رد هذا الحديث فضعفه ، وقال : كانت كتب الانصارى ذهبت في أيام المتنصر فكان بعد يحدث من كتب غلامه وكان هذا من تلك .

وقال مهنا : سألت احمد عن حديث قبيصة ، عن سفيان ، عن حماد ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس النخ فقال : هو خطأ من قبل قبيصة . وسألت يحيى عن قبيصة فقال : رجل صدق ، والحديث الذى يحدث به عن سفيان عن سعيد خطأ من قبله .

قال مهنا : سألت احمد عن حديث ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم » فقال ليس فيه « صائم » انما هو « محرم » ذكره سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس « احتجم النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه وهو محرم » وعن طاوس وعطاء مثله عن ابن عباس ، وعن عبد الرزاق عن معمر بن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون « صائما » .

قلت : وهذا الذي ذكره الامام احمد هو الذي اتفق عليه
الشيخان البخاري ومسلم ، ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر
حجامة الصائم ولم يثبت إلا حجامة المحرم . وتأولوا أحاديث الحجامة
بتأويلات ضعيفة ، كقولهم : كنا يغتابان ، وقولهم أفطر لسبب آخر .
وأجود ما قيل ما ذكره الشافعي وغيره ان هذا منسوخ ، فان هذا
القول كان في رمضان ، واحتجامة وهو محرم كان بعد ذلك ، لأن الاحرام
بعد رمضان . وهذا أيضا ضعيف ، بل هو صلوات الله عليه أحرم سنة
ست عام الحديبية بعمره في ذي القعدة ، وأحرم من العام القابل بعمره
القضية في ذي القعدة ، وأحرم من العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة
في ذي القعدة بعمره ، وأحرم سنة عشر بحجة الوداع في ذي القعدة ،
فاحتجامة صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم لم يبين في
أي الاحرامات كان .

والذي يقوي ان إحرامه الذي احتجم فيه كان قبل فتح مكة :
قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » فانه كان عام الفتح بلا ريب هكذا
في أجود الأحاديث . وروى أحمد بإسناده عن ثوبان أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى على رجل يحتجم في رمضان قال « افطر
الحاجم والمحجوم » .

وقال احمد : أنبأنا اسماعيل ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ،
عن الأشعث ، عن شداد بن اوس ، انه مر مع النبي صلى الله عليه
وسلم زمن الفتح على رجل محتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من
رمضان فقال « أفطر الحاجم والمحجوم » وقال الترمذي : سألت البخاري
فقال : ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس وحديث
ثوبان ، فقلت : وما فيه من الاضطراب ؟ فقال : كلاهما عندي صحيح ، لان
يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة ، عن أبي اسماء عن ثوبان ، عن
أبي الأشعث ، عن شداد الحديثين جميعاً .

قلت : وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا
الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة — الى ان قال — ومما يقوي ان
الناسخ هو الفطر بالحجامة أن ذلك رواه عنه خواص اصحابه الذين كانوا
يباشرونه حضراً وسفراً ، ويطلعون على باطن امره مثل بلال وعائشة ،
ومثل اسامة وثوبان ومولاه ، ورواه عنه الانصار الذين هم بطائفة مثل
رافع بن خديج وشداد بن اوس ، وفي مسند احمد عن رافع بن
خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم »
قال أحمد : اصح شيء في هذا الباب حديث رافع ، وذكر أحاديث
« أفطر الحاجم والمحجوم » إلى أن قال : ثم اختلفوا على اقوال :

احدها : يفطر المحجوم دون الحاجم ، ذكره الحرقى ؛ لكن المنصوص
عن احمد وجمهور اصحابه الاقطار بالأمرين ، والنص دال على ذلك فلا
سبيل إلى تركه .

والثاني : انه يفطر المحجوم الذي يحتجم ويخرج منه الدم ، ولا يفطر
بالافتصاد ونحوه ، لانه لا يسمى احتجاما وهذا قول القاضي وأصحابه
فالتشريط في الآذان هل هو داخل في مسمى الحجامة ؟ تنازع فيه
المتأخرون . فبعضهم يقول : التشريط كالحجامة ، كما يقوله شيخنا ابو
محمد المقدسي ، وعليه يدل كلام العلماء قاطبة ، فليس منهم من خص
التشريط بذكر ، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكروه ، كما
ذكروا الفصاد . فلم ان التشريط عندهم من نوع الحجامة ، وقال شيخنا
ابو محمد : هذا هو الصواب . إلى أن قال :

والرابع : وهو الصواب واختاره ابو البظفر ابن هبيرة الوزير العالم
العادل وغيره انه يفطر بالحجامة والفصاد ونحوهما ، وذلك لان المعنى
الموجود في الحجامة موجود في الفصاد شرعا وطبعا ، وحيث حض النبي
صلى الله عليه وسلم على الحجامة وأمر بها فهو حض على ما في معناها
من الفصاد وغيره ؛ لكن الارض الحارة تجتذب الحرارة فيها دم البدن

فيصعد إلى سطح الجلد فيخرج بالحجامة . والأرض الباردة يغور الدم فيها إلى العروق هرباً من البرد ، فان شبه الشيء منجذب اليه كما تسخن الاجواف في الشتاء وتبرد في الصيف ، فاهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق ، كما للبلاد الحارة الحجامة ، لافرق بينهما في شرع ولا عقل .

وقد بينا أن الفطر بالحجامة على وفق الاصول والقياس ، وانه من جنس الفطر بسدم الحيض والاستقاء وبالاستمنا . وإذا كان كذلك فبأي وجه أراد اخراج الدم افطر ، كما انه بأي وجه أخرج القيء أفطر سواء جذب القيء بادخال يده ، او بشم ما بقيه ، أو وضع يده تحت بطنه واستخرج القيء ، فتلك طرق لاجراج القيء ، وهذه طرق لاجراج الدم ولهذا كان خروج الدم بهذا وهذا سواء في (باب الطهارة) . فتبين بذلك كمال الشرع واعتداله وتناسبه ، وان ما ورد من النصوص ومعانيها فان بعضه يصدق بعضا ويوافقه (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) .

وأما الحاجم فانه يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه ، والهواء يجتذب ما فيها من الدم فربما صعد مع الهواء شيء من الدم ودخل في حلقه وهو لا يشعر ، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم

بالمظنة ، كما أن التائم الذي تخرج منه الريح ولا يدري يؤمر بالوضوء ،
فكذلك الحاجم يدخل شيء من الدم مع ريقه إلى بطنه وهو لا يدري .

والدم من أعظم للفطرات فانه حرام في نفسه لما فيه من طغيان
الشهوة ، والخروج عن العدل ، والصائم امر بحسم مادته ، فالدم يزيد
الدم فهو من جنس المحظور . فيفطر الحاجم لهذا ، كما ينتقض وضوء
التائم ، وان لم يستيقن خروج الريح منه ، لانه يخرج ولا يدري ،
وكذلك الحاجم قد يدخل الدم في حلقه وهو لا يدري .

وأما الشارط فليس بحاجم ، وهذا المعنى منتف فيه فلا يفطر
الشارط ، وكذلك لو قدر حاجم لا يمض القارورة بل يمتص غيرها أو
بأخذ الدم بطريق أخرى لم يفطر .

والنبي صلى الله عليه وسلم كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد .
وإذا كان اللفظ عاما وان كان قصده شخصا بعينه فيشترك في الحكم
سائر النوع ؛ للعادة الشرعية من أن ما ثبت في حق الواحد من الأمة
ثبت في حق الجميع ، فهذا أبلغ ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظا ومعنى
انه لم يدخل فيه مع بعده عن الشرع والعقل والله أعلم . والحمد لله
رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

وسئل

عن رجل باشر زوجته ، وهو يسمع المتسحر يتكلم ، فلا يدري :
أهو يتسحر ؟ أم يؤذن ؟ ثم غلب على ظنه أنه يتسحر ، فوطئها ،
وبعد يسير أضاء الصبح ، فما الذي يجب عليه ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال :

أحدها : عليه القضاء ، والكفارة . هذا إحدى روايتين
عن أحمد .

وقال مالك : عليه القضاء لا غير ، وهذه الرواية الأخرى منه ،
وهذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة وغيرهما .

والثالث : لا قضاء ، ولا كفارة عليه . وهذا قول النبي صلى الله
عليه وسلم ، وهو أظهر الأقوال ؛ ولأن الله تعالى عفا عن الخطأ

والنسيان ، وأباح سبحانه وتعالى الأكل والشرب . والجماع حتى يتبين
الخيوط الأبيض من الخيط الأسود . والشاك في طلوع الفجر يجوز له
الأكل والشرب والجماع بالاتفاق ، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك .

ومسئل رحمه الله

عن رجل أراد أن يواقع زوجته في شهر رمضان بالتهار ، فأفطر
بالأكل قبل أن يجامع ، ثم جامع ، فهل عليه كفارة أم لا ؟ وما على
الذي يفطر من غير عذر ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران :

أحدهما : تجب ، وهو قول جمهور : كمالك ، وأحمد ، وأبي
حنيفة وغيرهم .

والثاني : لا تجب ، وهو مذهب الشافعي ، وهذان القولان مبناها :
على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم ، أو من الصوم الصحيح ،
بجماع ، أو بجماع وغيره ، على اختلاف المذاهب . فإن أبا حنيفة

يعتبر الفطر بأعلى جنسه ، ومالك يعتبر الفطر مطلقاً ، فالنزاع بينهما إذا أفطر مابتلاع حصة أو نواة ونحو ذلك . وعن أحمد رواية أنه إذا أفطر بالحجامة كفر ، كغيرها من المفطرات . بجنس الوطء ، فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك .

تم تنازعوا هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح ؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك ، فلو أكل ثم جامع ، أو أصبح غير ناو للصوم ثم جامع ، أو جامع وكفر ثم جامع : لم يكن عليه كفارة ؛ لأنه لم يطق في صوم صحيح .

وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول : بل عليه كفارة في هذه الصور ، ونحوها ؛ لأنه وجب عليه الامساك في شهر رمضان ، فهو صوم فاسد ، فأشبهه الاحرام الفاسد .

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالامساك عن محظوراته ، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الاحرام الصحيح ، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الامساك فيه وصومه فاسد ، لأكل أو جماع ، أو عدم نية ، فقد لزمه الامساك عن محظورات الصيام . فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم

الصحيح . وفي كلا للموضعين عليه القضاء :

وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين ؛ بل هي في هذا الموضع أشد ؛ لأنه عاص بفطره أولاً ، فصار عامياً مرتين ، فكانت الكفارة عليه أوكد ، ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى أن لا يكفر أحد ، فانه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ، ثم يجامع بل ذلك أعون له على مقصوده ، فيكون قبل الغدا عليه كفارة ، وإذا تغدى هو وامرأته ثم جامعها فلا كفارة عليه ، وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله .

فانه قد استقر في العقول والأديان أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ ، وكلما قوى الشبه قويت ، والكفارة فيها شوب العبادة ، وشوب العقوبة ، وشرعت زاجرة وماحية ، فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب .

ثم الفطر بالأكل لم يكن سبباً مستقلاً موجباً للكفارة . كما يقوله أبو حنيفة ، ومالك ، فلا أقل أن يكون معيناً للسبب المستقل ، بل

يكون مانعاً من حكمه ، وهذا بعيد عن أصول الشريعة .

ثم الجامع كثيراً ما يفطر قبل الإيلاج ، فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول ، وهذا ظاهر البطلان ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل أفطر نهار رمضان متعمداً ، ثم جامع : فهل يلزمه القضاء والكفارة ؟ أم القضاء بلا كفارة ؟

فأجاب : عليه القضاء .

وأما الكفارة فتجب في مذهب مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، ولا تجب عند الشافعي .

وسئل

عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل ، ثم تبين أن الفجر قد طلع ، فما يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم :

أحدها : — ان عليه القضاء والكفارة ، وهو المشهور من مذهب أحمد .

والثاني : ان عليه القضاء ، وهو قول ثان في مذهب أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، ومالك .

والثالث : لا قضاء عليه ، ولا كفارة . وهذا قول طوائف من السلف : كسعيد بن جبير ، ومجاهد ، والحسن ، وإسحاق ، وداود ، وأصحابه والخلف . وهؤلاء يقولون : من اكل معتقداً طلوع الفجر ، ثم تبين له أنه لم يطلع . فلا قضاء عليه .

وهذا القول أصح الأقوال ، وأشبهها بأصول الشريعة ، ودلالة الكتاب والسنة ، وهو قياس أصول أحمد وغيره ، فان الله رفع المؤاخذه عن الناسي ، والمخطيء . وهذا مخطيء ، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ، واستحب تأخير السحور ، ومن فعل ما ندب اليه ، وأيسر له ، لم يفرط فهذا أولى بالعدول عن الناسي ، والله أعلم .

وسئل

عما إذا قبل زوجته ، أو ضمها ، فأمنى . هل يفسد ذلك صومه ؟ أم لا ؟

فأجاب : يفسد الصوم بذلك ، عند أكثر العلماء .

وسئل عن افطر في رمضان الغ

فأجاب : إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك ، وهو عالم بتحريمه استحلالاً له ، وجب قتله ، وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان بحسب ما يراه الإمام ، وأخذ منه حد الزنا ، وإن كان جاهلاً عرف بذلك ، وأخذ منه حد الزنا ، ويرجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن المضضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وذوق الطعام ، والقيء ،
وخروج الدم ، والادهان ، والاكتحال ؟

فأجاب : أما المضضة والاستنشاق فمشروعان للصائم باتفاق
العلماء . وكان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يتمضمضون ، ويستنشقون
مع الصوم . لكن قال للقيط بن مبرة : « وبالغ في الاستنشاق إلا أن
تكون صائماً » . فنهى عن المبالغة : لا عن الاستنشاق .

وأما السواك فجائز بلا نزاع ، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال
على قولين مشهورين ، هما روايتان عن أحمد . ولم يقم على كراهيته
دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك ، وقياسه على دم
الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه . كما مر مبسوط في موضعه .

وذوق الطعام يكره لغير حاجة : لكن لا يفطره . وأما للحاجة

فهو كالضفة .

وأما القيء : فإذا استقاء : أفطر ، وإن غلبه القيء لم يفطر .

والإدهان : لا يفطر بلا ريب .

وأما خروج الدم الذي لا يمكن الاحتراز منه ، كدم المستحاضة ، والجروح ، والذي يرفف ، ونحوه ، فلا يفطر ، وخروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق العلماء .

وأما الاحتجام : ففيه قولان مشهوران ، ومذهب أحمد وكثير من السلف أنه يفطر ، والفصاد ونحوه فيه قولان في مذهبه أحدهما أن ذلك كاحتجام .

ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ ، أنه يفطر ، كالطيب وللحاجة (١) ومذهب مالك نحو ذلك ، وأما أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله فلا يريان الفطر بذلك ، والله أعلم .

(١) كذا بالأصل .

وسئل

عن رجل افتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم، هل يفطر ويجب عليه قضاء ذلك اليوم؟ أم لا؟ وهل إذا أعلم أنه يفطر إذا افتصد، يأتى أم لا؟

فأجاب: الحمد لله. هذه المسألة فيها نزاع في مذهب أحمد، وغيره والاحوط أنه يقضى ذلك اليوم. والله أعلم.

وسئل

عن الفساد في شهر رمضان، هل يفسد الصوم؟ أم لا؟

فأجاب: إن أمكنه تأخير الفساد أخره، وإن احتاج إليه لمرض افتصد وعليه القضاء في أحد قولي العلماء. والله أعلم.

وسئل

عن الميت في أيام مرضه أدركه شهر رمضان ، ولم يكن يقدر على الصيام ، وتوفي وعليه صيام شهر رمضان ، وكذلك الصلاة مدة مرضه ، ووالديه بالحياة . فهل تسقط الصلاة والصيام عنه إذا صاما عنه ، وصليا ؟ إذا وصى ، أو لم يوص ؟

فأجاب : إذا اتصل به المرض ، ولم يمكنه القضاء ، فليس على ورثته إلا الإطعام عنه . وأما الصلاة المكتوبة ، فلا يصلي أحد عن أحد ، ولكن إذا صلى عن الميت واحد منها تطوعا ، وأهداه له ، أو صام عنه تطوعا وأهداه له ، نفعه ذلك ، والله أعلم .

الارتقاء في الأعمال

المسؤول من احسان السادة العلماء — رضي الله عنهم — حل هذه الشبهة التي دخل على العباد بسببها ضرر بين : وهي أن بعضهم سمع قوله صلى الله عليه وسلم : « أحب الصلاة الى الله صلاة داود ، وأحب الصيام الى الله صيام داود ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً » فعقد مع الله أن يصوم يوماً ، ويفطر يوماً ، فعل ذلك سنة أو أكثر ، وهو متأهل له نبال ، وهو ذو سبب يحتاج الى نفسه في حفظ صحته ، فحدثت عنده بعد ذلك همة في حفظ القرآن ، فصار مع هذه المجاهدة يتلقن كل يوم ، ويسكر . ثم حدثت عنده مع ذلك همة الى طلب المقصود ، وقيام أكثر الليل ، وكثرة الاجتهاد ، والدأب في العبادة ، فاجتمع عليه ثقل يبس الصيام ، مع ضعف القوة في السبب ، مع يبس التكرار وكثرته ، مع اليبس الحادث من الهمة الحادة ، وهو شاب عنده حرارة الشبوية ، فآثر مجموع ذلك خلا في ذهنه ، من ذهول ، وصداع يلحقه في رأسه ، وبلادة

في فهمه ، بحيث أنه لا يحيط بمعنى الكلام إذا سمعه ، وظهر أثر اليبس في عينيه حتى كادتا أن تغورا . وقد وجد في هذا الاجتهاد شيئاً من الأنوار ، وهو لا يترك هذا الصيام لعقده الذي عقده مع الله تعالى . لحوفه أن يذهب النور الذي عنده ، فاذا نهى أحد من أهل المعرفة يتعلل ، ويقول : أنا أريد أن أقتل نفسي في الله . فهل صومه هذا يوافق رضا الله تعالى ؟ وهو هذه الصفة ، أم هو مكروه ؟ لا يرضى الله به . وهل يباح له هذا العقد ؟ وعليه فيه كفارة يمين أم لا ؟ وهل اشتغاله بما فيه صلاح جسمه ، وصيانة دماغه ، وعقله ، وذهنه ، ليتوفر على حفظ فرائضه ، ومصلحة عياله الذي يرضى الله منه ، ويريده منه أم لا ؟ وهل إصراره على ذلك موجب لمقت الله تعالى ، حيث يلقي نفسه الى التهلكة بشيء لم يجب عليه ؟

وإن كان مشروعاً في السنة : فهل هو مشروع مطلقاً لكل أحد ؟ أم هو مخصوص بمن لا يتضرر به ؟ يسأل كشف هذه المسألة ، وحلها . فقد أعيا هذا الشخص الأطباء ، وأحزن العقلاء لدخوله في السلوك بالجهل ، غافلاً عن مراد ربه ، ونسأل تقييد الجواب ، وإعضاده بالكتاب والسنة ، ليصل الى قلبه ذلك ، آجركم الله تعالى ، ومتع المسلمين بطول بقاءكم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم . ورضى الله عن أصحابه أجمعين .

فأجاب : شيخ الاسلام العلامة الحافظ المجتهد مفتي الأنام تقى الدين
أحمد بن تيمية بخطه :

الحمد لله . جواب هذه المسألة مبني على أصليين :

أحدهما : موجب الشرع .

والثاني : مقتضى العهد ، والنذر .

أما الأول : فان المشروع المأمور به الذي يحبه الله ورسوله صلى
الله عليه وسلم هو الاقتصاد في العبادة ، كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم : « عليكم هدياً قاصداً ، عليكم هدياً قاصداً » وقال : « إن هذا
الدين متين ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فاستعينوا بالغدوة والروحة
وشيء من الدلجة ، والقصد القصد تبلغوا » وكلاهما في الصحيح .

وقال أبي بن كعب : « إقتصاد في سنة ، خير من اجتهد في بدعة » .

فتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنع عن فعل واجب أنفع له
منها ، كانت محرمة ، مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب
أو يمنع عن العقل ، أو الفهم الواجب . أو يمنع عن الجهاد الواجب ،

وكذلك إذا كانت توقعه في محل محرم لا يقاوم مفسدته. مصلحتها ، مثل أن يخرج ماله كله ، ثم يستشرف الى أموال الناس ، ويسألهم .

وأما إن أضعفته غمها هو أصلح منها ، وأوقعته في مكروهات ، فأنها مكروهة . وقد أنزل الله تعالى في ذلك قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) فأنها نزلت في أقوام من الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل للعبادة : هذا يسرد الصوم ، وهذا يقوم الليل كله ، وهذا يجتنب أكل اللحم ، وهذا يجتنب النساء . فنهام الله سبحانه وتعالى عن تحريم الطيبات من أكل اللحم ، والنساء ، وعن الاعتداء وهو الزيادة على الدين المشروع في الصيام ، والقيام ، والقراءة ، والذكر ، ونحو ذلك . والزيادة في التحريم على ما حرم والزيادة في المباح على ما أيسر . ثم انه أمرهم بعد هذا بكفارة ما عقدوه من اليمين على هذا التحريم ، والعدوان .

وفي الصحيحين عن أنس أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر ، فقال بعضهم : أما أنا فأصوم لا أفطر ، وقال الآخر : أما أنا فأقوم لا أنام ، وقال الآخر : أما أنا فلا أتزوج النساء : وقال الآخر : أما أنا

فلا آكل اللحم . فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما بال أقوام يقولون : كذا ، وكذا ، لكنني أصلي ، وأنام ، وأصوم ، وأفطر ، وأتزوج النساء ، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

وفي الصحيح من غير وجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنه كان قد جعل يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويقرأ القرآن في كل ثلاث ، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وقال : « لا تفعل ، فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ، ونفثت له النفس » أى غارت العين ، وميتت النفس ، وبميتت . وقال له : « إن لنفسك عليك حقاً ، وإن لزوجك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً ، فأت كل ذي حق حقه » .

فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن عليك أموراً واجبة من حق النفس ، والأهل ، والزائرين ، فليس لك أن تفعل ما يشغلك عن أداء هذه الحقوق الواجبة ، بل أت كل ذي حق حقه . ثم أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقال : « إنه يعدل صيام الدهر ، وأمره أن يقرأ القرآن في كل شهر مرة ، فقال : اني أطيق أفضل من ذلك ، ولم يزل يزايد ، حتى قال : فصم يوماً ، وأفطر يوماً ، فان ذلك أفضل الصيام . قال : اني أطيق أفضل

من ذلك ، قال : لا أفضل من ذلك .

وكان عبد الله بن عمرو لما كبر يقول : ياليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ربما عجز عن صوم يوم ، وفطر يوم . فكان يفطر أياماً ، ثم يسرد الصيام أياماً ، بقدرها ، لئلا يفارق النبي صلى الله عليه وسلم على حال ثم ينتقل عنها . وهذا لأن بدنه كان يتحمل ذلك . والا فمن الناس من إذا صام يوماً ، وأفطر يوماً ، شغله عما هو أفضل من ذلك ، فلا يكون الصوم أفضل في حقه .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ، فانه كان أفضل من صوم داود . ومع هذا فقد ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن بصوم الدهر فقال : « من صام الدهر فلا صام ، ولا أفطر » . وسئل عن بصوم يومين ، ويفطر يوماً ، فقال : « ومن يطيق ذلك » . وسئل عن بصوم يوماً ، ويفطر يومين ، فقال : « وددت أني طوقت ذلك » ، وسئل عن بصوم يوماً ويفطر يوماً ، فقال : « ذلك أفضل الصيام » فأخبر أنه ود أن يطيق صوم ثلث الدهر ؛ لأنه كان له من الأعمال التي هي أوجب عليه ، وأحب إلى الله ما لا يطيق معه صوم ثلث الدهر .

وكذلك ثبت عنه في الصحيح أنه لما قرب من العدو في غزوة الفتح

في رمضان ، أمر أصحابه بالفطر ، قبله أن قوماً صاموا فقال : « أولئك العصاة » وصلى على ظهر دابته مرة ، وأمر من معه أن يصلوا على ظهور دوابهم ، فوثب رجل عن ظهر دابته فصرى على الأرض ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مخالف ، خالف الله به » . فلم يمت حتى ارتد عن الاسلام . وقال ابن مسعود : إني إذا صمت ضعفت من قراءة القرآن ، وقراءة القرآن أحب إلي . وهذا باب واسع قد بسط في غير هذا الموضع .

وأما « الأصل الثاني » : وهو أنه إذا عاهد الله على ذلك ، ونذره . فالأصل فيه ما أخرجنا في الصحيحين عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضرراً غير مباح ، يفضى إلى ترك واجب ، أو فعل محرم ، كان هذا معصية : لا يجب الوفاء به ، بل لو نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله ، وصيام النهار كله ، لم يجب الوفاء بهذا النذر .

ثم تنازع العلماء : هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين :

أظهرها : أن عليه كفارة يمين ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه

وسلم في الصحيح أنه قال : « كفارة النذر كفارة يمين » وقال : « النذر حلفه » وفي السنن عنه : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » وقد ذكرنا سبب نزول الآية .

ومثل ذلك ما رواه البخاري في صحيحه ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس ، فقال : « ما هذا ؟ فقالوا : هذا أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، وأن يصوم . فقال : مروءة فليتكلم ، وليستظل ، وليقعد ، وليتم صومه » فلما نذر عبادة غير مشروعة من الصمت والقيام والتضحية أمره بفعل المشروع وهو الصوم في حقه ، ونهاه عن فعل غير المشروع .

وأما إذا عجز عن فعل المنذور ، أو كان عليه فيه مشقة ، فهذا يكفر ، ويأتى ببدل عن المنذور ، كما في حديث عقبة بن عامر أن أخته لما نذرت أن تحج ماشية ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله لغني عن تعذيب أختك نفسها ، مرها فلتركب ولتهد — وروى ولتصم »

فهذا الرجل الذي عقد مع الله تعالى صوم نصف الدهر ، وقد أضر ذلك بعقله ، وبدنه ، عليه أن يفطر ويتناول ما يصلح عقله وبدنه ، ويكفر كفارة يمين ، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه ،

على حسب ما يحتمله حاله إما ان يفطر ثلثي الدهر ، أو ثلاثة أرباعه ، أو جميعه ، فاذا املح حاله ، فان أمكنه العود الى صوم يوم ، وفطر يوم بلا مضرة ، والا صام ما ينفعه من الصوم ، ولا يشغله عما هو أحب الى الله منه . قاله لا يحب أن يترك الأحب اليه بفعل ما هو دونه ، فكيف يوجب ذلك .

وأما النور الذي وجد بهذا الصوم : فمعلوم أن جنس العبادات ليس شراً محضاً ، بل العبادات المنهي عنها تشتمل على منفعة ومضرة ، ولكن لما ترجع ضررها على نفعها نهى عنها الشارع ، كما نهى عن صيام الدهر ، وقيام الليل كله ، دائماً ، وعن الصلاة بعد الصبح ، وبعد العصر ، مع أن خلقاً يجدون في المواصلة الدائمة نوراً بسبب كثرة الجوع ، وذلك من جنس ما يجده الكفار من أهل الكتاب والأميين ، مثل الرهبان ، وعباد القبور ، لكن يعود ذلك الجوع المفرط الزائد على الحد المشروع يوجب لهم ضرراً في الدنيا والآخرة ، فيكون إثمهم أكثر من نفعه . كما قد رأينا من هؤلاء خلقاً كثيراً آل بهم الافراط فيما يعانونه من شدة الأعمال الى التفريط والتشيط ، والملل والبطالة ، وربما انقطعوا عن الله بالكلية ، أو بالأعمال المرجوحة عن الراجعة ، أو بذهاب العقل بالكلية ، أو بحصول خلل فيه ، وذلك لأن أصل أعمالهم وأساسها على غير استقامة ومتابعة .

وأما قوله : أريد أن أقتل نفسي في الله . فهذا كلام مجمل ، فانه إذا فعل ما أمره الله به ، فأفضى ذلك الى قتل نفسه ، فهذا محسن في ذلك كالذي يحمل على الصف وحده حملا فيه منفعة للمسلمين ، وقد اعتقد أنه يقتل ، فهذا حسن . وفي مثله أزل الله قوله : (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ، والله رؤوف بالعباد) ، ومثل ما كان بعض الصحابة يتغمس في العدو بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روي الحلال بإسناده عن عمر بن الخطاب : « أن رجلا حمل على العدو وحده ، فقال الناس : ألقى يده إلى الهلكة . فقال عمر : لا ، ولكنه ممن قال الله فيه : (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ، والله رؤوف بالعباد) .

وأما إذا فعل ما لم يؤمر به ، حتى أهلك نفسه ، فهذا ظالم متعدد بذلك : مثل أن يغتسل من الجنابة في البرد الشديد ، بماء بارد ، يغلب على ظنه أنه يقتله ، أو يصوم في رمضان صوماً يفضي إلى هلاكه ، فهذا لا يجوز . فكيف في غير رمضان .

وقد روى أبو داود في سننه ، في قصة الرجل الذي أصابته جراحة فاستفتى من كان معه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : لا نجد لك رخصة ، فاغتسل ، فمات . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« قتلوه ، قتلهم الله ، هلا سألوا إذا لم يعلموا ، فانما شفاء
العي السؤال » .

وكذلك روى حديث عمرو بن العاص ، لما أصابته الجنبابة في غزوة
ذات السلاسل . وكانت ليلة باردة فقيم ، وصلى بأصحابه ، بالقيم ،
ولما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا عمرو :
أصليت بأصحابك ، وأنت جنب ؟ فقال : يا رسول الله ! انى سمعت الله
يقول : (ولا تقتلوا أنفسكم) فضحك ، ولم يقل شيئاً » فهذا عمرو قد
ذكر أن العبادة المفضية الى قتل النفس بلا مصلحة مأمور بها ،
هي من قتل النفس المنهى عنه ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم
على ذلك .

وقتل الانسان نفسه حرام بالكتاب والسنة ، والاجماع ، كما ثبت
عنه في الصحاح أنه قال : « من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة »
وفي الحديث الآخر : « عبي بآدأى بنفسه ، فخرمت عليه الجنة ،
وأوجب له النار » . وحديث القاتل الذي قتل نفسه لما اشتدت عليه
الجراح ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه من أهل النار ،
لعلمه بسوء خاتمته ، وقد كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي على من

قتل نفسه ؛ ولهذا قال سمرة بن جندب عن ابنه لما أخبر أنه بشم ،
فقال : لو مات لم أصل عليه .

فينبغي لهؤمن أن يفرق بين ما نهى الله عنه من قصد الانسان
قتل نفسه ، أو تسيبه في ذلك ، وبين ما شرعه الله من بيع المؤمنين
أنفسهم . وأموالهم له . كما قال تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين
أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) ، وقال : (ومن الناس من يشري
نفسه ابتغاء مرضاة الله) أي يبيع نفسه .

والاعتبار في ذلك بما جاء به الكتاب والسنة ، لا بما يستحسنه المرء
أو يجده ، أو يراه من الامور المخالفة للكتاب والسنة ؛ بل قد يكون
أحد هؤلاء كما قال عمر بن عبد العزيز : من عبد الله بجهل ، أفسد
أكثر مما يصلح .

ومما ينبغي أن يعرف أن الله ليس رضاء أو محبة في مجرد عذاب
النفس ، وحملها على المشاق ، حتى يكون العمل كل ما كان أشق كان
أفضل ، كما يحسب كثير من الجهال أن الأجر على قدر المشقة ، في كل
شيء ، لا ؛ ولكن الأجر على قدر منفعة العمل ، ومصلحته ، وفائدته ،

وعلى قدر طاعة أمر الله ورسوله . فأبي العاملين كان أحسن ، وصاحبه أطوع ، واتباعه ، كان أفضل . فان الاعمال لا تتفاضل بالكثرة . وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل .

ولهذا لما نذرت أخت عقبة بن عامر أن تحج ماشية حافية ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله لغني عن تعذيب أختك نفسها ، مرها فليتركب » . وروى « أنه أمرها بالهدى » ، وروى « بالصوم » . وكذا حديث جويرية في تسريحها بالخصي ، أو النوى ، وقد دخل عليها فخصي ، ثم دخل عليها عشية ، فوجدناها على تلك الحال . وقوله لها : « لقد قلت بعدك أربع كلمات ، ثلاث مرات ، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لرجعت » .

وأصل ذلك أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا ، ولم ينهنا إلا عما فيه فسادنا ؛ ولهذا يثني الله على العمل الصالح ، ويأمر بالصلاح والاصلاح ، وينهى عن الفساد .

فإن الله سبحانه إنما حرم علينا الحباث لما فيها من المصرة والفساد ، وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا . وقد لا تحصل هذه الاعمال إلا

بمشقة : كالجهاد ، والحج ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وطلب العلم .
فيحتمل تلك للمشقة ، ويثاب عليها لما يعقبه من المنفعة . كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم لعائشة لما اعتمرت من التعيم عام حجة الوداع : « أجرك على قدر
نصيبك » . وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم مشقته ، فهذا
فساد ، والله لا يحب الفساد .

ومثال ذلك منافع الدنيا ، فإن من تحمل مشقة لربح كثير ، أو
دفع عدو عظيم ، كان هذا محموداً . وأما من تحمل كلفاً عظيماً ،
ومشاقاً شديداً ، لتحصيل يسير من المال ، أو دفع يسير من الضرر ،
كان بمنزلة من أعطى ألف درهم ، ليعتاض بمائة درهم . أو مشى مسيرة
يوم ، ليتغدى غدوة يمكنه أن يتغدى خيراً منها في بلده .

فالأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل ، والاقتصاد ، والتوسط
الذي هو خير الأمور وأعلاها ، كالفر دوس فانه أعلى الجنة ، وأوسط
الجنة ، فمن كان كذلك فمسيره اليه ان شاء الله تعالى .

هذا في كل عبادة لا تقصد لذاتها ، مثل الجوع ، والسهر ، والمشي .

وأما ما يقصد لنفسه مثل معرفة الله ، ومحبته ، والانبأة اليه ،

والتوكل عليه ، فهذه بشرع فيها الكمال ، لكن يقع فيها سرف ، وعدوان ، بادخال ما ليس منها فيها ، مثل أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها في التوكل ، أو يدخل استحلال المحرمات ، وترك المشروعات في المحبة ، فهذا هذا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل

رضي الله عنه وأرضاه — عن ليلة القدر ، وهو معتقل بالقلعة قلعة الجبل سنة ست وسبعائة .

فأجاب : الحمد لله . ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان هكذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « هي في العشر الأواخر من رمضان » . وتكون في الوتر منها .

لكن الوتر يكون باعتبار الماضي ، فتطلب ليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين ، وليلة خمس وعشرين ، وليلة سبع وعشرين ، وليلة تسع وعشرين .

ويكون باعتبار ما بقي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لتسعة
تبقى ، لسابعة تبقى ، لحامسة تبقى ، لثلاثة تبقى » . فعلى هذا إذا كان
الشهر ثلاثين يكون ذلك ليال الاشفاع . وتكون الاثني وعشرين تسعة
تبقى ، وليلة أربع وعشرين سابعة تبقى . وهكذا فسرهُ أبو سعيد
الخدري في الحديث الصحيح . وهكذا أقام النبي صلى الله عليه وسلم
في الشهر .

وإن كان الشهر تسعاً وعشرين ، كان التاريخ بالباقي .
كالتاريخ الماضي .

وإذا كان الامر هكذا فينبغي أن يتحراها المؤمن في العشر الأواخر
جميعه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تحروها في العشر الأواخر
وتكون في السبع الاواخر أكثر . وأكثر ما تكون ليلة سبع وعشرين
كما كان أبي بن كعب يحلف أنها ليلة سبع وعشرين . فقيل له : بأي
شيء علمت ذلك ؟ فقال بالآية التي أخبرنا رسول الله . » أخبرنا ان
الشمس تطلع صبيحة صبيحتها كالطشت ، لاشعاع لها .

فهذه العلامة التي رواها أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم

من أشهر العلامات في الحديث ، وقد روى في علاماتها « أنها ليلة
بلجة منيرة » وهي ساكنة لا قوية الحر ، ولا قوية البرد ، وقد يكشفها
الله لبعض الناس في المنام ، أو اليقظة . فيرى أنوارها ، أو يرى من
يقول له هذه ليلة القدر ، وقد يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبين به
الامر . والله تعالى أعلم .

وسئل

عن « ليلة القدر » . و « ليلة الاسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم »
أيها أفضل ؟

فأجاب : بأن ليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم
وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة ، فحظ النبي صلى الله عليه وسلم
الذي اختص به ليلة المعراج منها اكمل من حظه من ليلة القدر .

وحظ الأمة من ليلة القدر اكمل من حظهم من ليلة المعراج . وان
كان لهم فيها أعظم حظ . لكن الفضل والشرف والرتبة العليا إنما
حصلت فيها ، لمن أسرى به صلى الله عليه وسلم .

وسئل

عن عشر ذي الحجة ، والعشر الاواخر من رمضان . أيها أفضل ؟

فأجاب : أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر من رمضان ، والليالي العشر الاواخر من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة .

قال ابن القيم : وإذا تأمل الفاضل اللبيب هذا الجواب . وجد شافيا كافيا ، فانه ليس من أيام العمل فيها أحب الى الله من أيام عشر ذي الحجة ، وفيها : يوم عرفة ، ويوم النحر ، ويوم التروية .

وأما ليالي عشر رمضان فهي ليالي الاحياء ، التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحييها كلها ، وفيها ليلة خير من الف شهر .

فمن أجاب بغير هذا التفصيل ، لم يمكنه أن يدلي بحجة صحيحة .

سئل شيخ الإسلام

أيما أفضل : يوم عرفة ، أو الجمعة ، أو الفطر ، أو النحر ؟

فأجاب : الحمد لله . أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء . وأفضل أيام العام هو يوم النحر . وقد قال بعضهم يوم عرفة ، والأول هو الصحيح ؛ لأن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم القر » لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب مالك والشافعي ، وأحمد كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يوم النحر هو يوم الحج الأكبر » .

وفيه من الأعمال مالا يعمل في غيره : كالوقوف بمزدلفة ، ورمي جمرة العقبة وحدها ، والنحر ، والحلق ، وطواف الأفاضة ، فإن فعل هذه فيه أفضل بالسنة ، واتفاق العلماء ، والله أعلم .

وسئل

عن يوم الجمعة ، ويوم النحر ، أيهما أفضل ؟
فأجاب : يوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع ، ويوم النحر أفضل أيام العام .
قال ابن القيم : وغير هذا الجواب لا يسلم صاحبه من الاعتراض الذي لا حيلة له في دفعه .

وسئل : عن أفضل الأيام ؟

فأجاب : الحمد لله . أفضل أيام الاسبوع يوم الجمعة ؛ فيه خلق آدم . وفيه أدخل الجنة ، وفيه أخرج منها .
وأفضل أيام العام : يوم النحر ، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأيام عند الله يوم النحر ، ثم يوم القر » .

وسئل

عن رجل نذر أنه يصوم الاثنين والخميس ، ثم بدا له أن يصوم يوماً ؛ ويفطر يوماً . ولم يرتب ذلك إلا بأن يصوم أربعة أيام ، ويفطر ثلاثة أو يفطر أربعة ، ويصوم ثلاثة ؛ فأيهما أفضل ؟ أفتونا يرحمكم الله ؟
فأجاب : الحمد لله . إذا انتقل من صوم الاثنين والخميس الى صوم

يوم وفطر يوم ، فقد انتقل الى ما هو أفضل . وفيه نزاع ، والظاهر أن ذلك جائز . كما لو نذر الصلاة في المسجد للقبول ، وصلى في الأفضل ، مثل أن ينذر الصلاة في المسجد الأقصى ، فيصل في مسجد أحد الحرمين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عما ورد في ثواب صيام الثلاثة أشهر ، وما تقول في الاعتكاف فيها ، والصمت . هل هو من الاعمال الصالحات ؟ أم لا ؟

فأجاب : أما تخصيص رجب وشعبان جميعاً بالصوم ، أو الاعتكاف فلم يرد فيه من النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، ولا من أصحابه . ولا أئمة المسلمين ، بل قد ثبت في الصحيح . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم إلى شعبان ، ولم يكن يصوم من السنة أكثر مما يصوم من شعبان ، من أجل شهر رمضان .

وأما صوم رجب بخصوصه ، فأحاديثه كلها ضعيفة ، بل موضوعة ، لا يعتمد أهل العلم على شيء منها ، وليست من الضعيف الذي يروى في

الفضائل ، بل عامتها من الموضوعات المكذوبات ، وأكثر ما روى في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل رجب يقول : « اللهم بارك لنا في رجب ، وشعبان ، وبلغنا رمضان » .

وقد روى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن صوم رجب ، وفي اسناده نظر ، لكن صح أن عمر بن الخطاب كان يضرب أيدي الناس ، ليضعوا أيديهم في الطعام في رجب . ويقول : لا تشبهوه برمضان .

ودخل أبو بكر فرأى أهله قد اشتروا كيزانا للماء ، واستعدوا للصوم ، فقال : « ما هذا ؟ » فقالوا : رجب ، فقال : أتريدون أن تشبهوه برمضان ؟ وكسر تلك الكيزان . « فتي أفطر بعضاً لم يكره صوم البعض .

وفي المسند وغيره : حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بصوم الأشهر الحرم : وهي رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم . فهذا في صوم الأربعة جميعاً ، لا من ينحصر رجب .

وأما تخصيصها بالاعتكاف فلا أعلم فيه أمراً ، بل كل من صام صوماً

مشروعاً ، وأراد أن يعتكف من صيامه كان ذلك جائزاً بلا ريب ،
وان اعتكف بدون الصيام ، ففيه قولان مشهوران ، وهما روايتان
عن أحمد :

أحدهما : أنه لا اعتكاف إلا بصوم ، كذهب أبي حنيفة ، ومالك .

والثاني : يصح الاعتكاف ، بدون الصوم . كذهب الشافعي .

وأما الصمت عن الكلام مطلقاً في الصوم ، او الاعتكاف ، أو
غيرها ، فبدعة مكروهة ، باتفاق أهل العلم . لكن هل ذلك محرم ، أو
مكروه ؟ فيه قولان في مذهبه ، وغيره .

وفي صحيح البخاري ان أبا بكر الصديق دخل على امرأة من
أحس فوجدتها مصمتة لا تتكلم ، فقال لها أبو بكر : ان هذا لا يحل
إن هذا من عمل الجاهلية ، وفي صحيح البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس ، فقال : « من هذا ؟ فقالوا :
هذا أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم في الشمس ، ولا يستظل ، ولا يتكلم
ويصوم . فقال : هروء فليجلس وليستظل وليتكلم ، وليتم صومه . » فأمره
صلى الله عليه وسلم مع نذره للصمت ، أن يتكلم ، كما أمره مع

نذره للقيام أن يجلس ، ومع نذره أن لا يستظل ، أن يستظل . وإنما أمره بأن يوفي بالصوم فقط . وهذا صريح في أن هذه الأعمال ليست من القرب التي يؤمر بها الناذر .

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » . كذلك لا يؤمر الناذر أن يفعلها ، فمن فعلها على وجه التعبد بها والتقرب ، واتخاذ ذلك ديناً وطريقاً إلى الله تعالى ، فهو ضال جاهل ، يخالف لأمر الله ورسوله . ومعلوم أن من يفعل ذلك من نذر اعتكافاً ، ونحو ذلك ، إنما يفعله تدبناً ، ولا ريب أن فعله على وجه التدبّن حرام ، فإنه يعتقد ما ليس بقربة قربة ، ويتقرب إلى الله تعالى بما لا يحبه الله ، وهذا حرام ، لكن من فعل ذلك قبل بلوغ العلم اليه ، فقد يكون معذوراً بجهله ، إذا لم تقم عليه الحجة ، فإذا بلغه العلم فعليه التوبة .

وجماع الأمر في الكلام قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . فليقل خيراً أو ليصمت » فقول الخير ، وهو الواجب ، أو المستحب ، خير من السكوت عنه ، وما ليس بواجب ، ولا مستحب ، فالسكوت عنه خير من قوله .

ولهذا قال بعض السلف لصاحبه : السكوت عن الشر خير من التكلم به ، فقال له الآخر : التكلم بالخير خير من السكوت عنه . وقد قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا إذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالآثم والعدوان ومعصية الرسول ، وتناجوا بالبر والتقوى) وقال تعالى : (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة ، أو معروف ، أو إصلاح بين الناس . ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً) .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل كلام ابن آدم عليه لا له ، إلا أمراً بمعروف ، أو نهياً عن منكر ، أو ذكراً لله تعالى ، والاحاديث في فضائل الصمت كثيرة ، وكذلك في فضائل التكلم بالخير والصمت عما يجب من الكلام حرام ، سواء اتخذه ديناً أو لم يتخذه كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجب أن تحب ما أحبه الله ورسوله ، وتبغض ما يبغضه الله ورسوله ، وتبيح ما أباحه الله ورسوله ، وتحرم ما حرمه الله ورسوله . »

وقال رحمه الله

فصل

قول عائشة : « ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر حتى قبضه الله » ، هذا إشارة الى مقامه في المدينة وأنه كان يعتكف أداء ، أو قضاء ، فإنه قد ثبت في الصحيح أنه أراد أن يعتكف مرة ، فطلب نساؤه الاعتكاف معه ، فرأى أن مقصود بعضهن المباهاة ، فأمر بالحجيام فقوضت ، وترك الاعتكاف ذلك العام ، حتى قضاء من شوال .

وهو صلى الله عليه وسلم لم يصم رمضان إلا تسع مرات ، فإنه فرض في العام الثاني من الهجرة ، بعد أن صام يوم عاشوراء ، وأمر الناس بصيامه مرة واحدة ، فإنه قدم المدينة في شهر ربيع الأول ، من السنة الأولى . وقد تقدم عاشوراء فلم يأمر ذلك العام بصيامه ، فلما أهل العام الثاني أمر الناس بصيامه ، وهل كان أمر إيجاب ، أو

استحباب ؟ على قولين لأصحابنا وغيرهم . والصحيح أنه كان أمر إيجاب
ابتدىء في أثناء النهار ، لم يؤسروا به من الليل .

فلما كان في أثناء الحول — رجب أو غيره — فرض شهر رمضان
وغزا النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ذلك العام — أول شهر
فرض — غزوة بدر ، وكانت يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من الشهر ،
فلما نصره الله على المشركين أقام بالعرصة بعد الفتح ثلاثاً ، فدخل عليه
العشر وهو في السفر ، فرجع الى المدينة ، ولم يبق من العشر إلا
أقله ، فلم يعتكف ذلك العشر بالمدينة ، وكان في تمامه مشغولاً
بأمر الأسرى ، والفداء . ولما شاورهم في الفداء قام فدخل بيته
ثم خرج .

وأحواله المنقولة عنه تدل على أنه لم يعتكف تمام ذلك العشر ،
لكن يمكن أنه قضى اعتكافه كما قضى صيامه ، وكما قضى اعتكاف العام
الذي أراد نساؤه الاعتكاف معه فيه ، فهذا عام بدر .

وأيضاً فعام الفتح سنة ثمان ، كان قد سافر في شهر رمضان ،
ودخل مكة في أثناء الشهر ، وقد بقي منه أقله ، وهو في مكة مشغول
بآثار الفتح ، وتسرية السرايا إلى ما حول مكة ، وتقرير أصول

الاسلام بأم القرى ، والتجهز لغزو هوازن ، لما بلغه أنهم قد جمعوا له
مع مالك بن عوف النضري . وقد أقام بمكة في غزوة الفتح تسع عشرة
ليلة يتصر الصلاة .

قالوا : لأنه لم يكن قد أجمع المقام بمكة ، لأجل غزو هوازن ،
فكان مسافراً فيها غير متفرغ للاعتكاف بمكة ذلك العام . فهذه ثلاثة
أعوام لم يعتكف فيها في رمضان ، بل قضى العام الواحد الذي أراد
اعتكافه ثم تركه ، وأما الآخرون — فإله أعلم — أقضاها مع الصوم ،
أم لم يقضها مع شطر الصلاة . فقد ثبت عنه أنه قال : « إذا مرض
العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم »
وثبت عنه أنه قال : « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » :
أي الصوم أداء ، والشطر أداء وقضاء ، فالاعتكاف ملحق بأحدهما .

ولم ينقل عنه أنه قضى اعتكافاً فاته في السفر ، فلا يثبت الجواز ،
إلا أنه لعموم حديث عائشة يبقى فيه إمكان ، والله أعلم .

وسئل

عن عمل كل سنة ختمة في ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، هل ذلك مستحب ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : جمع الناس للطعام في العيدين ، وإيام التشريق سنة ، وهو من شعائر الاسلام التي سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين ، وإعانة الفقراء بالطعام في شهر رمضان ، هو من سنن الاسلام . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من فطر صائماً فله مثل أجره » وإعطاء فقراء القراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح في كل وقت ، ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم في الأجر .

وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية ، كبعض ليالي شهر ربيع الأول ، التي يقال : إنها ليلة المولد ، أو بعض ليالي رجب ، أو ثامن عشر ذي الحجة ، أو أول جمعة من رجب ، أو ثامن شوال ، الذي يسميه الجهال عيد الأبرار ، فاتها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل ، والاغتسال ، والحناء ،
والمصافحة ، وطبخ الجيوب ، وإظهار السرور ، وغير ذلك إلى الشارع :
فهل ورد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح ؟
أم لا ؟ وإذا لم يرد حديث صحيح في شيء من ذلك فهل يكون فعل
ذلك بدعة أم لا ؟ وما تفعله الطائفة الأخرى من المأتم والحزن ، والعطش ،
وغیر ذلك من التذب والنياحة ، وقراءة المصروع ، وشق الجيوب .
هل لذلك أصل ؟ أم لا ؟ .

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . لم يرد في شيء من ذلك حديث
صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، ولا استحب
ذلك أحد من أئمة المسلمين . لا الأئمة الأربعة ، ولا غيرهم . ولا روى
أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً ، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
ولا الصحابة ، ولا التابعين ، لا صحيحاً ولا ضعيفاً ، لا في كتب الصحيح ،

ولا في السنن ، ولا المسانيد ، ولا يعرف شيء من هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة .

ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رووا أن من اكتمل يوم عاشوراء لم يرمد من ذلك العام ، ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام ، وأمثال ذلك .

وروا فضائل في صلاة يوم عاشوراء ، ورووا أن في يوم عاشوراء توبة آدم ، واستواء السفينة على الجودي ، ورد يوسف على يعقوب ، وإنجاء إبراهيم من النار ، وفداء الذبيح بالكبش ونحو ذلك .

وروا في حديث موضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، « أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة » . ورواية هذا كله عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب ، ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه ، قال : « بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء ، وسع الله عليه سائر سنته » وإبراهيم بن محمد بن المنتشر من أهل الكوفة ، وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان .

طائفة رافضة. يظهرون موالاة أهل البيت ، وهم في الباطن إما
ملاحدة زنادقة ، وإما جهال ، وأصحاب هوى .

وطائفة ناصبة تبغض عليا ، وأصحابه ، لما جرى من القتال في
الفتنة ما جرى .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
« سيكون في ثقيف كذاب ، ومبير » فكان الكذاب هو المختار بن أبي
عبيد الثقفي ، وكان يظهر موالاة أهل البيت ، والاتصار لهم ، وقتل
عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن
علي رضي الله عنها ثم إنه أظهر الكذب ، وادعى النبوة ، وإن جبريل
عليه السلام ينزل عليه ، حتى قالوا لابن عمر وابن عباس . قالوا لاحدهما :
ان المختار بن أبي عبيد يزعم انه ينزل عليه ، فقال صدق ، قال الله
تعالى : (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفك أثيم)
وقالوا للآخر : ان المختار يزعم أنه يوحى اليه فقال صدق : (وإن
الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك) .

وأما المير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكان : منحرفا عن علي
وأصحابه ، فكان هذا من النواصب ، والأول من الروافض ، وهذا

الرافضي كان : أعظم كذبا وافتراء ، والحاداً في الدين ، فانه ادعى النبوة ،
وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه ، وانتقاماً لمن اتهمه بمصية
اميره عبد الملك بن مروان ، وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فتن
وقتل فلما قتل الحسين بن علي رضي الله عنها يوم عاشوراء قتله الطائفة
الظالمة الباغية ، وأكرم الله الحسين بالشهادة ، كما أكرم بها من أكرم
من أهل بيته . اكرم بها حمزة وجعفر ، وأباه عليا ، وغيرهم ، وكانت
شهادته مما رفع الله بها منزلته ، وأعلى درجته ، فانه هو وأخوه الحسن
سيدا شباب أهل الجنة ، والمنازل العالية لا تنال الا بالبلاء كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل : أي الناس أشد بلاء فقال :
« الأنبياء ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل . يتلى الرجل على حسب دينه ،
فان كان في دينه صلابة زيد في بلائه وان كان في دينه رقة خفف عنه ،
ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الارض وليس عليه خطيئة »
رواه الترمذي وغيره .

فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق ، من
المنزلة العالية ، ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفها الطيب ،
فانهما ولدا في عز الاسلام ، ورييا في عز وكرامة ، والمسلمون يعظمونها
ويكرمونها ، ومات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستكمل سن التمييز ،

فكانت نعمة الله عليها أن ابتلاهما بما يلحقها باهل بيتها ، كما ابتلى من كان أفضل منها ، فان على بن أبي طالب أفضل منها ، وقد قتل شهيداً وكان مقتل الحسين مما ثارت به الفتن بين الناس ، كما كان مقتل عثمان رضي الله عنه من أعظم الأسباب التي اوجبت الفتن بين الناس ، وبسببه تفرقت الامة الى اليوم ، ولهذا جاء في الحديث « ثلاث من نجا منهن فقد نجا : موتى ، وقتل خليفة مضطهد ، والدجال » .

فكان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم الاسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس ، وارتدوا عن الاسلام ، فاقام الله تعالى الصديق رضي الله عنه حتى ثبت الله به الايمان ، واعاد به الامر الى ما كان ، فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا ، وأقر أهل الايمان على الدين الذي ولجوا فيه وجعل الله فيه من القوة والجهاد والشدة على اعداء الله ، واللين لاولياء الله ما استحق به وبغيره أن يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم استخلف عمر فقهر الكفار من الجوس ، وأهل الكتاب ، وأعز الاسلام ، ومصر الأمصار ، وفرض العطاء ، ووضع الديوان ، ونشر العدل ، وأقام السنة ، وظهر الاسلام في أيامه ظهوراً بان به تصديق قوله تعالى : (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على

الدين كله وكفى بالله شهيدا) وقوله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا ، يعبدونني لا يشركون بي شيئا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده لتتفرن كنوزها في سبيل الله ، فكان عمر رضى الله عنه هو الذي أنفق كنوزها . فعلم أنه انفقها في سبيل الله ، وأنه كان خليفة راشداً مهديا ، ثم جعل الامر شوزى في ستة ، فاتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم ، ولا رهبة أخافهم بها وبايعوه بأجمعهم طائعين غير كارهين ، وجرى في آخر ايامه أسباب ظهر بالشر فيها (على) . أهل العلم (أهل) الجهل والمدوان ، وما زالوا يسعون في الفتن حتى قتل الخليفة مظلوما شهيدا بغير سبب يبيح قتله ، وهو صابر محتسب . لم يقاتل مسلما .

فلما قتل رضى الله عنه تفرقت القلوب ، وعظمت الكروب ، وظهرت الاشرار ، وذل الأخيار ، وسعى في الفتنة من كان عاجزا عنها ، وعجز عن الخير والصلاح من كان يحب إقامته ، فبايعوا أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضى الله عنه ، وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ ،

وأفضل من بقي ، لكن كانت القلوب متفرقة ، ونار الفتنة متوقدة ، فلم تتفق الكلمة ، ولم تنتظم الجماعة ، ولم يتمكن الخليفة وخيار الأمة من كل ما يريدونه من الخير ، ودخل في الفرقة والفتنة أقوام ، وكان ما كان ، الى أن ظهرت الحرورية المارقة ، مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءاتهم ، فقاتلوا أمير المؤمنين علياً ومن معه ، فقتلهم بأمر الله ورسوله ، طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءاتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » . وقوله : « تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين ، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » أخرجاه في الصحيحين .

فكانت هذه الحرورية هي المارقة ، وكان بين المؤمنين فرقة ، والقتال بين المؤمنين لا يخرجهم من الإيمان ، كما قال تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ، فان فاءت فأصلحوا بينها بالعدل . وأقسطوا ان الله يحب المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) فبين سبحانه وتعالى أنهم مع الاقتتال وبغى بعضهم

على بعض مؤمنون اخوة ، وأمر بالاصلاح بينهم ، فان بغت احداها بعد ذلك قوتلت الباغية ، ولم يأمر بالاقتيال ابتداء .

وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الطائفة للمارقة يقتلها أدنى الطائفتين الى الحق ، فكان علي بن أبي طالب ومن معه من الذين قاتلوه . فدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على أنهم أدنى الى الحق من معاوية ومن معه مع إيمان الطائفتين .

ثم إن عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين ، قتل أمير المؤمنين عليا فصار الى كرامة الله ورضوانه شهيداً ، وبايع الصحابة للحسن ابنه ، فظهرت فضيلته التي أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال : « ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » فنزل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين ، وكان هذا مما مدحه به النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ، ودل ذلك على أن الاصلاح بينها مما يحبه الله ورسوله ويحمده الله ورسوله .

ثم إنه مات وصار الى كرامة الله ورضوانه ، وقامت طوائف كانوا الحسين ووعده بالنصر والمعاونة إذا قام بالأمر ، ولم يكونوا من أهل

ذلك ، بل لما أرسل اليهم ابن عمه أخلقوا وعنده ، ونقضوا عهده .
وأعانوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه ، ويقاتلوه معه .

وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرها
أشاروا عليه بأن لا يذهب اليهم ، ولا يقبل منهم ، ورأوا أن خروجه
اليهم ليس بمصلحة ، ولا يترتب عليه ما يسر ، وكان الأمر كما قالوا ،
وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

فلما خرج الحسين — رضي الله عنه — ورأى أن الأمور قد
تغيرت ، طلب منهم أن يدعوه يرجع ، أو يلحق ببعض الثغور ، أو
يلحق بابن عمه يزيد ، فمنعوه هذا وهذا . حتى يستأسر ، وقتلوه ،
فقاتلهم فقتلوه . وطائفة ممن معه ، مظلوماً شهيداً شهادة أكرمها الله
بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين . وأهان بها من ظلمه واعتدى
عليه ، وأوجب ذلك شراً بين الناس .

فصارت طائفة جاهلة ظالمة : إما ملحدة منافقة ، وإما ضالة غاوية ،
تظهر موالاته . وموالاة أهل بيته تتخذ يوم عاشوراء يوم مأتم وحزن
ونياحة ، وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الحدود ، وشق الجيوب ،
والتعزي بعزاء الجاهلية .

والذي أمر الله به ورسوله في المصيبة — إذا كانت جديدة —
 إنما هو الصبر ، والاحتساب والاسترجاع . كما قال تعالى : (وبشر
 الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون .
 أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون) . وفي
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس منا من لطم
 الحدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » ، وقال : « أنا بريء
 من الصالقة ، والحالقة ، والشاقة » ، وقال : « النائحة إذا لم تنب قبل
 موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب » .
 وفي المسند عن فاطمة بنت الحسين ، عن أبيها الحسين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال : « ما من رجل يصاب بمصيبة ، فيذكر مصيبته
 وإن قدمت ، فيحدث لها استرجاعا ، إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره
 يوم أصيب بها » .

وهذا من كرامة الله للمؤمنين ، فإن مصيبة الحسين وغيره إذا
 ذكرت بعد طول العهد ، فينبغي للمؤمن أن يسترجع فيها كما أمر
 الله ورسوله ليعطى من الأجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها .

وإذا كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد

بالمصيبة ، فكيف مع طول الزمان ، فكان مازينه الشيطان لاهل الضلال والغى من اتخاذ يوم عاشوراء مأتماً ، وما يصنعون فيه من الندب والنياحة ، وإنشاد قصائد الحزن ، ورواية الأخبار التى فيها كذب كثير والصدق فيها ليس فيه إلا تجديد الحزن والتعصب ، وإثارة الشحنة والحرب والقاء الفتن بين أهل الاسلام ، والتوصل بذلك إلى سب السابقين الاولين ، وكثرة الكذب والفتن فى الدنيا ولم يعرف طوائف الاسلام أكثر كذباً وقتاً ومعاونة للكفار على أهل الاسلام ، من هذه الطائفة الضالة الغاوية ، فانهم شر من الخوارج المارقين .

وأولئك قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الاوثان » . وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمتة المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد ، وغيرها ، بأهل بيت النبوة ، ومعدن الرسالة ولد العباس ، وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين ، من القتل والسبي وخراب الديار . وشر هؤلاء وضررهم على أهل الاسلام ، لا يحصى الرجل الفصيح فى الكلام .

فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل

بيته ، وإما من الجاهل الذين قابلوا الفاسد بالفاسد ، والكذب بالكذب ،
والشر بالشر ، والبدعة بالبدعة ، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح
والسرور يسوم عاشوراء كالاكتحال والاختضاب ، وتوسيع النفقات
على العيال ، وطبخ الاطعمة الخارجة عن العادة ، ونحو ذلك مما يفعل
في الاعياد والمواسم ، فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسماً كمواسم
الاعياد والافراح . وأولئك يتخذونه مأتماً يقيمون فيه الاحزان والاتراح
وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة . وان كان أولئك اسوأ قصداً
وأعظم جهلاً ، وأظهر ظلماً ، لكن الله أمر بالعدل والاحسان ، وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه من بعث منكم بعدي فسيرى اختلافاً
كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي .
تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور . فان
كل بدعة ضلالة » .

ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون
في يوم عاشوراء شيئاً من هذه الامور . لاشعائر الحزن والترح . ولا
شعائر السرور والفرح ، ولكنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة
وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء ، فقال : « ما هذا ؟ فقالوا ، هذا يوم
نجى الله فيه موسى من الغرق فنحن نصومه . فقال : نحن أحق

بموسى منكم . فصامه وأمر بصيامه ، وكانت قريش أيضاً تعظمه
فى الجاهلية .

واليوم الذى أمر الناس بصيامه كان يوماً واحداً ، فانه قسم المدينة
فى شهر ربيع الأول ، فلما كان فى العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر
بصيامه ثم فرض شهر رمضان ذلك العام ، فنسخ صوم عاشوراء .

وقد تنازع العلماء : هل كان صوم ذلك اليوم واجباً ؟ أو مستحباً ؟
على قولين مشهورين أحدهما أنه كان واجباً ، ثم إنه بعد ذلك كان
يصومه من يصومه استحباباً ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم
العامة بصيامه ، بل كان يقول : « هذا يوم عاشوراء ، وأنا صائم فيه
فمن شاء صام » . وقال : « صوم يوم عاشوراء يكفر سنة ، وصوم يوم
عرفة يكفر سنتين » . ولما كان آخر عمره صلى الله عليه وسلم وبلغه
أن اليهود يتخذونه عيداً ، قال : « لئن عشت الى قابل لأصومنَّ
التاسع » ليخالف اليهود ، ولا يشابههم فى اتخاذه عيداً ، وكان من
الصحابة والعلماء من لا يصومه ، ولا يستحب صومه ؛ بل يكره افراده
بالصوم ، كما نقل ذلك عن طائفة من الكوفيين ، ومن العلماء من
يستحب صومه .

والصحيح انه يستحب لمن صامه ان يصوم معه التاسع ؛ لأن هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، لقوله : « لئن عشت الى قابل ، لاصومن التاسع مع العاشر » كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق الحديث ، فهذا الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما سائر الامور : مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة ، إما حبوب وإما غير حبوب ، أو تجديد لباس أو توسيع نفقة ، أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم ، أو فعل عبادة مختصة . كصلاة مختصة به ، أو قصد الذبيح ، أو ادخار لحوم الاضاحي لطبخ بها الحبوب ، أو الاكتحال ، أو الاختضاب ، أو الاغتسال ، أو التصفح ، أو التزاور ، أو زيارة المساجد والمشاهد ، ونحو ذلك ؛ فهذا من البدع المنكرة ، التي لم يسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا خلفاؤه الراشدون ، ولا استحبها أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري ، ولا الليث بن سعد ، ولا أبو حنيفة ، ولا الأوزاعي ، ولا الشافعي ، ولا أحمد بن حنبل ، ولا اسحق بن راهويه ، ولا أمثال هؤلاء من أئمة المسلمين ، وعلماء المسلمين وان كان بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرون ببعض ذلك ، ويروون في ذلك أحاديث وأثاراً ، ويقولون : « ان بعض ذلك صحيح فهم مخطئون غالطون بلا ريب عند أهل المعرفة

بحقائق الأمور . وقد قال حرب الكرمانى فى مسائله : سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث : « من وسع على أهله يوم عاشوراء » فلم يره شيئاً .

وأعلى ما عندهم أثر يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه قال : بلغنا « أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » قال سفيان بن عيينة جربناه منذ ستين عاماً فوجدناه صحيحاً ، وإبراهيم بن محمد كان من أهل الكوفة ، ولم يذكر ممن سمع هذا ولا عمن بلغه ، ففعل الذي قال هذا من أهل البدع الذين يفضون علياً وأصحابه ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب : مقابلة الفاسد . بالفاسد والبدعة بالبدعة .

وأما قول ابن عيينة . فإنه لا حجة فيه ، فإن الله سبحانه أنعم عليه برزقه ، وليس فى انعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء ، وقد وسع الله على من هم أفضل الخلق من المهاجرين والانصار ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء بخصوصه ، وهذا كما ان كثيراً من الناس يتذكرون تذراً لحاجة يطلبها ، فيقضى الله حاجته ، فيظن أن التذركان السبب ، وقد ثبت

في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر
وقال : إنه لا يأتي بخير ، وإنما يستخرج به من البخيل ، فمن ظن
أن حاجته إنما قصيت بالنذر ، فقد كذب على الله ورسوله ، والناس
مأمورون بطاعة الله ورسوله ، واتباع دينه وسبيله ، واقتفاء هدايه ،
ودليله ، وعليهم أن يشكروا الله على ما عظمت به النعمة ، حيث بعث
فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب
والحكمة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :
« ان خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور
محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » .

وقد اتفق أهل المعرفة والتحقيق ان الرجل لو طار في الهواء ،
أو مشى على الماء ، لم يتبع إلا ان يكون موافقاً لأمر الله ورسوله ،
ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيراً فاتبعه في خلاف الكتاب والسنة
كان من جنس أتباع اللجال ، فان اللجال يقول للسماء : أمطري
فتمطر ، ويقول للأرض : أنبتى فتنبت ، ويقول للخربة أخرجي كنوزك
فتخرج معه كنوز الذهب والفضة ، ويقتل رجلاً ثم يأمره أن يقوم
فيقوم ، وهو مع هذا كافر ملعون عدو لله ، قال النبي صلى الله عليه
وسلم : « ما من نبي الا قد أنذر أمته اللجال : وانا أنذركموه إنه أعور

وان الله ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر — ك ف ر — يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ ، واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » . وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال : « إذا قعد أحدكم في الصلاة فليستعذ بالله من أربع ، يقول : « اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون ، كلهم يزعم أنه رسول الله » وقال صلى الله عليه وسلم : « يكون بين يدي الساعة كذابون دجالون ، يحدثونكم بما لم تسمعوا أتم ولا آباؤكم فاياكم واياهم » . وهؤلاء تنزل عليهم الشياطين وتوحي اليهم ، كما قال تعالى : (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفاك أثيم ، يلقون السمع ، واكثرهم كاذبون) ومن أول من ظهر من هؤلاء المختار بن أبي عبيد المتقدم ذكره .

ومن لم يفرق بين الأحوال الشيطانية والأحوال الرحمانية : كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلمة الكذاب ، فان مسيلمة كان له شيطان ينزل عليه ويوحي اليه .

ومن علامات هؤلاء أن الأحوال إذا نزلت عليهم وقت سماع المكالمة والتصديقة أزيدوا وأرعدوا — كالمصروع — وتكلموا بكلام لا يفقه معناه ، فإن الشياطين تتكلم على ألسنتهم ، كما تتكلم على لسان المصروع .

والاصل في هذا الباب : أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الذين نعتهم الله في كتابه ، حيث قال : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون) فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً . وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يقول الله تعالى : من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة ، وما تقرب الي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها . فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشي ، ولئن سألتني لأعطينه ، ولأن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ، ولا بد له منه » .

ودين الاسلام مبني على أصليين ، على أن لا نعبد الا الله ، وان

نعبده بما شرع ، لا نعبده بالبدع . قال تعالى : (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله ، وهو المشروع المستنون ، ولهذا كان عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً .

ولهذا كانت أصول الاسلام تدور على ثلاثة أحاديث : قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » وقوله : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . وقوله : « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها ، ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب » والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

وسئل : عما في الخميس ونحوه من البرع

فأجاب : أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وصحبه وسلم
فإن الشيطان قد سول لكثير ممن بدعي الاسلام فيما يفعلونه في أواخر
صوم النصارى ، وهو الخميس ، الحقير من الهدايا ، والأفراح ، والتفقات
وكسوة الاولاد وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين .

وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم النصارى : فجميع ما يحدثه
الالسان فيه من المنكرات ، فمن ذلك خروج النساء ، وتبخير القبور
ووضع الثياب على السطع ، وكتابة الورق وإصافها بالابواب ، واتخاذ
موسم لبيع الخمر وشراؤها ورقى البخور مطلقاً في ذلك الوقت ، أو
غيره ، أو قصد شراء البخور المرقى ، فإن رقى البخور واتخاذ قرباناً
هو دين النصارى ، والصابئين . وإنما البخور طيب يتطيب بدخانته ، كما
يتطيب بسائر الطيب ، وكذلك تخصيصه بطبخ الاطعمة ، وغير ذلك
من صيغ اليض .

وأما القمار بالبيض ، وبيعه لمن يقامر به ، أو شراؤه من المقامرين
فحكمه ظاهر .

ومن ذلك ما يفعله النساء من اخذ ورق الزيتون ، أو الاغتسال
بمائه ، فإن أصل ذلك ماء العمودية . ومن ذلك أيضاً ترك الوظائف
الرائية من الصنائع ، والتجارات ، أو حلق العلم في أيام عيدهم ، واتخاذ
يوم راحة وفرحة ، وغير ذلك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية ، ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه ،
ويقولون امورا يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه — بل يعرف
المعروف ، وينكر المنكر — كما لا يتشبه بهم ، فلا يعان المسلم للتشبه بهم
في ذلك ، بل ينهى عن ذلك .

فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب دعوته ، ومن
أهدى من المسلمين هدية في هذه الاعياد مخالفة للعادة في سائر الأوقات
لم تقبل هديته ، خصوصاً ان كانت الهدية مما يستعان به على التشبه
بهم ، مثل اهداء الشمع ونحوه في الميلاد ، واهداء البيض واللبن والغنم
في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم ، وهو الخميس الحقيق . ولا

يباع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابهتهم في العيد من الطعام واللباس والبخور ؛ لأن في ذلك اعانة على المنكر .

وقال الشيخ رضي الله عنه

ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلى ببعضها وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله ، وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق ، والذي قبل ذلك ، أو السبت أو غير ذلك إلى القبور . وكذلك يبخرون في هذه الأوقات ، وهم يعتقدون أن في البخور بركة ، ودفع مضرة ، ويعدونه من القرابين مثل الذبائح ، ويرقوته بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير وبكلام مصنف ، ويصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة ، حتى أن الاسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصغار ، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل ، وفيه ما هو محرم أو كفر .

وقد التقي إلى جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله ، وأعني

بالعامة هنا : كل من لم يعلم حقيقة الاسلام فان كثيراً ممن ينسب الى
فقه ودين قد شاركهم في ذلك ، ألقى اليهم ان هذا البخور المرقى
ينفع ببركته من العين والسحر ، والادواء والهوم ، ويصورون صور
الحيات والعقارب . ويلصقونها في بيوتهم زعماء أن تلك الصور الملعون
فاعلا التي لا تدخل الملائكة بيتا هي فيه ، تمنع الهوام وهو ضرب من
طلاسم الصابئة . ثم كثير منهم على ما بلغنى يصلب باب البيت ، ويخرج
خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم ، وعلى هذا يبخرون القبور
ويسمون هذا المتأخر الخميس الكبير ، وهو عند الله الخميس المهين الحقيق
هو وأهله ، ومن يعظمه ، فان كل ما عظم بالباطل من مكان أو زمان
أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد اهاتته ، كما تهان الأوثان
المعبودة ، وان كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار .

ومما يفعله الناس من المنكرات : أنهم يوظفون على الفلاحين
وظائف أكثرها كرهاً ، من الغنم والسجاج واللبن والبيض ، يجتمع
فيها تحريمان : اكل مال المسلم والمعاهد بغير حق ، واقامة شعار
النصارى ، ويجعلونه ميقاتا لخراج الوكلاء على المزارع ، ويضطبخون منه
ويضطبخون فيه البيض ، وينفقون فيه النفقات الواسعة ، ويزينون أولادهم

الى غير ذلك من الامور التي يقشع منها قلب المؤمن ، الذي لم يمت قلبه ، بل يعرف للعرف ، وينكر المنكر . وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء وجاء لبركة نزول مريم عليها . فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الايمان ان شريعة جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى . لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح . واصل ذلك كله انما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم في بعض أمورهم ، فيوم الخميس هو عيدهم ، يوم عيد المائدة ، ويوم الاحد بسموته عيد الفصح ، وعيد النور ، والعيد الكبير . ولما كان عيداً صاروا يصنعون لاولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه لانهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض ، اذ صومهم هو عن الحيوان ، وما يخرج منه . وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك قد زينها الشيطان لكثير ممن يدعى الاسلام ، وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن ، وزادوا في بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا . وكل ما خست به هذه الأيام من أفعالهم وغيرها ، فليس للمسلم ان يشابههم في أصله ولا في وصفه . ومن ذلك أيضاً انهم يكسون بالحرمة دوابهم . ويصبغون الاطعمة التي لا تنكاد تفعل في عيد الله ورسوله ، ويتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج . وعامتهم قد نسوا أصل ذلك

وبقي عادة مطردة . وهذا كله تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« لتتبع سنن من كان قبلكم » ، وإذا كانت المتابعة في القليل ذريعة
ووسيلة الى بعض هذه القبائح . كانت محرمة ، فكيف إذا أفضت الى
ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب ، والتعمد في المعمودية .

وقول القائل : المعبود واحد ، وإن كانت الطرق مختلفة ونحو
ذلك من الأقوال والأفعال التي تتضمن : إما كون الشريعة النصرانية
أو اليهودية المبدلين المنسوخين موصلة الى الله ، وإما استحسان بعض
ما فيها مما يخالف دين الله أو التسدين بذلك ، أو غير ذلك مما هو
كفر بالله ورسوله . وبالقرآن وبالإسلام ، بلا خلاف بين الأمة . وأصل
ذلك المشابهة والمشاركة .

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية . وبعض حكم ما
شرع الله لرسوله [من] مبابنة الكفار ، ومخالفتهم في عامة الأمور ،
لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر ، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه
الناس . فيتبغى للمسلم إذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن
يحيلهم على ما عند الله ورسوله ، ويقضي لهم في عيد الله من الحقوق
ما يقطع استشرافهم الى غيره ، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة الا

بالله ، ومن اغضب اهله لله أرضاء الله ، وأرضاهم .

فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك ، وفي الصحيحين من أسامة
ابن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما تركت
بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء » .

واكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء . ففي صحيح البخاري
عن أبي بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا أفلح
قوم ولوا أمرهم امرأة » . وروى أيضاً : « هلك الرجال حين أطاعت
النساء » وقد قال صلى الله عليه وسلم لأمهات المؤمنين لما راجعنه في
تقديم أبي بكر : « إنكن نواحب يوسف » . يريد أن النساء من
شأنهن مراجعة ذي اللب ، كما قال في الحديث الآخر : « ما رأيت من
ناقصات عقل ودين أغلب للذي اللب من أهداكن » . ولما انشده
الاعشى - أعشى بانهلة - آياته التي يقول فيها : « وهن شر غالب لمن
غلب » جعل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول : « وهن شر
غالب لمن غلب » ولذلك امتن الله سبحانه على زكريا حيث قال :
(واصلحنا له زوجه) قال بعض العلماء ينبغي للرجل أن يجتهد إلى الله
في إصلاح زوجته .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » .
وقد روى البيهقي باسناد صحيح في (باب كراهية الدخول على المشركين
يوم عيدهم في كنائسهم . والتشبه بهم يوم نيروزهم . ومهرجاناتهم)
— عن سفيان الثوري ، عن ثور بن يزيد ، عن عطاء بن دينار ،
قال : قال عمر بن الخطاب — رضي الله عنه « لا تعلموا رطانة الاعاجم
ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم ، فان السخط
ينزل عليهم » . فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن مجرد دخول
الكنيسة عليهم يوم عيدهم ، فكيف من يفعل بعض أفعالهم ؟ او قصد
ما هو من مقتضيات دينهم ؟ اليس موافقتهم في العمل اعظم من
موافقتهم في اللغة ؟ او ليس عمل بعض اعمال عيدهم اعظم من مجرد الدخول
عليهم في عيدهم !! واذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم ،
فمن يشركهم في العمل او بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك ؟ ! .

ثم قوله : « اجتنبوا اعداء الله في عيدهم » اليس نهياً عن لقائهم
والاجتماع بهم فيه ؟ فكيف بمن عمل عيدهم ؟ ! وقال ابن عمر في كلام
له : من صنع نيروزهم ومهرجاناتهم ، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم .
وقال عمر : اجتنبوا اعداء الله في عيدهم . ونص الامام احمد على انه

لا يجوز شهود اعياد اليهود والنصارى ، واحتج بقول الله تعالى :
(والذين لا يشهدون الزور) قال الشعانين ، وأعيادهم . وقال عبد
الملك بن خبيب من اصحاب مالك في كلام له قال : فلا يعاونون على
شيء من عيديم ؛ لان ذلك من تعظيم شركهم ، وعونهم على كفرهم .
وينبغي للسلطين ان ينهوا المسلمين عن ذلك ، وهو قول مالك وغيره :
لم أعلم انه اختلف فيه .

واكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته ،
بل هو عندي اشد . وقد سئل ابو القاسم عن الركوب في السفن
التي تركب فيها النصارى الى اعيادهم ، فكره ذلك ، مخافة نزول
السخط عليهم بشركهم . الذي اجتمعوا عليه ، وقد قال الله تعالى :
(يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء
بعض ومن يتولهم منهم) فانه منهم) . وروى
الامام احمد باسناد صحيح عن ابي موسى قال : قلت لعمر : ان لي
كاتباً نصرانيا قال : مالك قاتلك الله أما سمعت ؟! الله تعالى
يقول : (يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم
اولياء بعض) ألا اتخذت خيفياً ؟! قال : قلت : يا أمير المؤمنين ! لي

كتابته وله دينه ، قال : لا أكرمهم اذ أهانهم الله ، ولا أعزهم اذ
اذلهم الله ، ولا أدنهم اذ أقصاهم الله . وقال الله تعالى : (والذين
لا يشهدون الزور) قال مجاهد : أعياد المشركين ، وكذلك قال الربيع
ابن انس . وقال القاضي ابو يعلى (مسألة في النهي عن حضور اعياد
المشركين) وروى ابو الشيخ الاصبهاني باسناده في شروط اهل الذمة
عن الضعاك في قوله : (والذين لا يشهدون الزور) قال : عيّد
المشركين وباسناده عن سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون
الزور) كلام المشركين . وروى باسناده عن ابن سلام عن عمرو بن
مرة (والذين لا يشهدون الزور) لا يماكثون اهل الشرك على
شركهم ولا يخالطونهم .

وقد دل الكتاب ، وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسنة خلفائه الراشدين التي اجمع اهل العلم عليها بمخالفتهم وترك
التشبه بهم (١) ايقاد النار ، والفرح بها ؟ من شعار الجوس ، عباد
النيران . والمسلم يجتهد في احياء السنن . وامانة البدع . ففي الصحيحين
عن ابي هريرة — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله

(١) يباخ بالاصلين .

عليه وسلم : « ان اليهود والنصارى لا يصبغون فحالفوم » . وقال
النبي صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون »
وقد امرنا الله تعالى ان نقول في ضلالتنا (اهدنا الصراط المستقيم ،
صراط الذين انعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .
والله سبحانه اعلم .

ومثل

عمن يفعل من المسلمين : مثل طعام التصارى في النيروز . ويفعل
سائر المواسم مثل الغطاس ، والميلاد ، وخميس العدى ، وسبت النور ،
ومن يبيعهم شيئاً يستعينون به على اعيادهم أيجوز للمسلمين ان يفعلوا
شيئاً من ذلك ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله لا يحل للمسلمين ان يتشبهوا بهم في شيء ، مما
يختص باعيادهم ، لا من طعام ، ولا لباس ولا اغتسال ، ولا إيقاد
نيران ، ولا تبطيل عادة من معيشة او عبادة ، او غير ذلك . ولا
يحل فعل وليمة ، ولا الاهداء ، ولا البيع بما يستعان به على ذلك
لأجل ذلك . ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي في الاعياد
ولا اظهار زينة .

وبالجملة ليس لهم ان يخلصوا اعيادهم بشيء من شعائرهم ، بل يكون
يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الايام لا يخلصه المسلمون بشيء
من خصائصهم .

واما اذا اصابه المسلمون قصداً ، فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف . واما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء . بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الامور ، لما فيها من تعظيم شعار الكفر . وقال طائفة منهم : من ذبح نطيحة يوم عيدهم فكأنما ذبح خنزيراً .

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص : من نأسى بيلاد الاعاجم ، وصنع نيروزم ، ومهرجانهم ، وتشبه بهم حتى يموت ، وهو كذلك . حشر معهم يوم القيامة . وفي سنن ابي داود عن ثابت بن الضحاك قال : « نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينحر إبلا بيوانة ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : اني نذرت ان انحر إبلا بيوانة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل كان فيها من وثن بعد من دون الله من اوثان الجاهلية ؟ قال : لا . قال : فهل كان فيها عيد من اعيادهم ؟ قال : لا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اوف بنذرك ، فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » فلم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الرجل ان يوفي بنذره مع ان الاصل في الوفاء ان يكون واجباً ، حتى اخبره انه لم يكن بها عيد من اعياد الكفار ، وقال : « لا وفاء لنذر في

معصية الله .

فاذا كان الذبح بمكان كان فيه عيدهم معصية . فكيف بمشاركتهم في نفس العيد ؟ بل قد شرط عليهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة وسائر ائمة المسلمين ان لا يظهروا اعيادهم في دار المسلمين ، وانما يعملونها سرأ في مساكنهم . فكيف إذا اظهرها المسلمون أنفسهم ؟ حتى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لا تتعلموا رطانة الاعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم ، فان السخط ينزل عليهم » .

واذا كان الداخل لفرجة او غيرها منها عن ذلك ؛ لأن السخط ينزل عليهم . فكيف بمن يفعل ما يسخط الله به عليهم ، مما هي من شعائر دينهم ؟ وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى : (والذين لا يشهدون الزور) قالوا اعياد الكفار ، فاذا كان هذا في شهودها من غير فعل ، فكيف بالافعال التي هي من خصائصها .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسند والسنن انه قال : « من تشبه بقوم فهو منهم » وفي لفظ : « ليس منا من تشبه بغيرنا » وهو حديث جيد . فاذا كان هذا في التشبه بهم ، وان كان

من العادات ، فكيف التشبه بهم فيما هو ابلغ من ذلك ؟ !

وقد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم ، او كراهة تنزيه - اكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرابينهم ادخلا له فيما اهل به لغير الله ، وما ذبح على النصب ، وكذلك نهوا عن معاونتهم على اعيادهم باهداء او مبايعة ، وقالوا : انه لا يحل للمسلمين ان يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيديم ، لا لحماً ، ولا دماً ، ولا ثوباً ، ولا يعارون دابة ، ولا يعاونون على شيء من دينهم ؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم ، وعونهم على كفرهم وينبغي للسلاطين ان ينهوا المسلمين عن ذلك . لأن الله تعالى يقول : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .

ثم ان المسلم لا يحل له ان يعيهم على شرب الخمر بعصرها ، او نحو ذلك . فكيف على ما هو من شعار الكفر ؟ واذا كان لا يحل له ان يعيهم هو فكيف اذا كان هو الفاعل لذلك ؟ ! والله اعلم . قاله احمد بن تيمية .

﴿ آخر المجلد الخامس والعشرين ﴾

فهرس

المجلد الخامس والعشرين

كتاب الزكاة

الموضوع

الصفحة

« قاعدة في الزكاة »

٤١ - ٥

الدين ثلاث درجات ، أكد أركان الاسلام اصلااة وبها قرنت الزكاة	٥ - ٧
فصل السنة فصلت ما أجمل في القرآن في الزكاة	٧ ، ٨
الزكاة لغة ، وشرعت على حسب لمو الاموال	٨
فصل ترتيب مالك أحاديث الزكاة	٩
الاشياء التي تجب فيها الزكاة اجماعا	١٠
فصل في زكاة الماشية والحبوب ومعنى « ليس فيما دون خمسة	١٠ ، ١١
أوسق صدقة الخ » وحديث « فيما سقت الانهار الخ »	
فصل في نصاب الورق والذهب	١٢
فصل هل يضم الذهب الى الفضة فيكمل بهما النصاب ؟	١٣
فصل في اشتراط الحول في زكاة العين والماشية	١٤
فصل في زكاة العروض	١٥ ، ١٦
فصل في الحلوى	١٦ ، ١٧

الصفحة	الموضوع
١٧	فصل تجب الزكاة في مال الايتام
١٨	فصل متى يزكى المنصوب والضائع
١٨ ، ١٩	فصل في زكاة المعادن
١٩	فصل والدين يسقط زكاة العين
١٩	فصل في الخلاف في زكاة العسل
٢٠ - ٢٢	فصل وأما أحاديث « وفيما سقت السماء والعيون العشر »
٢٣	فصل فيما يضم بعضه الى بعض من الحبوب والثمار
٢٣	فصل في تقدير الوسق والصاع والمد والدرهم
٢٤	فصل من تجب الزكاة عليه اذا كان انتقال الثمرة قبل بدو صلاحها أو بعده
٢٤ ، ٢٥	فصل فيما يعتبر صنفا واحدا من الحبوب
٢٥ - ٢٧	فصل كل من ثبت الزرع على ملكه فعليه زكاته
٢٧	فصل اذا كان على مالك الزرع والثمار دين فهل يسقط الزكاة
٢٨	فصل هل تخرج الزكاة من ثمن الرطب والزيتون والعنب ؟ وما نصايبها
٢٩ - ٣١	٣٥ ، ٣٦ فصلان في زكاة الماشية واشتراط السوم
٢٩ - ٣٦	شرح كتاب أبي بكر في الزكاة
٣٤	فصل لا تؤخذ المعيبة ، قوله « ولا يجمع بين متفرق الخ »
٣٦	فصل وأما صدقة البقر
٣٧	فصل في الجواميس وبقر الوحش وصفار الماشية
٣٨	فصل في الخلطة في الماشية
٣٨	اذا توالدت الماشية
٣٩	فصل تفرق زكاة كل بلد في موضعه
٣٩ ، ٤٠	فصل في مصرف الزكاة
٤١ - ٤٧	« وقال فصل الأصل الثاني الزكاة »
٤١	مذهب أهل الحديث في أوقاص الابل
٤١ ، ٤٢	في مذهبيهم في المعشرات

المنفعة	الموضوع
٤٣	الجمع بين العشر والخراج ، بمقدار الصاع والمذ
٤٤	أبو حنيفة أوسع في إيجاب الزكاة من غيره . . .
٤٤	ليس التكليف شرطاً في الزكاة
٤٤ ، ٤٥	الخلاف في زكاة الحلوى والخيل ، للاحتيال في استقاطها
٤٥	عروض التجارة
٤٥	فصل يشترط في الزكاة الملك
٤٦	فصل في اخراج القيمة في الزكاة
٤٧	« سئل عن صدق المرأة على زوجها تمر عليه السنون الخ »
٤٨	« سئل عن رجل له جمال ويشترى لها أيام الرمي مرعى هل فيها زكاة ؟ »
٤٩	« وقال إذا كانت الغنم أربعين صغاراً أو أقل من أربعين فخال عليها الحول وهي أربعون »
٤٩	« سئل عن رجل له غنم لم تبلغ النصاب هل تجب فيها الزكاة أثناء الحول »
٥٠	« سئل عن قرية بها فلاحون أحدهم له غنم تجب فيها الزكاة فألزم الإمام الفلاحين بزكاة الغنم الخ »

باب زكاة الخارج من الأرض

٥١ - ٥٣	« سئل عما يجب من عشر الحبوب ومقداره ، وهل هو على المالك أو الفلاح »
---------	---

المصنف	الموضوع
٥١ ، ٥٢	مقدار صاع النبي
٥٤ ، ٥٥	« وقال فصل العشر على من نبت الزرع على ملكه »
٥٦ — ٥٨	« سئل عمن له أعناب لا يتركها الى الجذاذ الخ »
٥٨	« سئل عن مقطع له فلاح والزرع بينهما مناصفة هل عليه عشر »
٥٩	« سئل عن انسان له اقطاع من سلطان فهل تجب الزكاة فيما يحصل له من ذلك الاقطاع »
٥٩ — ٦٣	« سئل هل في نصيب العامل في المزارعة زكاة ؟ »
٦٠ — ٦٢	جواز المزارعة والمساواة ، وأيها أحل ؟
٦٢	لا يجوز أن يشترط شيء مقدر من النماء في المضاربة والمساواة والمزارعة
٦٣ — ٦٦	« سئل عن لبس الفضة للرجال — كالحاتم ... هل هي محرمة ولا تجوز الصلاة فيها ؟ »
٦٣ ، ٦٤	خاتم الذهب وتحلية السيف به
٦٤	باب اللباس أوسع من باب الانية
٦٦ ، ٦٧	« سئل عن جندي قال للصانع اعمل لي حياصة من ذهب او فضة واكتب عليها البسملة »
٦٦ ، ٦٧	كتابة القرآن على الدرهم والدينار

باب صدقة الفطر

٦٨ ، ٦٩ « سئل عن زكاة الفطر هل تخرج تمرا او زيبيا او برا او شعيرا او دقيقا ؟ وهل تعطى من لا تجب نفقته من الأقارب وهل يجوز اخراج القيمة ، »

٧٠ « سئل عن يزيد على الصاع في زكاة الفطر ويقول هو نافلة »

٧١ - ٧٩ « سئل هل يجب استيفاء الأصناف الثمانية في صدقة الفطر ، »

٧١ - ٧٥ اخراج القيمة في زكاة المال ، ودفعها الى صنف أو أصناف

٧٢ - ٧٤ لا تدفع الكفارة الى من يأخذ لحاجة نفسه

٧٥ الواجب في الزكاة الاناث والذكر في الضحايا أفضل

٧٥ - ٧٨ ان قيل قوله (انما الصدقات) شامل لصدقة الفطر والكفارة

باب اخراج الزكاة

٧٩ ، ٨٠ « سئل هل يجوز للتاجر أن يخرج من زكاته صنفا يحتاج اليه الخ ، »

٧٩ ، ٨٠ اخراج القيمة ، يجوز أن يوفى الدين الذي على الميت من الزكاة

٨١ « سئل عن الزكاة يأخذها السلطان ويصرفها حيث شاء »

الموضوع	الصفحة
هل يسقط الفرض ؟	
« سئل عن اخراج القيمة في الزكاة »	٨٢ ، ٨٣
« سئل عن اسقاط الدين على المعسر هل يجوز »	٨٤
عن الزكاة	
« سئل عن له زكاة وله أقارب مستحقون في بلد تقصر فيه الصلاة هل يجوز ان يدفعها اليهم »	٨٥
« سئل عن المسكين يحتاج الى الزكاة من الزرع قبل ادراكه فهل اعطاؤه يسقط الفرض »	٨٥
تسجيل الزكاة	٨٥ ، ٨٦
« سئل عن رجل تحت يده مال فوق النصاب فأخرج من زكاته شيئاً ظاناً انه قد حال عليه الحول الخ »	٨٦
« سئل هو يجوز دفع الزكاة الى قوم منتسبين الى المشايخ »	٨٧
« سئل عن رجل عليه زكاة هل يجوز له ان يعطيها لأقاربه المحتاجين الخ »	٨٨ ، ٨٩
ما أخذه السلطان من الزكاة بغير إذن صاحبه ، هل يلزم دفع الزكاة في بلد المال والفقير	٨٩
من كان له دين على حي أو ميت لم يحتسب به من الزكاة ، هل	٨٩

يعطى منها من لا يصل

٨٩ « سئل عن دفع الزكاة الى اقاربه المحتاجين الذين لا
تأزمه نفقتهم »

٩٠ « سئل عن دفعها الى والديه وولده »

٩١ « سئل عن دفع الزكاة الى الجدة الفقيرة المدينة »

٩٢ « سئل هل من كان عليه دين يجوز ان يأخذ من
زكاة أبيه »

٩٣ « سئل هل يجوز للرجل ان يأخذ من الزكاة ما يغرمه ولاية
الأمور في الطرقات »

٩٣ « سئل عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم »

٩٤ ، ٩٥ « سئل عن رجل أعطاه أخ له شيئاً من الدنيا أيقبله
أم يردده »

٩٦ ، ٩٧ « وقال فصل في الأخذ من غير سؤال »

٩٦ حديث حكيم

كتاب الصيام

٩٨ - ١٠٣ « سئل عن صوم يوم النسيم »

الصفحة	الموضوع
١٠٠	الامساك عند الحائل عن الفجر ، واذا شك هل حال حول الزكاة ، وهل هي مائة أو مائة وعشرون
١٠٠	الاحتياط ليس بواجب ولا محرم
١٠٠ - ١٠٢	إذا صام بنية مطلقة أو معلقة
١٠٢	هل الهلال اسم لما يطلع في السماء أو لا يسمى هلالا حتى يعلمه الناس
١٠٣ - ١١٤	« وقال : فصل هل رؤية بعض البلاد رؤية لجمعها »
١٠٤ ، ١٠٥	هل تعدد بالاقاليم أو بمسافة القصر ، متى رأى في المشرق رأى في المغرب ولا عكس
١٠٦	إذا لم يبلغهم خبر الرؤية إلا بعد الغروب فهل يقضون ، وهل يفطرون إذا ثبت عندهم في أثناء الشهر أنه رأى
١٠٦ ، ١٠٧	إذا صام في مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت فهل يفطر معهم
١٠٧	إذا ثبت رؤية هلال الفطر في اليوم الثاني
١٠٧ ، ١٠٨	إذا أخطأ الناس أو بعضهم فوقفوا في غير يوم عرفة
١٠٩ - ١١٢	إذا ثبت الهلال في أثناء اليوم قبل الأكل أو بعده أمسكوا ولا قضاء عليهم
١٠٩ ، ١١٠	اشتقاق اسم الهلال
١١٠	كلما أمكن وجوبه في الشريعة يشرع الاحتياط في أدائه
١١٠ ، ١١١	ماخذ من لم يوجب التبيين
١١٢ ، ١١٣	(يسألونك عن الأهلة) الآية
١١٤ - ١١٩	« سئل عن رجل تحقق رؤية الهلال وحده هل له أن يفطر أو يصوم وحده »
١١٥ - ١١٧	« صومكم يوم تصومون » الحديث
١١٥ - ١١٧	نزاع الناس في مسمى الهلال وما ينبني عليه من الأحكام

١١٩ - ١٢٦ « وقال فصل الأصل الثالث الصيام »

- ١١٩ - ١٢١ تبييت النية ، هل يجزئ التطوع بنية بعد الزوال وهل ثوابه
ثواب يوم ، تعين النية
١٢٢ ، ١٢٣ فصل في صوم يوم الغيم ، وهل يسمى يوم شك
١٢٤ يوم الصحو من شعبان سواء كان يوم شك أو يقين

١٢٦ - ٢٠٢ « رسالة في الهلال »

- ١٢٦ - ١٢٨ خطبة الرسالة ، كمال الدين ، والاعتصام ، والنهي عن التفرق
١٢٨ التنازع في تفاصيل الدين أنواع
١٢٩ في الامة من يظهر الانقياد لحكم الرسول وهو في الباطن بالعكس
١٢٩ (سماعون للكذب) (سماعون لهم)
١٣٠ - ١٣٢ في هذه الامة محرفون وأميون ، اذا تناظر الفريقان ...
١٣١ ، ١٣٢ سبب تقديم هذه المقدمة اصغاء بعض الناس الى قول بعض اهل
الحساب في الهلال وغيره
١٣٢ ، ١٣٣ العمل بالحساب في رؤية الهلال وغيره من الاحكام لا يجوز
بالنصوص والاجماع
١٣٢ ، ١٣٣ سبب حدوث الخلاف فيه أن بعض المتفقهة جوز للحاسب أن يعمل
بالحساب في حال الاغمام
١٣٣ - ١٤٣ الادلة على أن المعتبر في الصيام وغيره الاهلة لا الحساب
١٣٣ (يسألونك عن الاهلة) الاية
١٣٤ (شهر رمضان) الاية
١٣٤ - ١٤٢ (وقدره منازل) الاية
١٣٥ (ان عدة الشهور) الاية
١٣٥ - ١٤٠ الشرائع السالفة علق احكام بالاهلة فبدلوا ذلك ، اعتبار
الاهلة اكمل وابين واصح من اجتماع القرصين والسنة الشمسية
١٣٧ - ١٤٢ اصطلاحات الناس في الشهر والحول واليوم والاسبوع والسنة

الموضوع	الصفحة
هل هي عديدة أو طبيعية الخ	
عدد أيام السنة القمرية والسنة الشمسية	١٣٨
الفلاسفة هم الذين افسدوا على الامم قبلنا مللهم وتواريخهم . . .	١٤٠
١٤٠ ، ١٤١ (انما النسب زيادة في الكفر)	١٤٠
١٤٠ ، ١٤١ قد يسبب العمل بالحساب في الضياع وغيره من الاحكام بغيره	١٤٠
للدين	
سبب تأخير النبي للحج (ان عدة الشهور) الاية	١٤١
١٤٣ - ١٤٦ فصل اذا كان مبدأ الحكم في أول الشهر أو في أثنائه حسبت جميع	
الشهور بالاهلة وان كان بعضها أو جميعها ناقصا	
١٤٦ فصل الطريق الى معرفة الهلال هو الرؤية . . . سمعا وعقلا	
١٤٦ - ١٨٣ الادلة السمعية على ذلك	
١٥١ ، ١٥٢ « فاقدروا له » « فأكملوا العدة ثلاثين »	
١٥٢ - ١٦٤ « الشهر تسع وعشرون » « انما الشهر تسع وعشرون »	
١٥٥ - ١٦٠ طريقة العرب في النفي والحصر والاثبات	
١٥٥ - ١٦٤ المجمع بين قول ابن عمر وعائشة في تحديد الشهر	
١٦٤ - ١٧٥ معنى قول النبي : « انا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » وهل تدم	
الامية أو تمدح مطلقا	
١٧٢ هل كتب الرسول صلح الحديبية بخطه	
١٧٣ - ١٧٧ الامية بالنسبة الى حساب الهلال وكتابته ممدوحة من وجوه	
١٧٥ ، ١٧٦ حفظ الكتاب والسنن فرض كفاية ، قد يجب على الامام ما يجوز	
للمنفرد	
١٧٥ يجب على أمير الحج أن يأتي بكمال الحج حتى تأخير النفر	
١٧٦ ، ١٧٧ « لا تصوموا حتى تروه ولا تقطروا حتى تروه »	
١٧٧ - ١٧٩ الخلاف في صوم يوم الشك وما يتفرع عنه ليس مستنده الحساب	
١٧٩ - ١٨١ تبديع العلماء لمن عمل بالحساب والعدد في الاهلة	
١٨٠ ، ١٨١ عمدة من يعتبر دخوله برمضان الماضي أو برجب . . .	
١٨١ ، ١٨٢ فساد احتجاج بعض الفقهاء في العمل بالحساب بقوله « فاقدروا	
له » .	

الموضوع	الصفحة
تحديد الاستسرار بليلتين غلط	١٨٣
١٨٣ - ١٩٠ الدليل العقلي على أن الطريق الى معرفة الهلال هو الرؤية	
١٨٣ ، ١٨٤ أهل الحساب من الامم لم يحددوا الرؤية ، أول من تكلم فيها	
١٨٤ - ١٨٦ بيان امتناع ضبط الهلال بالحساب	
١٨٥ الكسوف والخسوف يعرفان بالحساب	
١٨٦ - ١٨٩ ما حول عشر درجات تختلف فيه الرؤية باختلاف أسبابها	
١٨٩ ، ١٩٠ اختلافهم في ارتفاع قوس الرؤية	
١٩٠ - ١٩٣ الحركات العلوية سبب للحوادث الارضية	
١٩٠ - ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٩ « ان الشمس والقمر آيتان » الحديث	
١٩٣ - ١٩٧ الافلاك مستديرة (يكور الليل على النهار)	
١٩٤ (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) « فانه اوسط الجنة واعلى الجنة »	
١٩٥ ، ١٩٦ السماء تدور بما فيها من الكواكب والارض ثابتة في وسطها	
ذكره . . .	
١٩٦ - ١٩٨ استدارة الافلاك لا تنافي علو الله ولا أن العرش سقف الجنة	
١٩٦ قعر الارض هو سبعين ، واسفل سافلين	
١٩٧ ، ١٩٨ حديث الادلاء ، وسبب تاويل الترمذي له	
١٩٨ - ٢٠١ ابطال التنجيم	
٢٠١ غاية علم أهل الحساب والتنجيم	
٢٠٢ - ٢٠٨ « وسئل عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة ولم يثبت عند الحاكم فهل لهم ان يصوموا اليوم الذي هو في الظاهر التاسع وان كان في الباطن العاشر ،	
٢٠٣ لو وقف أهل عرفة اليوم الثامن . « صومكم يوم تصومون » الخ	
٢٠٣ الشهر والهلال	
٢٠٤ - ٢٠٦ لو رأى هلال شوال أو ذي الحجة أو أخبره جماعة هل يفطر ويقف	
٢٠٦ ان قيل قد يكون الامام الذي فوض اليه اثبات الهلال مقصرا	

- ٢٠٧ ، ٢٠٨ لا يجوز الاعتماد على الحساب في الرؤية ولا تنضبط بها
 ٢٠٨ لا تنضبط حصة العشاء والفجر بالحساب أيضا
- ٢٠٩ — ٢١٣ « سئل هل ينكر على الصائم في السفر »
- ٢٠٩ — ٢١٢ حد السفر الذي يجوز الفطر والقصر
 ٢١٠ ، ٢١١ يجوز الفطر مع المشقة وبدونها ولا ينكر عليه
 ٢١٠ ، ٢١١ النزاع في جواز الصيام في السفر
 ٢١٢ ، ٢١٣ اذا سافر أو قدم في أثناء اليوم
 ٢١٣ هل يفطر من عادته السفر اذا وصل الى بلد
 ٢١٣ لا يقصر ولا يفطر الملاح الذي معه أهله
 ٢١٣ متى يجوز الفطر والقصر للاعراب
- ٢١٣ « سئل عن يكون مسافراً في رمضان ولم يصبه
 جوع ولا عطش ولا تعب فما الأفضل له : الصيام
 او الفطر »
- ٢١٤ « سئل عن حنفي يرى ان الصيام إذا لم ينو قبل العشاء
 او وقت السحور فليس فيه اجر »
- ٢١٥ « سئل هل يفتر صوم كل يوم من رمضان إلى نية »
 ٢١٥ « سئل هل يجوز للصائم ان يفطر بمجرد غروب الشمس »
 ٢١٦ « سئل عما إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان »
 ٢١٧ « سئل عن رجل كلما اراد ان يصوم أغمي عليه الخ »
 ٢١٧ « سئل عن حامل أفطرت خوفا على جنينها »

٢١٩ - ٢٥٩ « وقال فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره »

- ٢١٩ - ٢٣٣ الأكل والشرب والجماع تفطر بالنص والاجماع
 ٢٢٠ (كتب عليكم الصيام) الايات
 ٢٢٠ الصيام قبل البعثة
 ٢٢٠ الحيض ونزول الماء من الأنثى يفطران
 ٢٢١ ، ٢٢٢ « من ذرعه القيء فلا قضاء عليه » الحديث « قاء فتوضأ »
 ٢٢١ ، ٢٢٢ هل يقضى ويكفر من استقاء عامدا أو احتجم
 ٢٢٣ الوضوء من خروج الدم
 ٢٢٣ - ٢٢٥ « ثلاث لا تفطر القيء والحجامة والاحتلام »
 ٢٢٥ كيف يؤمر من استقاء بالقضاء دون من افطر عامدا أو أخر صلاة
 النهار الى الليل
 ٢٢٥ ، ٢٢٦ لا يقضى المجمع في رمضان ولا تلزمه كفارة
 ٢٢٦ ، ٢٢٧ لا يبطل الحج بشيء من المحظورات وتجب الكفارة والفدية
 ٢٢٧ ، ٢٢٨ يجب جزاء الصيد حتى على الناسى والمخطئ بخلاف غيره
 من المحظورات
 ٢٢٨ ، ٢٢٩ اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا أو مخطئا لم يقض
 ٢٢٨ يكفى ظن الغروب للمفطر والصلاة
 ٢٢٩ - ٢٣١ وجه ما روى عن بعض السلف في تأخير المغرب للقيم وهل يصح
 قياس الفطور عليه .
 ٢٣٠ ، ٢٣١ يجمع للمطر جمع تقديم ولا تشترط الموالاة ولا الاقتران
 ٢٣١ - ٢٣٣ « افطرننا يوم غيم ثم طلعت الشمس الخ » وهل يجب القضاء
 ٢٣٢ اسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وما أخذ عنهما
 ٢٣٣ فصل تنازع أهل العلم في التفطير بالكحل ، والحقنة ، وما يقطر
 في الاحليل ومداداة الجائفة والمأمومة
 ٢٣٤ ، ٢٣٥ حديث « ليتق الصائم الاثم » « أكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم »
 ٢٣٥ - ٢٤٨ احتج من قال بالتفطير بالقياس والجواب عنه من وجوه
 ٢٣٦ الاحكام التي تحتاج الامة الى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول

وتنقلها الامة

- ٢٣٧ - ٢٤٢ من فروع هذه القاعدة طهارة المتى وبول ما يؤكل لحمة وروثه
وعلم وجوب الوضوء من مس النساء وما مسته النار
- ٢٤٠ الوضوء من لحم الابل
- ٢٤١ الصلاة في المواضع السيئة
- ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ البخور والاعتسال والطيب والدهن لا تفطر
- ٢٤٣ ، ٢٤٤ القياس الصحيح
- ٢٤٦ ، ٢٤٧ « اذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وصدفت الشياطين »
- ٢٤٧ ما نزل الى المعدة واستحال دما وتوزع على البدن فهو مفطر
- ٢٤٨ - ٢٥٢ الجماع والاستمناء والحيض والاستبراء والحجامة مفطرة ، العلة
فيهن ، الفرق بينها وبين خروج الاخبثين والاحتلام والاستحاضة
وخروج الدم بالجروح والدعامل
- ٢٥٢ - ٢٥٨ نزاع العلماء في التفطير بالحجامة
- ٢٥٣ ، ٢٥٤ « احتجم وهو محرم صائم »
- ٢٥٦ - ٢٥٨ الاقتصاد والتشريط في الآذان هل يفطر
- ٢٥٨ تحريم الدم والحكمة فيه
- ٢٥٩ « سئل عن رجل باشر زوجته وهو يسمع المتسحر
يتكلم ولا يجزم بأنه يؤذن »
- ٢٦٠ - ٢٦٢ « سئل عن رجل اراد ان يواقع زوجته في شهر رمضان
بالنهار فأفطر بالأكل قبل الجماع هل عليه كفارة »
- ٢٦٠ ٢٦١ هل سبب الكفارة الفطر من كل صوم او من الصوم الصحيح
- ٢٦٣ « سئل عن رجل أفطر نهار رمضان متعمدا ثم جامع
هل يلزمه القضاء مع الكفارة »

- ٢٦٣ ، ٢٦٤ « سئل عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدا بقاء الليل ثم تبين ان الفجر قد طلع »
- ٢٦٥ « سئل عما اذا قبل زوجته او ضمها فأمنى هل يفسد صومه »
- ٢٦٥ « سئل عن أفطر في رمضان »
- ٢٦٦ ، ٢٦٧ « سئل عن المضضة والاستنشاق والسواك وذوق الطعام والقئ وخروج الدم والادهان والاكتحال »
- ٢٦٨ « سئل عن رجل اقتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم الخ »
- ٢٦٨ « سئل عن القضاء في رمضان هل يفسد الصوم »
- ٢٦٩ « سئل عن ميت أدركه رمضان في أيام مرضه ولم يقدر على الصيام والصلاة »
- ٢٧٠ — ٢٨٤ « مسألة في الاقتصاد في العبادات كالصيام والصلاة والقراءة »
- ٢٧٢ اذا أوجبت العبادة ضررا يمنع عن فعل واجب أنفع منها حرمت
- ٢٧٣ اذا كانت توقعه في محرم لا تقاوم مفسدته مصلحتها حرمت
- ٢٧٣ ان اضعفت عما هو أصلح منها أو أوقعته في مكروهات كرهت
- ٢٧٣ ، ٢٧٤ (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) الآية
- ٢٧٤ ، ٢٧٥ أمر الرسول لعبد الله بن عمرو بالاقتصاد في الصيام والصلاة والقراءة .

الصفحة	الموضوع
٢٧٥	أفضل الصيام
٢٧٦ - ٢٧٨	إذا نذر عبادة تفضى الى ترك واجب أو فعل محرم أو عبادة مكروهة فهل يجب عليه الوفاء أو له الترك وعليه الكفارة
٢٧٧ ، ٢٧٨	حكم من نذر صوم نصف الدهر فأضر ذلك بعقله وبدنه
٢٧٩ ، ٢٨٠	قوله : أريد أن أقتل نفسي في الله
٢٨١ ، ٢٨٢	الاجر على قدر منفعة العمل وطاعة الله لا على قدر مشقته
٢٨٢ ، ٢٨٣	لا يأمر الله الا بما فيه صلاح ولم ينه الا عما فيه فساد
٢٨٤ ، ٢٨٥	« سئل عن ليلة القدر متى هي »
٢٨٦	« سئل عن ليلة القدر وليلة الاسراء أيهما افضل »
٢٨٧	« سئل عن عشر ذي الحجة والعشر الأواخر أيهما افضل »
٢٨٨	« سئل أيما أفضل يوم عرفة او الجمعة او الفطر او النحر »
٢٨٩	« سئل عن يوم الجمعة ويوم النحر أيهما افضل »
٢٨٩	« سئل عن افضل الأيام »
٢٨٩	« سئل عن رجل نذر ان يصوم يوم الاثنين والخميس ثم بدا له ان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولم يرتب ذلك إلا بأن يصوم أربعة ويفطر ثلاثة او بالعكس فأيهما افضل »
٢٩٠ - ٢٩٤	« سئل عما ورد في ثواب صيام الثلاثة اشهر وعن الاعتكاف

والصمت فيها ،

- ٢٩٠ صوم رجب وحده
- ٢٩٢ ، ٢٩٣ حديث أبو إسرائيل ، « فليقل خيرا أو ليصمت »
- ٢٩٥ - ٢٩٧ « وقال فصل في الجمع بين قول عائشة ما زال يعتكف العشر الأواخر حتى توفاه الله وبين ما علم من تركه الاعتكاف ثلاثة أعوام »
- ٢٩٨ « سئل عن عمل كل سنة ختمة ليلة المولد هل ذلك مستحب ؟ »
- ٢٩٨ جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق سنة
- ٢٩٨ اطعام الفقراء في رمضان سنة
- ٢٩٨ اتخاذ مواسم غير شرعية كبعض ليالي رجب أو ثامن ذي المحجة أو ثامن شوال من البدع
- ٢٩٩ - ٣٠١ « سئل عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من التطف واظهار السرور الخ وما تفعله الطائفة الأخرى من المأتم .. وهل صح في ذلك شيء »
- ٣٠٠ ، ٣٠١ ما روى من الاحاديث الموضوعة في فضائل يوم عاشوراء
- ٣٠٠ - ٣٠٢ كان بالكوفة طائفتان رافضة وناصبة « سيكون في ثقيف كذاب ومبسر »
- ٣٠٢ ، ٣٠٣ ما ابتلى به الحسين والحسن رفعة وكرامة لهما
- ٣٠٣ قتل عثمان والحسين سبب الفتن والتفرق
- ٣٠٣ موت النبي كان سبب فتنة وردة خلق كثير
- ٣٠٣ خلافة أبي بكر وقتاله لاهل الردة

- ٣٠٣ ، ٣٠٤ خلافة عمر وما كان فيها من ظهور الاسلام
 ٣٠٤ مبايعة عثمان وقصة قتله وما حدث بعده
 ٣٠٤ - ٣٠٦ بيعة علي واحوال رعيته وقاتله للخوارج وقتله
 ٣٠٦ بيعة الحسن وتنازله عن الولاية
 ٣٠٦ - ٣٠٩ قتل الحسين وسببه ، ينبغي الاسترجاع عند ذكر المصيبة به
 ٣٠٩ - ٣١٤ ما تفعله الروافض والتواصب في يوم عاشوراء
 ٣١٠ - ٣١٤ انما شرع في يوم عاشوراء الصيام وهل هو واجب
 ٣١٣ ، ٣١٤ التوسيع على الاهل في يوم عاشوراء
 ٣١٣ النذر وهل هو سبب لقضاء الحوائج
 ٣١٤ - ٣١٧ يجب التفريق بين الاحوال الرحمانية والخوارق الشيطانية
 ٣١٨ ، ٣١٩ « سئل عما يفعله بعض من يدعي الاسلام في عيد
 النصارى الخميس »

- ٣١٩ ترك الوظائف الراتبية وصنع الولائم في اعياد النصارى
 ٣٢٠ - ٣٢٨ « وقال ونحن نذكر أشياء من منكرات دين النصارى
 تحذيرا لمن ابتلى ببعضها من المسلمين »
 ٣٢٣ قول بعضهم المعبود واحد وان تعددت الطرق
 ٣٢٣ ، ٣٢٤ أكثر ما يفسد الملوك والدول طاعة النساء
 ٣٢٣ ينبغي أن يوسع على الاهل والاولاد في العيد الشرعى
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ نهى عمر عن تعلم لغة الاعاجم والدخول عليهم في عيدهم
 ٣٢٦ ، ٣٢٧ نهى عمر عن اتخاذ كاتب نصرانى
 ٣٢٦ ، ٣٢٧ (والذين لا يشهدون الزور)
 ٣٢٩ - ٣٣٢ « سئل عما يفعله من المسلمين مثل طعام النصارى في
 النيروز وغيره ومن يبيعهم شيئا يستعينون به على ذلك »
 ٣٣٢ هل يحل أكل ما ذبحوه لاعيادهم وقرايبتهم *

